جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

دور المقاومة الشعبية كإحدى وسائل التحرر الفلسطيني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين 2005-2013

إعداد
سلوى بكر محمد حسن

إشراف
د. رائد نعيرات

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.
2016م

دور المقاومة الشعبية كإحدى وسائل التحرر الفلسطيني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين 2005-2013

إعداد

سلوى بكر محمد حسن

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2016/1/10م، وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة	التاريخ
1. د. رائد نعيرات / مشرفاً ورئيساً	.....
2. د. أيمن طلال / ممتحناً خارجياً	.....
3. د. إبراهيم أبو جابر / ممتحناً داخلياً	.....

الإهداء

إلى من احنى ظهره همي ورفع رأسه نجاحي عنوان الكفاح ورمز التضحية والدي العزيز

إلى من ألهمتني الحب والحنان إلى رمز الوفاء وبلسم الشفاء إلى القلب الناصع بالبياض من جمعت الحنان بحرفين وهدته لي بكل المعاني اليك امي

إلى من شق لي طرق النجاح و أضاء لي قناديل الظلام من أقال عثراتي وقدر طموحاتي الذي يعجز اللسان عن تقديره زوجي الغالي.

إلى الارواح التي سكنت حياتي وكانت سندا في نجاحي إخوتي وأخواتي

إلى من قاسموني تعب المشوار الى الصغيرة بعمرها والكبيرة بتحملها ابنتي "لينه" و احبتي الصغار

(مصطفى وثائر وسما وتبارك)

إلى الارواح المحلقة بالسماء رمز التضحية والعطاء

الذين سطروا بدمائهم سمفونية المقاومة والفداء

الى ابناء عمي الشهداء الاحياء ثائر ومصطفي رمضان وشهيد المقاومة الشعبية زياد ابو عيين وكل شهداء فلسطين

الآن ترفع الأشرعة وتقلع المرساة لتنطلق السفينة في عرض البحر الواسع الكبير، هو بحر الحياة وفي هذه الظلمة لا يضيء إلا نبراس الذكريات الخالدة .ذكريات الأخوة البعيدة الصادقة. إلى الذين أحببتهم وأحبوني ..أصدقائي

الشكر والتقدير

بعد حمد الله صاحب الفضل والمنه مقوي العزيمة ورافع الهمه القائل في كتابه "وقل اعملوا فسيرى الله عملكم وسوله والمؤمنون"

اتقدم بالشكر والعرفان لكل من ساندني وقدم لي النصيحة والمشورة حتى ترى هذه الاطروحة النور واتمنى من الله ان تكون في خدمة العلم وبناء الدولة الفلسطينية

اساتذتي معلميني انحني امامكم اجلال لصبركم وسعة صدركم واخص بالذكر الدكتور الفاضل "رائد نعيرات" وكل الاساتذة في جامعة الحصار والانتصار جامعة النجاح الوطنية قسم التخطيط والتنمية السياسية

دمتم ودام عطاؤكم

الإقرار

أنا الموقعة أدناه، مقدمة الرسالة التي تحمل العنوان:

دور المقاومة الشعبية كإحدى وسائل التحرر الفلسطيني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين 2005-2013

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الأطروحة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة كاملة، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أي درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name: اسم الطالبة: سلوى بكر محمد حسن

Signature: التوقيع:

Date: التاريخ: ١٠/١/٢٠١٦

فهرس المحتويات

الرقم	الموضوع	الصفحة
	الإهداء	ج
	الشكر والتقدير	د
	الإقرار	هـ
	فهرس المحتويات	و
	الملخص	ي
	الفصل الأول: مقدمة الدراسة ومنهجيتها	**1**
1.1	مقدمة الدراسة	2
2.1	مشكة الدراسة	3
3.1	أسئلة الدراسة	4
4.1	فرضية الدراسة	5
5.1	أهمية الدراسة	5
6.1	أهداف الدراسة	5
7.1	منهج الدراسة	6
8.1	حدود الدراسة	6
9.1	محاور الدراسة	7
10.1	الدراسات السابقة	8
	الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي	**17**
1.2	مفهوم المقاومة الشعبية	18
1.1.2	تمهيد	18
2.1.2	الجذور التاريخية للمقاومة الشعبية	19
3.1.2	مفهوم المقاومة وأشكالها	20
4.1.2	المقاومة الشعبية	22
5.1.2	المقاومة المسلحة	22
6.1.2	مفهوم المقاومة الشعبية	23
7.1.2	خصائص المقاومة الشعبية	26
8.1.2	مستويات ووسائل المقاومة الشعبية	27

الرقم	الموضوع	الصفحة
1.8.1.2	مستوى الاحتجاج اللاعنيف والإقناع	28
2.8.1.2	مستوى اللاتعاون	29
3.8.1.2	مستوى التدخل اللاعنفي	30
9.1.2	استراتيجية المقاومة الشعبية	30
1.9.1.2	استراتيجية الاقتراب المباشر	31
2.9.1.2	استراتيجية الاقتراب غير المباشر	31
10.1.2	مفهوم المقاومة الشعبية السلمية	32
11.1.2	مقارنة لأسلوب ومستويات المقاومة الشعبية عند جين شارب والمهاتا غاندي	34
1.11.1.2	جين شارب	34
1.1.11.1.2	أسلوب المقاومة الشعبية عند جين شارب	35
2.1.11.1.2	مستويات المقاومة الشعبية عند جين شارب	37
2.11.1.2	المهاتما غاندي	39
1.2.11.1.2	فلسفة المقاومة الشعبية عند غاندي	40
2.2.11.1.2	القواعد التي وضعها غاندي للمقاومة الشعبية	40
3.11.1.2	سمات المقاومة الشعبية في تجربة غاندي وشارب	41
4.11.1.2	خصائص التجربة لدى جين شارب وغاندي	42
12.1.2	طبيعة الصراع القائم	43
13.1.2	النتائج	43
14.1.2	نماذج تجربة المقاومة الشعبية	45
1.14.1.2	تجربة مارتن لوثر كينغ	45
2.14.1.2	تجربة الثورة الإيرانية	46
3.14.1.2	تجربة المقاومة الشعبية في الثورات والحركات الاحتجاجية العربية	47
4.14.1.2	التجربة الفلسطينية للمقاومة الشعبية	48
2.2	مفهوم المشاركة السياسية	51
1.2.2	مفهوم المشاركة السياسية	51
2.2.2	تعريف المشاركة السياسية	53

الرقم	الموضوع	الصفحة
3.2.2	التنشئة السياسية وارتباطها بالمشاركة السياسية	56
4.2.2	مجالات وأنواع المشاركة السياسية	57
5.2.2	أشكال المشاركة السياسية ومراحلها ومستوياتها	58
6.2.2	مدى المشاركة السياسية	60
7.2.2	قنوات المشاركة السياسية	61
8.2.2	دوافع ومحفزات المشاركة السياسية	62
9.2.2	أهمية المشاركة السياسية وأثرها	64
10.2.2	خصائص المشاركة السياسية	65
3.2	طبيعة العلاقة بين المقاومة الشعبية وترسيخ مفهوم المشاركة السياسية	67
	الفصل الثالث: دور المقاومة الشعبية في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي	**69**
1.3	ظاهرة العمل الجماهيري (المقاومة الشعبية والمقاومة المسلحة)	70
2.3	المقاومة الشعبية محدداتها ومرتكزاتها	73
3.3	المقاومة المسلحة محدداتها ومرتكزاتها	77
4.3	أهمية المقاومة الشعبية في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي	81
	الفصل الرابع: دور المقاومة الشعبية كإحدى وسائل التحرر في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين	**84**
1.4	مقدمة	85
2.4	المقاومة الشعبية الوسيلة الفعالة لتعزيز المشاركة السياسية في فلسطين	86
3.4	التوافق الفلسطيني على نهج المقاومة الشعبية في ظل غياب الفعل التنظيمي	89
1.3.4	موقف حركة التحرير الوطني الفلسطيني " فتح "	90
2.3.4	موقف حركة المقاومة الاسلامية "حماس"	91
3.3.4	موقف حركة الجهاد الاسلامي	92
4.3.4	موقف الجبهة الشعبية	92
5.3.4	موقف الجبهة الديمقراطية	92

الرقم	الموضوع	الصفحة
6.3.4	موقف المبادرة الوطنية	93
4.4	المقاومة الشعبية وإمكانية بلورتها ضمن برنامج عمل وطني	96
5.4	طبيعة دور المقاومة الشعبية في تعزيز المشاركة السياسية	101
6.4	واقع المقاومة الشعبية في فلسطين	103
7.4	أبرز المعيقات التي تحول دون وصول الفصائل لحالة إجماع وطني للمقاومة الشعبية	104
8.4	المقاومة الشعبية بوصفها بوابة المشاركة السياسية	105
	الخاتمة	**107**
	التوصيات	**111**
	قائمة المصادر والمراجع	**112**
	Abstract	**b**

دور المقاومة الشعبية كإحدى وسائل التحرر الفلسطيني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين 2005-2013

إعداد

سلوى بكر محمد حسن

إشراف

د. رائد نعيرات

الملخص

تهدف هذه الأطروحة لدراسة دور المقاومة الشعبية في تعزيز المشاركة السياسة في فلسطين، وذلك من أجل التعرف على مدى قدرة المقاومة الشعبية الفلسطينية لتعزيز المشاركة السياسية، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة قامت الباحثه بدراسة مفهوم المقاومة الشعبية وأبرز المحطات التي مرت بها على الساحه الفلسطينية والبحث في إسهاماتها في سبيل تعزيز المشاركة السياسية.

انطلقت الدراسة من فرضية مؤداها أن المقاومة الشعبية قادرة على تعزيز المشاركة السياسية في المجتمع الفلسطيني، ويمكن لهذا الدور أن ينمو ويتطور إذا توفر له المناخ المناسب والبيئة المناسبة، وذلك من خلال تبني مفهوم المقاومة الشعبية وتطبيقه على أرض الواقع كخيار وطني موضع اجماع وكنهج يومي.

أما فيما يتعلق في منهج الدراسة فقد اتبعت الباحثه خلال دراستها المنهج الوصفي التحليلي، الذي يقوم على أساس وصف الحاله والقيام بتحليل عناصرها من خلال استعراض جوانبها المختلفة، إضافة إلى المقابلات الشخصية التي أضافة على الدراسة بعداً علمياً وواقعياً.

قدمت الدراسة تحليلاً للتجربة الفلسطينية في استخدام المقاومة الشعبية بمختلف مراحلها، حيث لوحظ أن المقاومة الشعبية قادرة على تعزيز المشاركة السياسية، وإن توفر لها المناخ والبيئة المناسبة وهي حاله الاجماع الوطني والشعبي تصبح فعالة بشكل أكبر ويظهر ذلك في انتفاضة عام 1987 بشكل واضح والعديد من الهبات الجماهيرية واخرها ما تشهده الاراضي الفلسطينية اليوم، حيث أن المقاومة الشعبية لعبت أدواراً هامه في غرس قيم المشاركة السياسية،

لكن في هذه المرحلة التي تمر بها القضية الفلسطينية لم تصل المقاومة الشعبية للدور المطلوب ولا لدرجة الطموح، إذ ما زالت المقاومة الشعبية في محل عدم اجماع فلسطيني على تبني هذا النهج على أرض الواقع على الرغم من التصريحات المؤيدة لهذا النهج من مختلف قيادات العمل الوطني، ويعود ذلك للعديد من الأسباب أهمها حالة الانقسام بين الضفة الغربية وقطاع غزة، إضافة لازمة الثقة بين الشعب وقادة العمل الشعبي، لكن يبقى تعزيز استراتيجية المقاومة الشعبية سيشكل اسهامه حقيقية في تعزيز المشاركة السياسية على الصعيد الفلسطيني.

وقد خلصت الدراسة إلى أنه لا بد من الاستمرار بالمقاومة الشعبية لتصبح منهج حياة يومي وبعدها يمكن القول أن المقاومة الشعبية قادرة على تعزيز المشاركة الشعبية بالشكل المطلوب والفعال والكبير، كما أنه لا بد من العمل على تحويل المقاومة الشعبية لاستراتيجية عمل وطني، وذلك من خلال صياغة برنامج وطني شامل وبناء استراتيجية نضالية تقوم على أساس المقاومة الشعبية دون أن تسقط أياً من الخيارات الأخرى، بحيث تشارك في صياغتها كافة قوى وشرائح الشعب الفلسطيني في مختلف أماكن تواجده، وتتضمن ترتيب الأولويات وتحديد الأدوار والمهام، ليجد كل شخص أو فئة أو فصيل دورهم ومكانهم المناسب فيها، للوصول إلى حالة من الإجماع الوطني والعالمي لدحر الاحتلال.

الفصل الأول

مقدمة الدراسة ومنهجيتها

الفصل الأول

مقدمة الدراسة ومنهجيتها

1.1 مقدمة الدراسة

كفلت الأعراف والشرائع الدولية حق الشعوب المحتلة في مقاومة الاحتلال باستخدام كافة الوسائل التي تعمل على زواله، حيث تتعدد أشكال المقاومة وتختلف عن بعضها البعض، فمنها المقاومة الشعبية ومنها المقاومة المسلحة.

تعد المقاومة الشعبية من أبرز الأساليب النضالية التي مارستها الشعوب والأمم المحتلة منذ القدم، بغية الحصول على حريتها واستقلالها الوطني والتخلص من الاحتلال، إذ تعد كل من تجربة غاندي في الهند، والتجربة الفلسطينية في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي، والوقوف في وجه الأنظمة التسلطية والإطاحة بالأنظمة الدكتاتورية، كالتجربة الإيرانية وتجارب العديد من دول أوروبا الشرقية من أبرز الأمثلة على هذه المقاومة. ويركز هذا النوع من المقاومة على الأساليب النفسية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تمارس في إطار مشاركة شعبية واسعة تشكل بمجموعها المصدر الرئيس لنجاح وفعالية هذا النموذج من المقاومة.

ويزخر تاريخ الشعوب بوجود العديد من التجارب الناجحة في استخدام الشعوب للمقاومة الشعبية كوسيلة تحرر وانعتاق، هذا النجاح لم يشمل إسقاط أنظمة قمعية أو استعمارية فقط، بل توسع مداه ليصل إلى اعتماد إصلاحات سياسية واجتماعية شاملة، ساهمت بتقدم مجتمعاتها ككل في شتى المجالات، وهو ما ندر حصوله في ظل التجارب الأخرى الناجحة التي استخدمت المقاومة المسلحة.

وعلى صعيد التجربة الفلسطينية، شكلت المقاومة في فلسطين المحتلة الرد الطبيعي على ممارسات جيش الاحتلال الإسرائيلي الذي احتل الأرض، وقتل أصحابها، وأحرق بيوتهم، وعاث فساداً في حقولهم، إذ لم تكن هذه المقاومة وليدة احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة إثر عدوان عام 1967، بل تعود جذورها التاريخية إلى نهايات القرن التاسع عشر، وبدايات القرن العشرين، منذ

تآمرت قوى الاستعمار العالمي على أرض فلسطين وشعبها، وتبلور تآمرها بوضوح في إعـــلان بريطانيا تعهدها التاريخي لليهود ممثلاً بوعد بلفور عام 1917 ، وقدمت بموجبه أرض فلســطين هدية ثمينة للمشروع الصهيوني، فكانت للمقاومة أشكالها التي لم تتوقف منذ ذلك الحين.

وتشير الوقائع التاريخية إلى تراكم التجربة التاريخية للمقاومين الفلسطينيين، مما مكنهم من خوض صراع مرير مع أعتى قوة عسكرية محتلة في منطقة الشرق الأوسط، واجهــوا خلالــه الصعاب الشداد، وكانت مقاومتهم أقرب إلى أن تكون مهمة مستحيلة، ولكن كان لابد منها، لأنها نشأت في ظل ظروف صعبة للغاية.

حيث مارس الشعب الفلسطيني أشكالا مختلفة من المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي، كانت المقاومة العسكرية والمسلحة الأكثر ظهوراً فيها، وعلى الرغم من ذلــك، اســتطاعت المقاومــة الشعبية أن تشكل حيزا هاما من مساحة الفعل النضالي المقاوم لذلك الاحتلال، كالانتفاضة الشعبية الأولى عام 1987 ، على سبيل المثال.

تحاول هذه الدراسة أن تبحث في طبيعة الدور الذي تقوم به المقاومة الشــعبية كإحــدى وسائل التحرر الفلسطيني في سبيل تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين، وذلــك مــن خــلال دراسة للعديد من تجارب المقاومة الشعبية في فلسطين في الفترة الواقعــة مــن عــام 2005-2013، وقياس مدى تأثيرها وفعالياتها على صعيد المشاركة السياسية، وســيتم الإجابــة علــى مشكلة الدراسة من خلال دراسة وتحليل مفهوم المقاومة الشعبية وآلياتها وأشكالها عبر المحطات التاريخية المختلفة من التجربة النضالية الفلسطينية، إضافة لتحليل طبيعة الدور الــذي مارســته المقاومة الشعبية ورصد فاعلية هذا النوع من المقاومــة علــى تعزيــز المشــاركة السياســية الفلسطينية.

2.1 مشكة الدراسة

تعد المقاومة الشعبية كإحدى وسائل التحرر الوطني عاملاً مهماً من عوامــل تعزيــز وترسيخ المشاركة السياسية، لكن حتى يومنا هذا لم ترسخ فكــرة المقاومــة الشــعبية كخيــار

استراتيجي رئيس من قبل القيادة الفلسطينية لمواجهة الاحتلال علماً بأن الرئيس الفلسطيني السيد محمود عباس نادى بضرورة تطبيقه، إضافة إلى نداء رئيس المكتب السياسي لحماس السيد خالد مشعل بضرورة اعتماده لمواجهة الاحتلال، وفي ظل تتابع حقبات القضية الفلسطينية تنوعت أشكال المقاومة الفلسطينية مرتبطة بحقبة تاريخية من تاريخ القضية الفلسطينية، وفي ظل تصاعد الأصوات التي تنادي بتبني فكرة ونهج المقاومة الشعبية من قبل القيادة الفلسطينية بمختلف توجهاتها جاءت هذه الدراسة لتبحث في دور المقاومة الشعبية في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين، ومدى القدرة الفعلية وعدم الاكتفاء بالتصريحات من قبل القيادة الفلسطينية بتبني هذا النهج وتطبيقه على أرض الواقع كنهج استراتيجي في المرحلة الراهنة من أجل النضال في سبيل التحرر والاستقلال.

كما تبحث الدراسة في مدى قدرة المقاومة الشعبية على المساهمة في ترسيخ مفهوم الولاء والانتماء لفلسطين، من خلال المشاركة الواسعة لكل أطياف الشعب الفلسطيني وصولاً لوضع تصور واقعي لمدى فاعلية وتأثير المقاومة الشعبية في تعزيز المشاركة السياسية مستنداً على التجارب الشعبية النضالية في فلسطين في الفترة الواقعة من 2005- 2013 التي تعددت مسمياتها من قرية باب الشمس ، ومسيرة نعلين، ومسيرة كفر قدوم الأسبوعية، والمعصرة.....الخ.

3.1 أسئلة الدراسة

تقوم هذه الدراسة على مجموعة من الأسئلة تشكل محاور قياس فرضية الدراسة وتحليل مشكلتها، وهي :

1- ما هو مفهوم المقاومة الشعبية؟ وما هي أشكالها؟

2- ما هو مفهوم المشاركة السياسية؟

3- ما هي طبيعة دور المقاومة الشعبية في تعزيز المشاركة السياسية؟

4- كيف يمكن بناء استراتيجية نضالية متكاملة "المقاومة الشعبية" كخيار ونهج لمواجهة الاحتلال في المرحلة القادمة وفي سبيل أن يكون لهذا النهج دور فاعل في ترسيخ مفهوم المشاركة السياسية لدى أبناء الشعب الفلسطيني؟

5- هل المقاومة الشعبية قادرة على تعزيز المشاركة السياسية؟

4.1 فرضية الدراسة

تؤدي المقاومة الشعبية إلى تعزيز مفهوم المشاركة السياسية في المجتمع الفلسطيني، ويمكن لهذا الدور أن ينمو ويتطور إذا توفر له المناخ المناسب والبيئة المناسبة، وذلك من خلال تبني مفهوم المقاومة الشعبية وتطبيقه على أرض الواقع كخيار وطني موضع إجماع.

5.1 أهمية الدراسة

تأتي أهمية البحث كونه يناقش أحد أشكال المقاومة في الوقت الذي ما زال الشعب الفلسطيني يرزح تحت الاحتلال، ويسعى لتحقيق حريته واستقلاله في ظل مرحلة تعذر فيها ممارسة العديد من أشكال المقاومة الأخرى، إضافة لكونه يسلط الضوء على آلية بناء استراتيجية نضالية متكاملة من وسائل المقاومة الشعبية وممارستها بشكل صحيح بعيد عن إطار التجربة والخطأ أو الفعل ورد الفعل، في سبيل تعزيز وترسيخ المشاركة السياسية في المجتمع الفلسطيني وصولاً للهدف الأسمى بالتحرر والاستقلال.

6.1 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- التعرف على أشكال المقاومة والتحرر الوطني.
- التعرف على مفهومي المقاومة الشعبية وأشكالها، ومفهوم المشاركة السياسية.

- تحليل قدرة ودور المقاومة الشعبية على تعزيز المشاركة السياسية وترسيخه في المجتمع الفلسطيني.
- التعرف على أبرز المعيقات التي تحد من دور فاعل للمقاومة الشعبية في عملية تعزيز المشاركة السياسية.
- دراسة أثر وسائل المقاومة الشعبية في مقاومة الشعب الفلسطيني لسياسات الاحتلال الإسرائيلي، وتعزيز صموده على أرضه وصولاً لانتزاع حقوقه الشرعية، وتحقيق مطالبه العادلة التي كفلتها الأعراف والشرائع الدولية.

7.1 منهج الدراسة

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي للإجابة على أسئلتها وفحص فرضيتها، ومن خلال هذا المنهج سوف يتم رصد دور المقاومة الشعبية وتحليل طبيعة هذا الدور في سبيل تعزيز المشاركة السياسية، كما تعتمد الدراسة في سبيل الوصول لنتائج علمية صحيحة على إجراء المقابلات مع شخصيات ذات علاقة بنهج المقاومة الشعبية.

8.1 حدود الدراسة

الحدود الزمانية: تتناول الدراسة الفترة الممتدة من عام 2005 إلى عام 2013، في هذه الفترة من تاريخ القضية الفلسطينية برز من حين لآخر نهج المقاومة الشعبية حيث جاء البرنامج الانتخابي للرئيس محمود عباس حاملاً في طياته نهج المقاومة الشعبية ، إضافة لذلك شهدت هذه الفترة انعقاد المؤتمر السادس لحركة فتح الذي أوصى بتبني نهج المقاومة الشعبية وتحيد باقي أشكال المقاومة، كما شهدت العديد من الفعاليات النضالية الشعبية كقرية باب الشمس والمظاهرات الشعبية السلمية في نعلين والمعصرة وكفر قدوم.

الحدود المكانية: تعد الأراضي الفلسطينية من الضفة الغربية وقطاع غزه مسرحا لهذه الدراسة.

9.1 محاور الدراسة

تقسم هذه الدراسة إلى خمسة محاور، وهي بالشكل التالي:

الفصل الأول : مقدمة الدراسة ومنهجيتها

حيث يتناول مقدمة الدراسة ومشكلتها وفرضيتها وأهداف وأهمية الدراسة ومنهجيتها بالإضافة لتصور الحدود الزمنية والمكانية للدراسة.

الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي

إذ يتناول مفهوم المقاومة وأشكالها ، ومن ثم يتناول مفهوم المقاومة الشعبية والمقاومة الشعبية السلمية وتعريف الفرق بينهما، كما يتناول مفهوم المشاركة السياسية وأشكالها، ويمهد هذا الفصل للبحث في طبيعة العلاقة بين المقاومة الشعبية وترسيخ مفهوم المشاركة السياسية الذي ستتناوله الباحثة في الفصل الثالث.

الفصل الثالث: دور المقاومة الشعبية في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي

يتطرق هذا الفصل إلى أهمية المقاومة الشعبية في إدارة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وطبيعة هذا الصراع وتاريخه.

الفصل الرابع: دور المقاومة الشعبية في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين

تتناولت الباحثة دور المقاومة الشعبية في تعزيز وترسيخ مفهوم المشاركة السياسية بأشكالها وصورها المختلفة من خلال تحليل دور هذا النهج من المقاومة في بلورة مفهوم المشاركة السياسية، كما تستعرض هذه الدراسة مجموعة من التجارب على المقاومة الشعبية الشعبية والمقاومة الشعبية السلمية سواء العالمية أو المحلية " الفلسطينية"، كما تتجه هذه الدراسة لتحليل واقع وأساليب وأدوات ونجاحات وإخفاقات التجارب التي استخدمت هذا الشكل من أشكال النضال.

الخاتمة والتوصيات.

10.1 الدراسات السابقة

النضال السلمي في الصراعات الدولية: فلسطين نموذجاً[1]

تتناول هذه الدراسة دور النضال السلمي في الصراعات الدولية، وفي محاولة إظهار فعالية هذا الشكل من المقاومة قامت الباحثة بدراسة العديد من تجارب الشعوب والأمم التي اعتمدت هذا الشكل من النضال، ومقارنتها بالتجربة النضالية الفلسطينية التي اعتمدت أسلوب الكفاح المسلح في سبيل تحقيق أهدافها، ومن ثم اعتماد أسلوب ونهج المفاوضات في سبيل حل وإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي.

تهدف الدراسة للبحث في الأسباب التي جعلت مكونات حركة المقاومة الوطنية الفلسطينية تتردد عن هذا الخيار، وعدم جعله خياراً نضاليا استراتيجياً للمقاومة والنضال ضد الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين، خاصة بعد التوقيع على اتفاقية أسلو والدخول في مفاوضات مباشرة مع الجانب الإسرائيلي.

توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج والنظرات الاستشرافية المستقبلية، أهمها:

- إن المقاومة الشعبية هي أحد أشكال المقاومة، ولها متطلبات وأساسيات لابد من فهمها من أجل النجاح وتحقيق هدف النصر على الخصم.
- إن المقاومة الشعبية ليست أسلوبا مستحدثا في التجربة الفلسطينية، غير أن هذا الأسلوب لم يستخدم وفقا لاستراتيجية عمل، وبرنامج وطني يحدد أولويات وأساليب المقاومة، فلم تتمكن حركة المقاومة الوطنية الفلسطينية من البناء والفعل التراكمي من الانتفاضة الأولى إلى الثانية.
- التأكيد على أن المكون الديني بالنسبة للحركات الإسلامية مثل منطلقا أكثر أهمية في تبني الجهاد باعتباره فرض عين على المسلمين كافة . ويرى بعض المحللين أن ممارسة التنظيمات والقوى الوطنية للكفاح المسلح لم يخل من هدف تحقيق مكاسب حزبية وتنظيمية خاصة.

---

[1] نزال، حسبان. " **النضال السلمي في الصراعات الدولية: فلسطين نموذجاً**، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة بيرزيت، 2010.

- وترى الباحثة، أن أدبيات حركة المقاومة الفلسطينية لعبت دوراً هاما في إبراز وترسيخ مفهوم المقاومة المسلحة وأهميتها، كما لعب المؤرخ والكاتب الفلسطيني والعربي دوراً مهماً في استبعاد فكر وممارسة المقاومة الشعبية عند الفلسطينيين.

- يشكك بعض المحللين في إمكانية إيجاد مثل هذه الاستراتيجية السلمية، نظراً للقمع الإسرائيلي والضغط النفسي الذي يمارسه الاحتلال على مختلف شرائح المجتمع الفلسطيني مما يدفعه باتجاه المقاومة المسلحة.

المقاومة الشعبية في فلسطين: تاريخ حافل بالأمل والإنجاز"[1]

تتكون الدراسة من أربعة عشر فصلاً، يستعرض الفصل الأول مقدمة عن عنوان الدراسة، أما الفصل الثاني فيتطرق لماهية الصراع ومستقبله، وفي الفصل الثالث يتناول استراتيجيات المقاومة وقوة المقاومة الشعبية، ويستكمل الفصل الرابع المقاومة الشعبية دينياً وحضارياً وعربياً وإسلامياً، كما تتناول الفصول الخامس والسادس والسابع والثامن الحكم العثماني ووعد بلفور وحشد الصهاينة (1917– 1935) والثورة الفلسطينية الكبرى (1936– 1939) وفترة الدمار حتى النكبة، أما الفصل العاشر فيتناول مقاومة للاضطهاد تحت دولة واحدة (1967– 1986) والتغيرات في تلك الفترة، والفصل الحادي عشر يتناول انتفاضة الحجارة (1987– 1993)، أما الفصل الثاني عشر فيتناول تداعيات أوسلو وانتفاضة الأقصى، وحركة التضامن الدولية ومقاومة جدار الفصل العنصري وقرارات المحكمة الدولية والمقاومة، ويستعرض الفصل الثالث عشر حملات المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات، ويختتم دراسته في الفصل الرابع عشر الذي توصل فيه إلى الاستنتاجات ونظرة للمستقبل والفرص والتحديات التي تواجه هذا النهج في النضال السلمي، وأسباب التفاؤل للمتغيرات الإقليمية وضرورة التطلع للأمام.

[1] دراسة للدكتور مازن قمصية بعنوان" **المقاومة الشعبية في فلسطين: تاريخ حافل بالأمل والإنجاز**"، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، مواطن، رام الله. 2011.

المقاومة الشعبية في فلسطين فلسفتها و أدواتها، وأثرها (1967- 1993)[1]

تعمل الدراسة على تقديم تحليل لمفهوم المقاومة الشعبية في التجربة الفلسطينية، من خلال معالجته لعدة جوانب تناولت مراحل تطور هذا المفهوم من خلال ممارسة أدوات المقاومة الشعبية المختلفة، وملامح وسمات كل مرحلة من مراحلها في تاريخ النضال الفلسطيني، إضافة إلى موقف فصائل المقاومة الوطنية الفلسطينية منها، ودورها في الممارسة الفعلية لها، وكذلك الدور الهام الذي لعبته المؤسسات الأهلية الفلسطينية في ممارسة هذا الشكل من أشكال المقاومة.

وهدف البحث إلى الوصول لمفهوم محدد للمقاومة الشعبية في فلسطين، والتعرف على مدى أهميتها في مواجهة الاحتلال، والحفاظ على صمود شعب فلسطين على الأرض الفلسطينية والحفاظ على هويته الوطنية، والآثار التي تركتها على النضال الفلسطيني.

وخلال هذه الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات، أهمها:

- أن المقاومة الشعبية ليست خياراً نضالياً جديداً أو طارئاً على الشعب الفلسطيني، فظاهرة المقاومة الشعبية لها أشكالها وتعبيراتها التي تباينت تبعا للظروف السياسية والتاريخية التي مر بها العمل الجماهيري الفلسطيني.
- دفعت المقاومة الشعبية العديد من الدول والمؤسسات الأجنبية إضافة إلى الرأي العام الشعبي، على المستوى الدولي، باتجاه التعاطف، وتقديم الدعم المادي والمعنوي، لصالح القضية الفلسطينية، مما أسهم في تعزيز شرعية النضال الفلسطيني، وعرض الصورة القبيحة للاحتلال، من خلال صدور مئات القرارات الدولية المؤيدة للحقوق الفلسطينية، والمدينة للسياسة الإسرائيلية.
- أن خيار المقاومة الشعبية فلسطينيا لا يشكل بديلاً للنضال المسلح، ولا يشكك في شرعيته، ولا يمنع تحول النضال الشعبي إلى مواجهات عنيفة مدروسة في مرحلة لاحقة. فالكفاح المسلح يشكل خطا نضاليا كما يشكل الكفاح الشعبي خطا نضاليا موازيا له.

---

[1] حسن، باسم، "**المقاومة الشعبية في فلسطين فلسفتها و أدواتها، وأثرها (1967- 1993)**، كلية الدراسات العليا، جامعة بيرزيت، 2007.

- كان التحول في التجربة الفلسطينية من النضال الشعبي إلى النضال المسلح يتم في الغالب بطريقة غير مدروسة، وبعيدة عن استراتيجية عامة للنضال الجماهيري، تراعي الشكل الأمثل للمقاومة، حيث اتسم هذا التحول بالارتجال والعفوية، والانصياع من قبل العناصر التي تقف وراءه إلى قرارات فصائل مقاومة بحثت عن مكاسب مرحلية، وأحيانا فصائلية، وكثيراً ما نظرت باستخفاف للمقاومة الشعبية.

- رغم استخدام الفصائل الفلسطينية للكثير من أدوات المقاومة الشعبية، إلا أن الموضوع ظل لفترات طويلة غير مطروح للنقاش لديها، ونظرت إليه كحاضنة ومكملة للكفاح المسلح، بعيدا عن قناعتها باستراتيجية عامة للنضال الجماهيري تعد المقاومة الشعبية أساسا لها، وركنا هاما من أركانها. وظل ذلك قائما خلال الانتفاضة الأولى 1987 ، وإن استخدمت هذه الفصائل أدوات لاعنفية أكثر تنوعا.

بلعين في المقاومة الشعبية[1]

تتناول الدراسة المقاومة الشعبية في العالم وفي فلسطين وحركة التضامن الدولية واللجنة الشعبية،أساليبها وأدواتها، والفعاليات الميدانية في النضال السلمي، وأخيرا تتناول انعكاسات المقاومة السلمية دوليا وفلسطينيا الآراء والمواقف وعوامل النجاح في بلعين، فالتجربة تجاوزت حدود وإمكانيات القرية التي أصبحت ملكا للشعب الفلسطيني وتاريخه ويتطلع لها الكثيرون في العالم باحترام،الأمر الذي يستدعي التعامل معها باعتبارها قيمة وطنية وقدوة يحتذى بها.

أقنعة تحررية غاندي، فانون، سعيد[2]

تسعى هذه الرسالة إلى تقديم دراسة تحليلية ونقدية للنماذج التحررية التي عرفتها الشعوب المعاصرة في مقاومة الحالات الاستعمارية المختلفة، ومن هذه النماذج النموذج العنفي" فانون"، والنموذج اللاعنفي "غاندي"، وتستنبط في نفس الوقت نموذجا ثالثا يجمع ما بين المقاومة المسلحة

[1] يوسف، محمد محمود: **بلعين في المقاومة الشعبية**،الصادرة عن مكتب الشؤون الفكرية والدراسات (فتح) عام 2007.
[2] البسطامي، مراد، "**أقنعة تحررية**": **غاندي، فانون، سعيد**. كلية الدراسات العليا، جامعة بيرزيت،2009.

والمقاومة الشعبية ، كان الباحث قد أخذه عن د .عبد الرحيم الشيخ وسماه نموذج" فاندي "من دمج فانون وغاندي .حيث يعد إدوارد سعيد المنظر الأساسي لهذا النموذج المفترض. لذا هناك محاولة لتقديم تفسيرات حول هذه النماذج ومدارسها الفكرية ومبرراتها الأخلاقية وأدواتها من خلال تفكيك هذه النماذج وتصنيفها.

تكمن أهمية هذه الدراسة بأنها تعطي صورة هيكلية مقارنة لنماذج وبنية التحرر، وتـــدلل على الآليات التي يستفحل بها الاستعمار في مشروعه الاستعماري، وتتحدث في نفس الوقت عن فاعلية استخدام وسيلة تحررية دون أخرى. كما أن الدراسة تسلط الضوء على خصوصية النموذج التحرري الفلسطيني، والمرتبط هو الآخر بخصوصية النموذج الاستعماريالإسرائيلي.

أما بخصوص نتائج الدراسة، لم تكن واضحة ومفصلة. حيث أدرج الباحث فـــي نهايـــة دراسته، فصلا خاصا سماه" ملاحظات نقدية " أدرج خلالها إيجابيات وسلبيات اتباع كل نمـــوذج تحرري، وخرج من خلالها بنتيجة مركزية مفادها، أن النموذج الكفاحي الأمثل لاســـتخدامه فـــي فلسطين – تبعا لخصوصيات الحالة الفلسطينية – هو النموذج الفاندي الذي يكرس ثقافة اللاعنف، فيما لا يسقط حق الواقعين تحت الاستعمار في المقاومة العنفية التي ضمنتها لهم الشرعية الدولية.

تجربة منظمة التحرير الفلسطينية السياسية"، من المقاومة المسلحة إلى التســـوية الســـلمية (1964- 2006)[1]

تناقش الدراسة طبيعة التغيرات السياسية والفكرية التي طرأت على م.ت.ف منذ إنشـــائها عام 1964م وحتى عام 2006م، والمقصود تلك التعديلات على المشروع الوطني الفلسطيني الذي حدد معالمه الميثاق الوطني عام 1968 ؛ وذلك استجابة لظروف ذاتية وموضوعية.

وكان من نتائج تلك التغيرات والتعديلات:

[1] الصمادي، حمزة: "**تجربة منظمة التحرير الفلسطينية السياسية"، من المقاومة المسلحة إلى التسوية السلمية (1964-2006)**، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، 2008.

أولا: التحول عن الكفاح المسلح وحرب التحرير الشعبية كأسلوب للتحرير الكامل، إلى المفاوضات المباشرة مع إسرائيل، كأسلوب للتسوية السياسية .

ثانيا: التحول عن هدف إقامة الدولة الديمقراطية على كامل التراب الفلسطيني، إلى سلطة وطنية على جزء من فلسطين، ثم إلى دولة مستقلة على حدود قرار التقسيم رقم 181 ، ومنه إلى القبول بحكم ذاتي انتقالي في الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1993.

ثالثا: التحول عن هدف عودة اللاجئين إلى بيوتهم وأراضيهم التي هجروا منها عام 1948 ، إلى تسوية مقبولة ومتفق عليها مع إسرائيل لقضيتهم.

رابعاً: التحول من رفض الاعتراف بإسرائيل كدولة محتلة لفلسطين، إلى الاعتراف الفلسطيني الرسمي بوجودها وبكيانها.

خامسا: التحول من رفض الاعتراف بقرار مجلس الأمن 242 ، إلى الاعتراف الصريح به، والإشارة إلى وجود فرصة لقبول التسوية على أساسه. وغيرها من التحولات التي كانت في مجموعها انقلابا على المنطلقات السياسية، والعقائدية، لميثاق منظمة التحرير الذي طالته هذه التغيرات.

وقد خلصت الدراسة لما يلي: لقد حدث تحول وتغير في المنظمة سياسيا وفكريا، وانقلاب على الذات. ونمت في ظل هذه الظروف، تيارات في أوساطها انتهجت سبيل الواقعية السياسية، كمقدمة لعملية التحول. وصار التفكير بمصالح الشعب الفلسطيني يتم وفق الانحراف عن أهداف الثورة والمنظمة، في الوقت الذي وصفه بعض الأنصار أنه تحديث سياسي لبرامج م.ت.ف ومعادلات دولية وإقليمية، وبناء على معطيات ذاتية، كمدخل للتغيير السياسي.

وأضافت الباحثة، أن لجوء قيادة المنظمة إلى تنفيذ انقلاب فكري وسياسي على مشروعها، وبرنامجها، وأساليب عملها، وتحالفاتها، جاء لعدة حجج ومبررات، مرة كانت بحجة وجود معطيات ومتغيرات ومحددات جديدة لا يمكن تجاهلها، ومرة بدعوى التدرج والمرحلية واختراق جبهة العدو في سعيها لتنفيذ مشروعها الوطني، ومنهم من قال إن التغيير جاء لضرورة البقاء

على الخريطة السياسية وغيرها من مسميات يجري استعمالها؛ لتغطية العجز وخيبة الأمل في التقدم على الأرض، وإجبار العدو على إحداث تغيرات حقيقية في مواقفه. وأثار كل ذلك، جدلا كبيراً في صفوف التيارات المتنوعة في الثورة الفلسطينية، حول جدوى الانقلاب على الذات، وطرح تساؤلات جدية حول الأسباب الحقيقية الكامنة خلفه، هل هو نتيجة لعيوب في النظرية والمشروع والبرنامج، أم أنه ناجم عن تقصير وخلل في الممارسة السياسية العملية؟ أم نتيجة لاجتماع الاثنين معا؟.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات، أهمها:

- ضرورة استخلاص العبر من تجربة المقاومة خلال أربعين عاما، ومن تجربة التغيير السياسي باتجاه التسوية السلمية وباتجاه المزيد من الواقعية السياسية والتفكير في ما آلت إليه هذه التجارب من نتائج تتعلق في مستقبل الشعب الفلسطيني وحقوقه وقضيته العادلة.

- إعادة النظر في قراءتنا للبعد الدولي للقضية الفلسطينية، ومدى تأثيره على تحديد مستقبل الشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية، و تحديد حقيقة النوايا الإسرائيلية من عملية التسوية والتعامل معها بمنتهى الجدية، وعدم التفريط بالوحدة الوطنية وتحريم الاقتتال الداخلي، وتعزيز مبدأ الحوار الوطني وتكريسه كمنهج للتعامل في الساحة الفلسطينية.

- تقييم الطريقة التي تتم فيها المفاوضات، ومنطلقاتها، وآلياتها، والعناية أكثر في تحديد الطاقم التفاوضي. وإذا كان لابد من الاستمرار بالتفاوض في ظل المعطيات الراهنة وتجربة المفاوضات السابقة، فمن البدهي أن يتم الاستعداد للمفاوضات النهائية بتوظيف كل الإمكانات المتاحة؛ للاستفادة منها في تحقيق انسحاب إسرائيلي شامل وإقامة دولة وطنية مستقلة ذات سيادة، خالية تماما من المستوطنات وعاصمتها القدس، على جميع الأراضي التي احتلتها إسرائيل عام 1967 ، وحل قضية اللاجئين وفق القرارات الدولية بهذا الخصوص.

- في حال عدم تحقيق المفاوضات النهائية للبرنامج المذكور أعلاه، فإن اللجوء لتحويل مسار النضال الوطني نحو المطالبة بدولة ثنائية القومية، واستعمال المقاومة الشعبية السلمية كوسيلة

لتحقيق هذه الغاية، قد يكون من البدائل المتاحة أمام الشعب الفلسطيني لمواصلة مسيرته الوطنية نحو الحرية والاستقلال.

- هذا يتطلب إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية على أسس ديمقراطية وتكريس الشرعية الدستورية عبر الانتخابات، وإعادة بناء مفاهيمها وشعاراتها وبرنامجها السياسي، وضم الفصائل غير المنطوية تحت مظلة المنظمة إليها، والفصل الواضح بين مؤسساتها ومؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية.

- تدريس وتعليم تجربة منظمة التحرير الفلسطينية، وتجربة الحركة الوطنية الفلسطينية في القرن الماضي، في الجامعات والمدارس، واعتبارها مرجعية للقوى السياسية للتعلم من محطاتها والاستفادة من خبراتها.

المقاومة الشعبية: دراسات في النضال بوسائل اللاعنف[1]

يقدم الباحث تعريفا للمقاومة الشعبية على أن النضال الشعبي يعطي المواطنين وسائل يستطيعون استخدامها للحصول على حرياتهم والدفاع عنها ضد حكم دكتاتوريين حاليين أو في المستقبل.

وفي ما يلي عدد من التأثيرات الإيجابية للنضال الشعبي:

- ينتج من الخبرة في تطبيق النضال اللاعنيف أن يصبح المواطنون أكثر ثقة بأنفسهم في تحدي تهديدات النظام الحاكم، وفي تحدي قدرته على فرض أساليب الاضطهاد العنيفة.

- يوفر النضال اللاعنيف أساليب اللاتعاون والتحدي التي يستطيع المواطنون من خلالها مقاومة السيطرة غير الديمقراطية من قبل أية مجموعة دكتاتورية.

[1] شارب، جين: **المقاومة الشعبية: دراسات في النضال بوسائل اللاعنف**، حسن عبد العزيز (مترجم)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011.

- يمكن استخدام النضال اللاعنيف في تأكيد ممارسات الحريات الديمقراطيـــة، مثـــل حريـــة التعبير عن الرأي وحرية الصحافة والمنظمات المستقلة وحرية التجمّع لمواجهة الســـيطرة والقمعية.

- ساهم النضال اللاعنيف بقوة في إحيـــاء وإعـــادة ولادة وتعزيـــز المجموعـــات المســـتقلة ومؤسسات المجتمع التي هي بمثابة مؤسسات حيوية بالنسبة للديمقراطية بسبب قدرتها على تحريك قدرة المواطنين، وفرض قيود على سلطة أي حاكم دكتاتوري في المستقبل.

- يوفر النضال اللاعنيف وسائل يستطيع المواطنون من خلالها حشد القـــوة فـــي مواجهـــة الأعمال القمعية لشرطة وجيش الأنظمة الدكتاتورية.

- يوفر النضال اللاعنيف طرقاً يستطيع المواطنون والمؤسسات المستقلة من خلالها أن يقيّدوا أو يقطعوا مصادر قوة الفئة الحاكمة، وبالتالي تهديد قدرتها على الاستمرار في الســـيطرة، وذلك من أجل خدمة أهداف الديمقراطية.

تعد هذه الدراسات سابقة الذكر مرتكزاً أساسيا لها في الاستفادة منها، والانطلاق خطوة إضافية للأمام على ما تحتويه هذه الدراسات من نقاش لجزئيات من الدراسة المـــراد طرحهـــا ونقاشها.

الفصل الثاني

الإطار المفاهيمي

الفصل الثاني

الإطار المفاهيمي

1.2 مفهوم المقاومة الشعبية

1.1.2 تمهيد

تزامنت ظاهرة العنف مع بدء تشكل المجتمعات الإنسانية على الأرض، حيث أخذت أشكالاً مختلفة وأنواعاً متعددة بتطور التركيبة المجتمعية وبتعقدها، ولعل أكثرها ظهوراً على الإطلاق العنف السياسي المعروف تاريخياً منذ نشأة المجتمعات، تمثل مضمونه في الصراع من أجل البقاء، بعد ذلك أخذ يمثل ظاهرة منذ أن بدأت المجتمعات تأخذ شكلاً منظماً تتصارع في دوائره المصالح المختلفة، مثلث المصالح الاقتصادية الأساس والجوهر والمحور الرئيسي لهذه الصراعات.

إن أساس المقاومة الشعبية يمكن إرجاعها إلى قضايا الظلم والقهر الاجتماعي، أو فيما يختص بالسلطة والحكم، وما تستعرضه الدراسة في هذا الفصل هو محاولة بناء نظري لمفهوم المقاومة الشعبية وأشكالها ونماذج عالمية للمقاومة الشعبية، إضافة لتقديم مفهوم المشاركة السياسية، ودور المقاومة الشعبية في تعزيز وترسيخ المشاركة السياسية على الصعيد الفلسطيني.

تعد المقاومة الشعبية وسيلة من وسائل مقاومة وتحدي الظلم والقهر والاستبداد، كما لها فلسفتها الخاصة التي تنبع من الروح الإنسانية للبشر، ولها وسائلها وأساليبها المختلفة والمتجددة، فقد مارسها البشر في مختلف العصور اضطراريا في بعض الأحيان لانعدام الفرص والإمكانيات في مواجهة الخصم عنفيا، واختيارياً في أحيان أخرى بناء على قناعات وفلسفة خاصة بكيفية شكل ووسائل الصراع التي يجب أن تكون بين البشر، أو بناء على استراتيجية محسوبة لتحقيق الأهداف بأقل الخسائر.

لقد حقق أسلوب المقاومة الشعبية العديد من الانتصارات عبر التاريخ المعاصر، على الرغم من قيام هذه التجارب في بيئة وثقافات مختلفة وبأهداف مختلفة من ممارستها، كما كان له

دور في تحقيق الوحدة الشعبية بين الأفراد، ما دفع الباحثة لدراسة دور المقاومة الشعبية التي تعد إحدى وسائل التحرر في تعزيز المشاركة الشعبية الفلسطينية، في هذا الفصل من الدراسة سيتم تناول مفهوم المقاومة الشعبية ونشأتها وأشكالها ووسائلها، إضافة إلى أسسها وخصائصها ومعاييرها، وسوف يتم تناول أبرز النماذج العالمية التي تبنت أسلوب المقاومة الشعبية، كل هذا بهدف تحديد مدى قدرة المقاومة الشعبية على ترسيخ وتعزيز مفهوم المشاركة السياسية داخل المجتمع الفلسطيني.

2.1.2 الجذور التاريخية للمقاومة الشعبية

إن جذور المقاومة الشعبية تمتد في عمق التاريخ على الرغم من أن أولى الكتابات بخصوص هذه الفكرة ظهرت في منتصف القرن التاسع عشر، فهنالك أمثلة لاستخدام هذا النوع من المقاومة ترجع للعصر الروماني، إذ إنه في عام 494 ق.م ثارت الجماهير في الدولة الرومانية القديمة على ظلم القناصلة الذين كانوا يحكمونها، ولم تلجأ الجماهير إلى قتل القناصلة بهدف رد المظالم، بل انسحبوا من المدينة إلى تل سمي بعد ذلك (الجبل المقدس)، وبقوا هنالك عدة أيام رافضين المشاركة في الحياة المدنية حتى تم إصلاح الأوضاع والموافقة على مطالبهم.[1]

يعد هنري دايفيد ثوراو من الرواد الذين كتبوا حول المقاومة الشعبية [2]، حيث استعمل مصطلح العصيان المدني وقتها، وأشار إلى فكرته في مقاله الشهير(العصيان المدني) المنشور عام 1849، وقد كتبه عقب امتناعه عن دفع ضرائب الحرب احتجاجا على العبودية والقمع والاضطهاد والحرب التي كانت تخوضها الولايات المتحدة ضد المكسيك. ولم يكن الامتناع عن دفع الضرائب بالفكرة الجديدة، وإنما استعملها مناهضو الاسترقاق وكذلك لجأ كارل ماركس إلى

---

[1] عبد الحكيم، أحمد عادل وآخرون: **حرب اللاعنف الخيار الثالث**، الطبعة الثالثة، أكاديمية التغيير ، 2013، صفحة 35.

[2] هنري ديفد ثوراو فيلسوف وكاتب ومنظر أمريكي، ولد عام 1817، درس في جامعة هارفرد في الفترة 1833–1837، قاد جده طلاب جامعة هارفرد فيما عرف بثورة الزبد وهي تعد أول تمرد طلابي في التاريخ المسجل للولايات المتحدة الأمريكية، كانت لثوارو مواقف مضادة للحرب المكسيكية والعبيد والضرائب سجن بسببها، وهو أول من ابتدع مصطلح العصيان المدني وبدأ في التنظير له ، وتأثر بفلسفته وأفكاره كبار دعاة اللاعنف مثل غاندي ومارتن لوثر كينج.

هذه الفكرة حين حاول أن ينظم حملة لإقناع الأوروبيين بعدم دفع الضرائب خلال الثورة التي اجتاحت أوروبا عام 1848.

وفي حادثة مشابهة عاد الجيش الروماني عام258 ق.م بقيادة ثيودور مومسن من ميدان المعركة ليجد الاقتراحات التي قدمت من أجل إجراء العديد من الإصلاحات قد تم عرقلتها في مجلس الشيوخ، وبدلا من استخدام الحرب العسكرية تقدم الجيش واحتل الجبل المقدسي، وهدد بإقامة مدينة رومانية جديدة بديلة لروما وعلى إثر هذه المحادثة تراجع مجلس الشيوخ ووافق على الإصلاحات.[1]

3.1.2 مفهوم المقاومة وأشكالها

يصعب اختزال تعريف المقاومة بمفهوم بسيط لا يتضمن تراث الأمم السابقة والمعاصرة وما تكبدته من صعاب ومشاق في صد الغزاة والطامعين القادمين من وراء حدود الدولة القومية، وما واجهته الشعوب من عناء وجهد بحثاً عن الكرامة الإنسانية أثناء مقاومة الطغاة والمستبدين الجاثمين على عروش مؤسسات بلادهم رغماً عن إرادة شعوبهم، ولا يكتمل مفهوم المقاومة في حال الاكتفاء بالسلوك المقاوم المباشر، فلابد من وصف ثقافة المجتمع ونسيجه الداخلي، لأنه الرحم الحاضن للمقاومة، ويفترض به أن يكون سليماً معافى.[2]

فمفهوم المقاومة يتضمن مجمل الأنشطة التي يمارسها أفراد الشعب أو المجتمع بهدف مواجهة الاحتلال الأجنبي وتكبيده خسائر اقتصادية وسياسية، وتشمل الأنشطة المقاومة امتناع أفراد الشعب عن التعامل مع الاحتلال في الأمور الحياتية التي تسهم في إرهاق الاحتلال وإضعافه في الداخل والخارج، وتمتد هذه المقاومة لتشمل حركات الاحتجاج والتظاهر والعصيان المدني العام، بحيث يشمل قطع طرق المواصلات، ورفض ركوب الحافلات العامة، ورفض التعامل مع رجال الشرطة والأمن في فصل الخلافات بين أفراد المجتمع، وعدم التواصل مع

---

[1] عبد الحكيم، أحمد عادل وآخرون: **حرب اللاعنف الخيار الثالث**، مرجع سابق، صفحة 38.

[2] الصايغ ، نصري: **حوار الحفاة والعقارب دفاعاً عن المقاومة**، بيروت: دار رياض الريس للكتب والنشر، 2007، صفحة64.

المؤسسات التعليمية المرتبطة بالاحتلال، ورفض التعامل مع الاحتلال ومؤسساته الاقتصادية والثقافية، وغالباً تبدأ مقاومة الاحتلال منذ اللحظة الأولى التي يطأ فيها الاحتلال الأرض التي احتلها بقوة السلاح،[1] بحيث تبدأ بمقاومة مسلحة يتطوع فيها أفراد الشعب بمجموعات منظمة أو عفوية، بهدف إرباك الاحتلال وإشغاله، وتكبيده خسائر تجعل من فكرة استمراره متواجداً على الأرض التي احتلها أمراً مستحيلاً. فمجمل الغزاة عبر التاريخ تم إنهاء احتلالهم بفعل عوامل القوة مجتمعة، فكان للقوة العسكرية دور حاسم في إنهاء الاحتلال ورحيله وإنهاء آثاره الجانبية إلى جانب أشكال المقاومة المتنوعة.[2]

إن مما لا شك فيه أن هناك نزاعات لا يمكن معالجتها بالتسويات ولا يمكن حلها إلا من خلال الصراع، وهذا ينطبق بشكل أساسي على النزاعات المتعلقة بالمبادئ والقيم الأساسية للمجتمع كقضية الاستقلال وحق الشعوب في تقرير مصيرها، ففي هذه الحالات تصبح الطرق القانونية والدستورية غير صالحة لمعالجة النزاعات وأخطر ما في الأمر أن الشعوب تصبح أمام خيار الاستسلام أو المقاومة.

أما الاستسلام فهو ليس خياراً بقدر ما هو خضوع وإذعان، فالخيار هو تعبير عن إرادة حرة تنطبق على المقاومة، والمبدأ الأساسي لمفهوم المقاومة يقوم على أن ممارسة السلطة تعتمد على خضوع المحكوم وقبوله، وأن هذا المحكوم قادر في حال رغب بذلك على ضبط سلطة الحاكم أو حتى تدميرها من خلال سحب قبوله وتعاونه.[3]

أما على صعيد أشكال المقاومة فهي متعددة، فمنذ أقدم العصور مارست الشعوب والمجتمعات المحتلة المقاومة بأشكالها المتنوعة، ولم يذكر لنا التاريخ البشري نموذجا مقاومة بعينه على أنه نموذج مثالي، بل لكل شكل من أشكال المقاومة ما يثار حوله من جدل، وبشكل عام فإن طبيعة المجتمعات المحتلة وطبيعة الاحتلال الذي خضعت له هو من يحدد أي أشكال

---

[1] بشارة، عزمي: **أن تكون عربياً في آيامنا**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، صفحة 44.

[2] الصايغ ، نصري: **حوار الحفاة والعقارب دفاعاً عن المقاومة**، مرجع سابق، ص 66.

[3] شارب، جين: **العصيان المدني**، مرجع سابق، ص 8.

الاستعمار أكثر ملاءمة لهذا المجتمع المقاوم، بل هناك أشكال متنوعة، فمنها المقاومة الشعبية وهي الأكثر انتشاراً، لأنها تشمل مجمل أشكال المقاومة بمفهومها العام، ومنها المقاومة الشعبية السلمية، وهي تختص بالعمل الشعبي المقاوم بأساليب وأدوات سلمية، ومنها المقاومة العسكرية المسلحة، وهي عمل مقاوم يعتمد على السلاح والعمليات العسكرية المنظمة والعفوية أثناء مقاومة الاحتلال الأجنبي.[1]

وقد استعمل الناس عبر التاريخ وفي كل أنحاء العالم وفي ظل أنظمة سياسية مختلفة ووسائل متنوعة لمعالجة النزاعات وخوض الصراعات، منها:

4.1.2 المقاومة الشعبية

تقوم على استخدام تقنيات ووسائل تهدف إلى شل قدرة الخصم ومواجهة سلطته وأهدافه من خلال استخدام سلطة رديفة بأشكال لاعنفية، تنطلق من تأييد الرأي العام والتفافه حول قضيته، فالتظاهر والاعتصام والإضراب هي شكل احتجاج جماعي مارسته كل الشعوب، لكنه قد يتصاعد ليصل إلى حدود العصيان المدني الذي يتجسد في مقاطعة السلطة الاحتلالية والرفض الجماعي لها، من خلال التمنع عن دفع الضرائب وتعطيل الحياة اليومية والتعبير الإعلامي الجماعي الرافض في اجتماعات علنية للقيادات والمرجعيات.

تعد التجربة الغاندية في المقاومة الشعبية تجربة رائدة، لكن كل وسائلها وتقنياتها قد تم استخدامها في حركات النضال الفلسطيني.[2]

5.1.2 المقاومة المسلحة

وهي بلا شك تستند على المقاومة الشعبية ووتتكامل معها، وهي كانت خيار غالبية الشعوب في رفض الاحتلال وطريقتها لنيل الاستقلال والحرية، وقد تنوعت تجارب الشعوب في

---

[1] شقور، رفقة: **أثر حزب الله في تطوير فكر المقاومة وأساليبها في المنطقة العربية**، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس: 2009، صفحة 16.

[2] شارب، جين: **العصيان المدني**، مرجع سابق، ص 34.

هذا المجال، وأبدعت تقنيات ووسائل لإلحاق الهزيمة بالمحتل بما يتلاءم وطبيعة المجتمع وتركيبته، وظروف الاحتلال وشراسته، إضافة لإمكانيات المقاومة وعمقها الاستراتيجي.

إن تحليل هذه العناصر الثلاثة يحدد طبيعة المقاومة وأساليبها، فهي تبدأ بعمليات محدودة خاطفة وسريعة وتنتهي بجيش من المقاومين يتمم عملية التحرير، قد تبقى عمليات محدودة في المدن والشوارع تستنزف الاحتلال وتقض مضاجعه، لكنها قد تشمل الجبال والأرياف والوديان والطرق الاستراتيجية والمواقع والتحصينات والثكنات، بما يهدد أمن المحتل ويحطم معنوياته.

6.1.2 مفهوم المقاومة الشعبية

توصف المقاومة الشعبية بأنها الوعاء الجامع لمجمل أنشطة العمل المقاوم للاحتلال، فلا تقتصر المقاومة الشعبية على نمط مقاوم بعينه، بل يتم فيها تسخير مجمل الوسائل والأدوات المتاحة والمبتكرة، بهدف التحرر من براثن الاحتلال،[1] بحيث ينخرط في نشاطها وفعالياتها مجمل شرائح المجتمع من عمال، وفلاحين، وطلاب جامعات، وموظفين، ومثقفين، ونخب، ونقابات، واتحادات، وتجار، حتى المرأة وكبار السن. وتتنوع أدوات ووسائل العمل الشعبي المقاوم للاحتلال، وتبدأ من أبسط تلك الأدوات التي قد تختزل بعدم التعاطي مع المحتل أثناء المعاملات اليومية البسيطة على الحواجز والمعابر، ومكاتب المعاملات والخدمات المدنية، ورفض التعامل مع المحتل اقتصادياً، ويمتد هذا الرفض إلى المجالات الثقافية المتنوعة، بحيث تم قطع العلاقة مع وكلاء الاحتلال في المجالات الاقتصادية، ورفض معاملات الاستيراد والتصدير مع مصانع ومؤسسات الدولة الاستعمارية، بحيث تقلل من حجم التبادلات التجارية مع الاحتلال، وبالتالي تؤدي إلى تكلفة مادية للاحتلال تعد باهظة الثمن، وتشمل مقاطعة الاحتلال عدم الانصياع للأوامر العسكرية وطلبات المقابلة والاستدعاء لأغراض التحقيق الأمني، ورفض العمل في حقل البناء والزراعة في المستوطنات (المغتصبات)، وتشمل المقاومة الشعبية المشاركة في الوقفات أمام المؤسسات والوزارات والنقابات التي يسيطر عليها الاحتلال، والمشاركة في الاعتصامات داخل الميادين والحدائق العامة، وتمتد لتشمل المظاهرات في

[1] شارب، جين: **البدائل الحقيقية**، مؤسسة ألبرت آينشتاين، الولايات المتحدة الأمريكية، 2004، صفحة 4.

الأحياء الراقية والأحياء الشعبية والقرى والأرياف بهدف التعبير عن رفض شعبي للمحتل وسياساته على الأرض، وتسهم في تهميش مشروعية وجوده على أرض الغير، وتظهر حجم الغضب والرفض الشعبي له ولسياساته العنصرية والاحلالية على الأرض، وغالباً يتم تأسيس هيئات ولجان تقوم بالتنسيق بين المنظمات والفصائل، وهي من توجه وتقود فعليات المقاومة الشعبية.[1]

ويمتد النشاط الشعبي المقاوم إلى ممارسة العمل العسكري الذي قد يتوسع نطاقه ليشمل مجمل أقاليم الوطن الخاضعة للاحتلال، و تشارك فيه بعض الفصائل والحركات والأحزاب الفاعلة أو قد تشارك مجملها، وتمتد أشكاله لتشمل المقاومة العفوية غير المنظمة، وغالباً ما تعلوا مظاهرها وتخفت حسب حجم التخريب والقمع الذي يمارسه المحتل، وقد تمتد لتشمل العمل العسكري المنظم، وغالباً ما تنتهي بسقف سياسي يمهد لهدنة، وربما لجلاء الاحتلال بالكامل، وربما تنتهي بإبرام معاهدة جلاء، أو اتفاقية يحتفظ من خلالها الاحتلال ببعض من امتيازاته، من قبيل حرية المرور من المعابر والممرات والمضائق المائية، وفتح الأجواء أمام طيرانه العسكري، والتمتع ببعض امتيازات الاستخراج والتنقيب عن الموارد الطبيعية، واحتكار نوع أو أنواع من السلع المباعة في الأسواق المحلية، وغالباً ما تتجدد المقاومة الشعبية بعد جلاء المستعمر في هذه الحالة وتأخذ أشكالاً جديدة، بهدف الضغط على حكوماتها لدفعها نحو إعادة تعديل بنود هذه الاتفاقيات والمعاهدات، وربما تدفعها إلى التنصل منها، وربما تمهد لثورة تحرر شعبي ثانية.[2]

أما بخصوص مصطلح العصيان المدني فهو انتهاك للقانون، ويعود أصل هذا المصطلح إلى هنري ديفيد ثوارو، حيث استخدمه للدلالة على أسلوبه الذي اختاره لمقاومة القانون في دولة العبيد. أما مصطلح اللاتعاون فهو يعني سحب التعاون من الدولة التي هي في وجهة نظر غير المتعاونين فاسدة، ويستثنى من هذا الأسلوب العصيان المدني الحاد المنتهك للقانون اللاأخلاقي

---

[1] عبد الحكيم، أحمد عادل وآخرون: **حرب اللاعنف الخيار الثالث**، مرجع سابق، صفحة 56.

[2] غاندي، المهاتا: **كل البشر أخوة**، ترجمة د. أنطوان أبو زايدة ، الطبعة الأولى، شركة دار الجديد، 1997، صفحة 37.

الذي لا يستطيع كل فرد القيام به وتحمل عواقبه، ويمارس أسلوب اللاتعاون بعلانية، وهو مفتوح بطبيعته بحيث يمكن أن يشارك فيه الأطفال، وتمارسه الجماهير بأمان، ومن أشكاله المقاطعة الاقتصادية، والمقاطعة السياسية كمقاطعة الانتخابات أو رفض تقلد المناصب الحكومية، ومقاطعة المنظمات التي تدعمها الحكومة.[1]

أما المقاومة الشعبية فقد حاول علماء الاجتماع والسياسة أن يجدوا لها تعريفا، حيث عرفها العالم بتريم سوروكن بأنها(عبارة عن سلوك مسالم وهادئ يجنح نحو التفاهم والود والانسجام مع الآخرين، ويتجنب القوة والصدام مع الخصوم. أما الفيلسوف البريطاني برتراند فيعرفه على أنه سلوك عقلاني يهدف لتفادي الصراع مع طرف معين، بغية إحلال السلام والانسجام مع الجهات التي قد تكون سبباً من أسباب التوتر والقلق. أما غاندي فيعرفه على أنه سلوك لا ينطوي على حب من يحبوننا فقط، بل يذهب إلى أبعد من ذلك، حيث إن اللاعنف يبدأ من اللحظة التي نشرع فيها بحب من يكرهوننا.[2]

وقد قام جين شارب بتعريفه على أنه ممارسة حضارية تفرض على الجهة التي تعتمدها في حل مشكلاتها وصراعاتها مع الآخرين انتهاج أساليب إنسانية سلمية، تعتمد على التهدئة والمهادنة والتنازل عن بعض الحقوق في سبيل التوصل إلى حل النزاعات التي تحقق طموحها ومصالح الأطراف المتخاصمة دون اللجوء إلى العنف كخيار لحل المشكلات والأزمات.[3]

وتخلص الباحثة إلى أن مفهوم المقاومة الشعبية هو مصطلح يهدف إلى التغيير والتبديل في قرار معين أو موقف معين أو نظام كامل بأكمله، إذ يشكل الهدف السابق عاملا مشتركا بين المقاومة الشعبية والعنفية، ويختلف في كونه يتبع أساليب شعبية سلمية الطابع أقرها الدستور في الحريات الممنوحة لأفراد المجتمع، وخارجة عنه في بعض السلوكيات كالعصيان المدني وعدم الالتزام بواجبات المواطنة، إذ إن جميع المصطلحات السابقة تعبر عن فعل غير عنيف تسعى

---

[1] عبد الحكيم، أحمد عادل وآخرون: **حرب اللاعنف الخيار الثالث**، مرجع سابق، صفحة 55.

[2] غاندي، المهاتا: **كل البشر أخوة**، ترجمة د. أنطوان أبو زايدة ، الطبعة الأولى، شركة دار الجديد، 1997، صفحة 37.

[3] مولر، جان دراري: **معنى اللاعنف**، مركز اللاعنف وحقوق الإنسان، جمعية العمل الاجتماعي الثقافي، بيروت: الطبعة الأولى، 1995، صفحة 20.

لمقاومة فعل غير مرغوب فيه، ولكن بدرجات متفاوتة من الفعل اللاعنفي ابتداءً من المقاومة السلبية وانتهاء بحرب اللاعنف، وبذلك يمكن اعتبار مصطلح المقاومة الشعبية مصطلحا جامعا لكافة أشكال واستخدامات اللاعنف في مواجهة كافة أشكال الظلم والقهر.

7.1.2 خصائص المقاومة الشعبية

تتميز المقاومة الشعبية بمجموعة من الخصائص لتتميز عن باقي أشكال المقاومة، وعن غيرها من الوسائل التقليدية المتعلقة بالحوار وتسوية النزاعات، وذلك من خلال كونها:

أولاً: فوق الدستور: أي أنها لا تنفذ إلى الخصم عبر الجهات السياسية الرسمية، كرفع الدعاوي القضائية وكتابة الخطابات والتصويت، بل تتخذ لنفسها قنوات خاصة تمكنها من تحقيق أهدافها، فالمقاومة الشعبية تختلف عن الوسائل الدستورية التقليدية في أنها لا تحدد بما تسمح به الدولة، فقد يكون قانونيا أو غير قانوني، فعلى سبيل المثال: يعد العصيان المدني الذي هو خرق جماعي للقوانين – يعد نشاطا أساسيا من أنشطة المقاومة الشعبية الشعبية، بينما الاضرابات التي تحدث ضمن الأطر الرسمية في الدول الديمقراطية لا تعد عملا لاعنفيا، بل تصنف ضمن الوسائل الدستورية التقليدية، لأنها تتم في إطار رسمي للتعبير عن الرأي وتندرج ضمن قائمة الآليات المسموح بها، فالمقاومة الشعبية تعمل على وضع قواعد جديدة للعبة الصراع السياسي.[1]

ثانياً: المواجهة: ترفض المقاومة الشعبية الوسائل المتراخية أو الاستسلام، إذ تسعى المقاومة الشعبية لخوض الصراع عبر مواجهة مدروسة، سواء كانت مواجهة مباشرة أو غير مباشرة، من خلال تفويض قوة الخصم والضغط عليه وإجباره على تغيير مواقفه أو تنفيذ مطالب المقاومة.[2]

ثالثاً: غير متوقعة المسارات والنتائج: على العكس من المقاومة الشعبية فإن النتائج النهائية لاستخدام الوسائل الدستورية التقليدية تحدد من خلال القوانين وقواعد الممارسة السياسية

---

[1] قمصية، مازن: **المقاومة الشعبية في فلسطين تاريخ حافل بالأمل والإنجاز**، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية ، رام الله ، فلسطين: 2011، صفحة 31.

[2] المرجع السابق، صفحة 33.

المتعارف عليها، بينما يصعب على الخصم التكهن بنتائج أساليب المقاومة الشعبية، لأنها ترتبط بقوانين أو قواعد معروفة، ونتائجها مرتبطة بنمط الحوار الدائر، عبر الأنشطة بين القوى المختلفة المشاركة في الصراع، ويعد غموض قواعد وقوانين المقاومة الشعبية من أهم أسباب نجاحها، لأنها تعتمد على استراتيجية المفاجأة والمخاطرة بحيث لا يستطيع الخصم التكهن بالخطوة القادمة.

رابعاً: توفر عنصر المخاطرة: لعل أبرز ما يميز أسلحة المقاومة الشعبية وأنشطتها أنها ترتكز على فكرة المقاومة التي تقوم على العصيان، وهي تعني خرق المساحات المحرمة وكسر الخطوط الحمراء، فنتائجها مرتبطة بمدى القدرة على استثمار عواقبها، وهذه العواقب هي جزء لا يتجزأ من النشاط ولا بد من استثمارها في إدارة الأحداث مع الخصم.[1]

خامساً: ليست سلمية بشكل مطلق: لا يمكن القول إن هناك مقاومة لا يوجد بها عنف بشكل مطلق، خاصة عندما يتعلق الأمر باستخدام وسائل الفعل المباشر، وهنا لا يكون العنف جزء أصيلا لفلسفة أو أنشطة المقاومة، ولكن هي طارئة في أقل الحدود، فاللاعنف يضبط العنف ويتحكم فيه ويحجمه ولا يدعي إلغاءه، فالمقاومة الشعبية السلمية بشكل مطلق أمر مستحيل.

8.1.2 مستويات ووسائل المقاومة الشعبية

تتمتع المقاومة الشعبية بمجموعة من الخصائص والمتطلبات، إضافة لمجموعة من المستويات والوسائل التي تختلف باختلاف الغاية منها، وطبيعة الخصم ومعياره الأخلاقي والقانوني في التعاطي مع النزاع، كما أن التطور التكنولوجي والاجتماعي يسهم في تطور وسائل النزاع، حيث يعد الابتكار والتجديد من سمات عمل وأنشطة المقاومة الشعبية، ولكن وحسب جين شارب فإن عمل المقاومة الشعبية ينقسم إلى ثلاثة مستويات رئيسة وهي: الاحتجاج اللاعنيف واللإقناع، وعدم التعاون، والتدخل اللاعنيف.[2]

---

[1] إبراهيم، حسنين توفيق: **ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، صفحة60.

[2] شارب، جين: **الانتفاضة والنضال بلا عنف** ، ترجمة المركز الفلسطيني لدراسات اللاعنف، المركز الفلسطيني لدراسات اللاعنف، القدس، 1990، ص 2.

حيث أشار جين شارب إلى أن وسائل أعمال المقاومة الشعبية باستخدام اللاعنف قد بلغ عددها 198 وسيلة، استخدمت عبر التاريخ ضمن ثلاثة مستويات رئيسة بالشكل التالي[1]:

1.8.1.2 مستوى الاحتجاج اللاعنيف والإقناع

يشمل هذا المستوى الأعمال الرمزية للمعارضة السلمية أو محاولة الإقناع، وتتجاوز هذه الأعمال مجرد التعبير اللفظي عن الاحتجاج، إلا أنها لا تصل إلى حد عدم التعاون أو التدخل اللاعنيف، وبناء عليه تتكون هذه الفئة من 54 وسيلة مقسمة على عشر فئات من عمل المقاومة الشعبي وهي بالشكل التالي:[2]

1- تصريحات رسمية: الخطابات العامة والرسائل والتصريحات والبيانات والعرائض.

2- مخاطبة الجماهير: من خلال الشعارات والكاريكاتور والرموز، واللافتات والملصقات والنشرات والكتيبات والدوريات والإذاعة والتلفزيون.

3- احتجاجات جماعية: من خلال أحكام صورية، والجماعات الضاغطة، اعتصامات ، وانتخابات صورية.

4- أعمال رمزية: مثل رفع الأعلام وعرض الألوان الرمزية، واستخدام الأصوات.

5- ممارسة الضغط على الأفراد: وذلك من خلال ملازمة المسؤولين، وتوبيخهم.

6- المسرح الموسيقي: من خلال مشاهدة مسرحية تهكمية وتأليف المسرحيات وعزف الموسيقى.

7- المواكب: من خلال المسيرات والاستعراضات والمواكب الدينية والحجيج وقوافل السيارات.

---

[1] شارب، جين: **البدائل الحقيقية**، مؤسسة البرت انشتاين، الولايات المتحدة الامريكية، 2004، ص17.

[2] المرجع السابق، ص17.

8- تكريم الموتى: من خلال الحداد السياسي، والجنازات الرسمية وزيارة المقابر.

9- التجمعات الشعبية: كالتجمع من أجل الاحتجاج والتأييد وعقد الندوات.

10- الانسحاب والتنصل: من خلال الخروج من مكان معين ، والصمت، ورفض التشريفات.

2.8.1.2 مستوى اللاتعاون

وهو يتضمن الانقطاع العمد أو تعليق أو تحدي علاقات معينة قائمة سواء كانت اجتماعية أم اقتصادية أم سياسية. وقد يكون عدم التعاون عفوياً أو مخططاً ، كما يمكن أن يكون قانونياً أو غير قانوني، وهو يتضمن 103 وسائل مقسمة على ثلاث فئات رئيسة من العمل المقاومي:[1]

1- اللاتعاون الاجتماعي: مثل المقاطعة الاجتماعية، وتعليق النشاطات الاجتماعية والرياضية، والعصيان الاجتماعي، والبقاء في المنزل، إضافة إلى الهجرات الاحتجاجية.

2- اللاتعاون الاقتصادي: مثل عدم استهلاك المنتجات المقاطعة، واتباع سياسة التقشف، ورفض الاستئجار ، ومقاطعة المنتجين، ومقاطعة الموزعين والوكلاء، ومقاطعة التجار، وإضراب الفلاحين، وإضراب العمال، وإضراب المعتقلين، والإضراب التضامني.

3- اللاتعاون السياسي: مثل سحب الولاء ، ورفض التأييد العام ، والخطابات والكتابات التي تدعو للمقاومة ، ومقاطعة الانتخابات ، ومقاطعة الوظائف والمراكز الحكومية، والعصيان الجماهيري، ورفض التجنيد الإجباري، وعصيان مدني للقوانين، وهناك أعمال تقوم بها الحكومات لتحقيق اللاتعاون السياسي مع الخصم من خلال تغيير في العلاقات الدبلوماسية وسحب الاعتراف الدبلوماسي، إضافة لقطع العلاقات الدبلوماسية، والانسحاب من المنظمات الدولية، ورفض العضوية في الهيئات الدولية، والطرد من المنظمات الدولية.

[1] شارب، جين: **البدائل الحقيقية** ، مرجع سابق، ص19 – 23.

3.8.1.2 مستوى التدخل اللاعنفي

إذ يعني التدخل في الموقف وزعزعته أو تغييره تغييراً جذرياً بطريقة أو بأخرى ، وهو يتضمن 42 وسيلة مقسمة على خمس فئات رئيسة من العمل المقاوم، وهي بالشكل التالي:[1]

1- التدخل النفسي: وذلك من خلال الانكشاف أمام العناصر الطبيعية، والإضراب عن الطعام، والمحاكمة المعكوسة، والتحرش باستخدام اللاعنف.

2- التدخل الجسدي: مثل الاعتصام والاقتحام، والاعتراض اللاعنيف.

3- التدخل الاجتماعي: مثل تأسيس نماذج اجتماعية جديدة ، والمماطلة، والمقاطعة الكلامية، وخلق مؤسسات اجتماعية بديلة.

4- التدخل الاقتصادي: مثل الإضراب والاعتصام، والاستيلاء على أراض باستخدام اللاعنف، وتحدي الحصار، وتزوير بدافع سياسي، وإغراق الأسواق بالسلع، وخلق أنظمة مواصلات بديلة، ومؤسسات اقتصادية بديلة.

5- التدخل السياسي: من خلال إرهاق الأنظمة الإدارية وكشف هويات العملاء السريين، والرغبة في السجن، والعصيان المدني، وازدواجية السلطة.

9.1.2 استراتيجية المقاومة الشعبية

هنالك استراتيجيتان أساسيتان يمكن من خلالهما التمييز بين الاحتجاج والمقاومة، إذ لا يمكن التمييز بينهما بناء على الوسيلة فحسب، فالعصيان المدني لمدة ساعة على الرغم من أهميته يعد احتجاجاً، بينما كتابة مقال معارض وفق نهج تصعيدي يعد مقاومة، وهاتين الاستراتيجيتين هما: استراتيجية الاقتراب المباشر وغير المباشر.[2]

---

[1] شارب، جين: **البدائل الحقيقية** ، مرجع سابق، ص 23- 24.

[2] مجدي، باسل: دروس حرب اللاعنف – الثورة السلمية، اكاديمية التغيير 2011/5/28، الرابط الالكتروني http://basilmagdy.blogspot.com/p/non-violent-war-peaceful-revolution.html.

1.9.1.2 استراتيجية الاقتراب المباشر

وتعتمد هذه الاستراتيجية على الاصطدام المباشر، بمعنى أنها تقوم على حشد قوى الحركة التغييرية في مواجهة نقاط قوة الخصم، ومن ثم الدخول في مواجهة حاسمة تنتهي بالقضاء على قوة أحد الطرفين، ولا يمكن أن تلجأ المقاومة إلى هذه الاستراتيجية إلا إذا كانت كفة ميزان القوى تميل لصالحها، أو على أقل تقدير توازن ميزان القوى بينها وبين قوة الديكتاتور.

2.9.1.2 استراتيجية الاقتراب غير المباشر

حيث تتضمن المناورة وعدم الاصطدام المباشر، بمعنى أنها تقوم على حشد قوى الحركة التغييرية في مواجهة نقاط ضعف الخصم، أي العمل على إحداث فجوات في بنيان الخصم يمكن منها الولوج إلى نقاط قوته، وذلك يعني عدم اختبار العدو في امتحان مباشر للقوة، وهذه الاستراتيجية تتضمن عدم الاقتراب من الخصم إلا بعد أخذ الاحتياط اللازم لإزعاجه ومفاجأته بهدف زعزعة توازنه بهجوم غير متوقع تقوم له من اتجاهات متعددة، والواقع أن تكتيكات الاقتراب غير المباشر تفرض نفسها على أحد الخصمين المتنازعين إذا كان لا يثق ثقة تامة بأنه من القوة بحيث يستطيع التغلب على خصمه في معركة تنشب على أرض يختارها عدوه.[1]

كما يمكن اعتبار مبدأ اللاتعاون المبدأ الأساسي لاستراتيجية المقاومة الشعبية ، حيث إن تمكن الظالم من المظلوم نابع من تواطؤ أكثرية المواطنين الصامتة مع الظلم.

وبالتالي يصبح كل جدل حول الفعل الأنسب لمقاومة الظلم، العنف أم اللاعنف هو خداع للنفس حيث يحتاج سلوك درب العمل العنفي إلى الشجاعة اللازمة لمواجهة مخاطره، وسلوك درب المقاومة الشعبية يحتاج إلى شجاعة لا تقل عن الأول لمواجهة مخاطره، أما الواقع فيثبت أن الميل الحقيقي لأغلبية المظلومين في مواجهة الظلم هو التعاون معه وتركه في سبيله، ليقول

[1] مجدي، باسل: **دروس حرب اللاعنف – الثورة السلمية**، مرجع سابق.

ويفعل ما يشاء وما يحلو له، لا سيما أن موقف التعاون والتواطؤ هذا من شأنه أن يرعى المصالح والراحة والأمن الشخصي للمظلوم، يقول غاندي: (إذا كان بإمكان بضعة آلاف من الانجليز فرض سيطرتهم على بضعة ملايين من الهنود، فإنما يعود ذلك إلى التعاون الإرادي والاستسلامي من قبل الهنود. إذ ليست البنادق البريطانية هي المسؤولة عن عبوديتنا بمقدار ما هو مسؤول عنها تعاوننا الطوعي مع الانجليز).[1]

لهذا تسعى استراتيجية المقاومة الشعبية إلى كسر تعاون الأكثرية الصامتة، و يكون ذلك عن طريق تنظيم أعمال من اللاتعاون مع القوانين والبنى والأنماط والإجراءات التي تحافظ على استمرار الظلم ومواجهتها وتحديها، من أجل التمكن من إبطال مفعول تلك القوانين والإجراءات. وعلى هذا النحو تجهد المقاومة الشعبية الى إنضاب منابع سلطة الخصم، بحرمانه من العون الذي هو بحاجة إليه ليضمن استمرارية سيطرته، ومن شأن ذلك رد ظلمه.[2]

وبناءً على ذلك تعد المقاومة الشعبية عملا ذا محتوى استراتيجي، فهي أقل كلفة وأكثر ذكاءً ودهاءً في تحقيق الأهداف، وهي ديناميكية قوية في مواجهة الأنظمة والقوى الاستعمارية المجيشة بكافة أنواع العنف والقمع، فلماذا يتم تقديم خدمة لهذه الأنظمة المستعدة والمجهزة أصلاً، من خلال مواجهتها بالعنف، فتستعمل كل ترسانتها في وجه القوى التحررية، حيث تعمل المقاومة الشعبية على تقيق نوع من توازن القوى على الساحة السياسية، ويمكن للمقاومة أن تحدث ضغطا على الخصم، وتتفاوض بوضع أفضل. كما أن المقاومة الشعبية تساعد على تجييش بعض القوى من الخصم خاصة قوى الاعتدال في الطرف الآخر وكذلك الرأي العام العالمي. [3]

10.1.2 مفهوم المقاومة الشعبية السلمية

تختزل المقاومة الشعبية السلمية بمجمل النشاطات المقاومة للمحتل بعيداً عن أدوات ووسائل العمل المسلح، فتشتمل المقاومة الشعبية السلمية على أدوات ووسائل العمل السلمي

[1] مولر، جان ماري: **معنى اللاعنف**، مرجع سابق، صفحة 38.

[2] المرجع السابق، صفحة 43.

[3] البسطامي، مراد: **أقنعة تحررية، غاندي فانون سعيد**، جامعة بيرزيتو رسالة ماجستير غير منشورة، 2009، ص 86.

المنظم في الغالب، وتتدرج مفاهيم المقاومة السلمية في داخل الأطـــر والمؤسســـات وشـــرائح المجتمع، بهدف بناء ثقافة شعبية تؤمن بمقاطعة الاحتلال، وتؤسس لمرحلة نضج سياسي بـــين هذه الأطر والشرائح، وتقود إلى رفض التعاطي مع المحتل، ويشمل هـــذا الـــرفض المظـــاهر الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية، بحيث يتم إحراج المحتل في الـــداخل والخـــارج، والتضييق عليه، وجعل تكلفة احتلاله باهظة الثمن ومكلفة، وبهدف إرباك مخططاته، في حين يتم مقاطعة منتجات الاحتلال ذات الطابع الاستهلاكي والخدماتي والبحث عن منتجات محلية بديلة، ودعم المنتج المحلي.[1]

وفي أثناء ذلك يتم بناء منظومة تعليم وطني مواز فـــي ريـــاض الأطفـــال والمـــدارس والمعاهد والجامعات، ويفترض بها أن تحل مكان المؤسسات والمناهج التعليمية التي باشر على تأسيسها المحتل، بحيث تعزز مناهج التعليم الوطني قيم الترابط والحفاظ على الثقافة الشـــعبية، وتعزيز مظاهر الوحدة والانتماء بكافة أشكاله.

ويتم تشكيل اللجان الوطنية وتأهيلها معتمدة على عناصر مخلصـــة ومدربـــة، وتفعيـــل النشاطات الشعبية في مناطق التماس والمواجهة السلمية مع الاحتلال، وبالتـــالي تؤســـس هـــذه المقاومة كغيرها من أشكال المقاومة إلى حفاظ المجتمع على ذاته الثقافية ونسيجه الاجتمـــاعي، وإحياء قيم التكافل والتضامن الاجتماعي ، بهدف تعزيز الصمود أمام خطط وبرامج الاحتلال.

رغم الطابع السلمي الواضح إلا أن المقاومة السلمية قد تتطـــور نحـــو ابتكـــار أدوات وأساليب تميل إلى العنف، من قبيل العراك بالأيدي، ورشق قوات الاحتلال بالحجـــارة، وإلقـــاء الزجاجات الفارغة على مراكز وعربات قوات الاحتلال ومســـتوطنيه، وربمـــا حـــرق بعـــض العربات والمدرعات العسكرية، والاشتباك مع المستوطنين في حالات الاحتكاك المباشر، خاصة في الأراضي المصادرة والقرى التي تقع في محيط المستوطنات.[2]

---

[1] ابو عامر، عدنان: ***تطور المقاومة الفلسطينية: الشعبية والمسلحة بين عامي 1967- 1987***، **مجلة الجامعة الإسلامية**، سلسلة الدراسات الانسانية، المجلد التاسع عشر، العدد الأول، يناير 2011، ص 1213.

[2] المرجع السابق.

11.1.2 مقارنة لأسلوب ومستويات المقاومة الشعبية عند جين شارب والمهاتا غاندي

1.11.1.2 جين شارب

انطلق جين شارب في طرحه الفكري، عن المقاومة الشعبية أو السلمية أو غير العنيفة، من أن الحكومة تعتمد في أساسها على طاعة المحكومين وتعاونهم، وأي خلل في هذه الطاعة يترتب عنه تحلل في قوة الحاكم إلى درجة فقدان السلطة والسيطرة على زمام الأمور.

وعليه يعد رفض التعاون مع الحاكم أمرا خطيرا وأداة سلمية ناجعة لقيادة الثورة والعصيان. وفي هذه الحالة قلما تسعى الحكومة إلى تقديم تنازلات، وتسعى كثيرا إلى أساليب الإكراه والعنف لمحاصرة عدم تعاون الشعب؛ إذ يتم استخدام أساليب الردع والعقاب عبر الأمن والشرطة والجيش.[1]

وعلى الرغم من ذلك تظل المجموعة الحاكمة قابلة للتفكك وتلقي الضغط المؤثر، فحتى استعمال أساليب العنف من طرف المجموعة الحاكمة يكون فعالاً بقدر تعاون المحكومين وخضوعهم لهذه الأساليب الإكراهية، ولكن تبقى سلطة المجموعة الحاكمة مقيدة ومحدودة، إذ رفضت مجموعات مظلومة كثيرة، في مثل هذه الحالات، التراجع أمام كل المخاطر، بدافع من سلاح سلمي فعال هو "الإرادة" التي تغذي أسلوب عدم التعاون مع المجموعة الحاكمة. وعندما يكون عدم التعاون شاملا تتقلص قوة المجموعة الحاكمة، بقدر عدد السكان المشاركين في العصيان. لذلك تستطيع القوة السلمية الهادئة والمقدامة، بنظر جين شارب، حل مشكلة قوة الحاكم التي تبدو مطلقة، وذلك من خلال عدم التعاون والاستمرار فيه.[2]

إن مصدر القوة إذن ليس هو العنف، كما أن الذي يحسم الصراع ليس الذي يملك أكثر أدوات العنف (المجموعة الحاكمة في حالتنا) بل الإرادة والقدرة والوعي هي التي تحسم الصراع.

---

[1] شارب، جين: **الانتفاضة والنضال بلا عنف** ، مرجع سابق، ص 4.

[2] شارب، جين: **دور القوة في الكفاح اللاعنيف**، اكاديمية التغيير، 2009، صفحة 9.

1.1.22.1.2 أسلوب المقاومة الشعبية عند جين شارب

سعى جين شارب إلى التنظير للكيفية التي يمكن أن تحدث بها الشعوب التغيير ونـــزع السلطة من المجموعة الحاكمة، ورفع الظلم والطغيان اعتمادا على قوتها الذاتية، ويحدد مستوى العمل في آليتين: رفض التعاون مع المجموعة الحاكمة (النظام)، وأن يكـــون العمـــل جماعيـــا وجماهيريا هادرا وسلميا، إذ عندما تكون كتلة المجموعة الحاكمة متراصة وموحدة ومتضامنة، والمجموعة المظلومة/الجمهور مشتتة ومفتقدة للتنظيم المستقل، تعجز المعارضة عـــن العمـــل الجماعي المؤثر، ويسهل على المجموعة الحاكمة النيل منها والتعامل معها فرادى؛ فنظرية القوة الذاتية كما نظر لها جين شارب، تتطلب مقاومة موحدة ومتضامنة.[1]

وعمل شارب على دراسة ورصد عناصر القوة المجتمعية ضمن ما يسميه: "الأوضـــاع البنيوية للمجتمع"، أي مواضع القوة التي تتركز فيها أو تعبر عنها، والتي يمكن حصرها، علـــى تباين المجتمعات والسياقات والمواقف، في الأسر، والطبقات الاجتماعية، والجماعات الدينيـــة، والأجهزة الحكومية الصغيرة، والمنظمات الطوعية، والأحزاب السياسية، والتنظيمات الشـــبابية. وقد تكون تنظيمات تقليدية قديمة أو حديثة تشكلت في خضم عمليـــات معارضـــة المجموعـــة الحاكمة. وتتحدد قوة كل وحدة بناء على قدرتها على التحرك المستقل، وعلـــى امـــتلاك القـــوة الذاتية وكيفية استخدامها، وعلى درجة تماسكها الداخلي. وتتحدد مراكز القوة هذه مـــن خـــلال انتشارها في المجتمع، والقوة العميقة للمجموعة الحاكمة، وكذلك بنسبة الحريات السياســـية فـــي مجتمع ما. وعندما تكون هذه المراكز ضعيفة ومحدودة الحركة، تتمدد سلطة المجموعة الحاكمة، ويصعب تقييدها أو السيطرة عليها، بل تضعف قوة الجماعة المظلومة وتتفكك، ويسود الطغيان والاستبداد.

فالسيطرة السلمية على قوة الحاكم لا تتم إلا بوجود جماعات ومؤسسات تمتلـــك القـــوة الاجتماعية، وقادرة على تعبئة الناس على عدم التعاون مع المجموعة الحاكمة، أي قطع مصادر القوة الخارجية للحاكم. وهذه الحركة الاجتماعية المستقلة تكون فعالة من خلال التطبيق الأمثـــل

[1] شارب، جين: **دور القوة في الكفاح اللاعنيف**، مرجع سابق. ص 22.

لأساليب الكفاح بعدم التعاون مع توفرها على مؤشرات واضحة للعمل، كالرغبة النسبية للمواطنين في تنظيم قوتهم، وعدد المنظمات والمؤسسات المستقلة، والقوة النسبية لهذه المنظمات والمؤسسات، ودرجة استقلاليتها في الحركة، ومصادر القوة التي تمتلكها وتسيطر عليها، وحجم القوة الاجتماعية التي تمتلكها و يمكن أن تستخدمها، والقدرة النسبية للمواطنين على طاعة الحاكم ودعمه والتعاون معه وتنفيذ رغباته.

إن أسلوب عدم التعاون وعدم الطاعة للحاكم، بنظر جين شارب، تسلبه قوته، بل تسلبه أهم ما تتأسس عليه حكومة أو نظام وهو الولاء، فلما تفتقد الطاعة تعصى القوانين، ويتوقف العمال عن العمل، وترفض الإدارة تنفيذ التعليمات، فينهار الاقتصاد، عندها يتراخى الجنود وأفراد الشرطة وكل عناصر الأمن في تنفيذ الإجراءات العقابية على السكان، وقد يعلنون تمردهم فرادى ثم جماعات. وإذا ما استمر هذا العصيان وعدم الطاعة في الزمن يفقد النظام قوته الداعمة والمغذية، لتصبح المجموعة الحاكمة مجرد أفراد عاديين، فقدوا الدعم البشري للشعب والمواطنين، فتتلاشى قوة النظام بشكل طبيعي.[1]

إن التغيير السلمي، عبر العصيان وعدم الطاعة، الذي شكل الأسلوب الواسع والأكثر تأثيرا في الربيع الديمقراطي، ليس فقط اندفاعا شعبيا هادرا غير منظم وغير مخطط له، بل ما كان لينجح لولا توفر عناصر فعالة في التخطيط والتنظيم من داخل الحراك الشعبي السلمي. بل إن جين شارب يعد الحراك الشعبي خطرا إذا لم يتسلح بمهارات الكفاح السلمي طويل الأمد والاستمرار والممانعة رغم آلة القمع التي تزداد شراسة وفتكا بالمعارضين والمنتفضين السلميين.

إن الكفاح اللاعنيف الذي نظر له جين شارب معركة حقيقية تتطلب حشد القوات والتوفر على استراتيجيات وأساليب واضحة، كما تتطلب شجاعة المناضلين والتنظيم المتماسك والاستعداد للتضحية في أية لحظة، وتقديم الثمن الباهظ للتغيير والانتفاض.

---

[1] شارب، جين: **دور القوة في الكفاح اللاعنيف**، مرجع سابق، ص 31.

2.1.11.1.2 مستويات المقاومة الشعبية عند جين شارب

إن معركة الحراك الشعبي السلمي تتحرك، بنظر جين شارب، على ثلاثة مستويات من الأسلحة وهي: الاحتجاج اللاعنيف والإقناع، وعدم التعاون، والتدخل اللاعنيف، وبهذه الأساليب يمكن إحداث تغيير جذري في ميزان القوى لصالح القوة الداخلية للجماعة المظلومة ضد القوى الخارجية للمجموعة الحاكمة، اعتمادا على المسيرات والمواكب الاجتماعية، وإقامة الصلوات، وتعليق الملصقات ذات الدلالات التأثيرية الكبيرة على العقل والخيال، والحداد، والاجتماعات الاجتماعية، والإضراب عن الطعام ، والاعتصام، وإقامة أنماط اجتماعية جديدة، والإضراب في مواقع العمل، وإنشاء المؤسسات الاقتصادية البديلة، والبحث عن السجناء، وإحداث الحكومات البديلة. [1]

ويقدم جين شارب نظرية العمل بلا عنف كقوة قادرة على التأثير أكثر من أساليب العنف السياسي، ذلك أن الكفاح اللاعنيف يسلب المجموعة الحاكمة قوتها السياسية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية عبر عملية استنزاف طويلة الأمد، كما يواجه الآلة الأمنية الشرسة للمجموعة الحاكمة بشكل غير مباشر عبر تعبئة القوة الجماهيرية للصمود والتحمل دفاعا عن قضية عادلة ومصيرية مما يغلق قلوب المكافحين السلميين دون إلقاء الرعب عبر الآلة الإعلامية و الدعائية للحاكم وحكومته، وبالتالي حرمان الخصم من مصادر قوته الأساسية وهي تعاون المواطنين وخوفهم برغم شراسة الخصم وعنفه بفرض الرقابة ومصادرة الأموال والممتلكات وقطع وسائل الاتصال والضغوط الاقتصادية والاعتقالات والتهديد بالعقوبات في المستقبل والضرب وإطلاق الرصاص والتعذيب وقانون الطوارئ والإعدام سرا وعلانية. ولكن هذا العنف يبقى أقل أثرا على الحركة الجماهيرية السلمية منه على حركة مقاومة عنيفة كحرب عصابات أو حرب نظامية أو حرب أهلية أو مجموعات مسلحة، ومثال ذلك تجربة الحراك الشعبي السوري.

---

[1] شارب ، جين: **البدائل الحقيقية** ، مرجع سابق، ص19 – 23

ويؤكد جين شارب على أن القمع لا يؤدي بالضرورة إلى إخضاع المنتفضين السلميين لأنه لا يطال عقول المواطنين ولا يؤدي إلى الخوف والاستعداد للطاعة، ولكن الجماعة المظلومة مطالبة بالحفاظ على تماسكها التنظيمي وتعزيز مواقعها والتقليل من عنف الخصم المستخدم ضدها، وفتح آفاق سلمية جديدة لحراكها الشعبي وفرصها في النجاح، مع العمل على تفجير مشاكل الخصم الداخلية وتشكيكه في قوته وعنفه وإفقاده التوازن السياسي، وتقليص حجم التأييد الذي قد يحظى به في الداخل أوفي الخارج، فالانجرار إلى استعمال السلاح والعنف يعطي المبادرة للخصم ويتيح له تحديد الموقف، كما تعطى له فرص إضافية لتحقيق التفوق.

أما وحشيته ضد الحراك الشعبي السلمي فتقلص تأييده في الخارج وزيادة تأييد المنتفضين السلميين.

فالحفاظ على الطابع السلمي للحراك الشعبي هو الكفيل بإحداث تغييرات فارقة في توزيع القوة، وابتعاد المواطنين العاديين عن الحاكم وعن أدوات عنفه، بل تنخرط أعداد جديدة منهم في الحراك. كما سيتعرض عندها الحاكم لضغوط الخارج ومساوماته، مع أن الرأي العام الدولي يتفاوت نظره وحساباته من حالة إلى أخرى، وهو يشكل في الأخير دولا قوية ومهيمنة على القرار الدولي ومؤسساته، وذات مصالح استراتيجية تسعى إلى الحفاظ عليها وقراءة أي حراك في سياقها. وبقدر إمعان الحاكم في عنفه ووحشيته يفقد ثقة حتى المقربين منه الذين يشككون في عدالة قضيته، بل ويتحول ذلك الشك إلى معارضة وعصيان وانشقاق وتمرد وانضمام إلى الحراك، وهذا ما شهدناه في تجربة ليبيا. وكان له الأثر الكبير في الدفع بالحراك تجاه الحسم والانتهاء من سلطة القذافي. إن قمع المجموعة الحاكمة للجماعة المظلومة يمكن أن يرتد عليها في إطار عملية الجودو السياسي political Jiu-Jitus بتعبير جين شارب، هذه العملية التي تساهم في نمو قوة المنتفضين السلميين مع أن قوة كل طرف يتغير باستمرار وبسرعة وبحدة حسب مراحل التدافع والصراع في الميدان.[1]

[1] همام، محمد: أطروحة المقاومة المدنية السلمية – جين شارب نموذجاً، جريدة هسبريس المغربية، بتاريخ 2013/5/16، الرابط الاكتروني http://www.hespress.com/writers/86785.html .

2.11.1.2 المهاتما غاندي

عاش الموهنداس كرمشاند غاندي خلال الفترة الممتدة مـــن (2 /10/ 1869 – 30/ 1/ 1948) وهو سياسي بارز وزعيم روحي للهند خلال الكفاح من أجل الاستقلال . كـــان رائـــداً للمقاومة الشعبية من خلال العصيان المدني الشامل (اللاعنف) الذي أدى إلى الاستقلال وألهـــم الكثير من حركات الحقوق المدنية والحرية في جميع أنحاء العالم. غاندي معروف فـــي جميـــع أنحاء العالم باسم المهاتما غاندي والمهاتما تعني 'الروح العظيمة' و قد أطلقها عليه شاعر الهنـــد طاغور و في الهند يسمى بابو "الأب"، و رسمياً أبو الأمة وعيد ميلاده عطلة وطنية، وعالمياً هو اليوم الدولي للاعنف . صاغ غاندي مفهوم العصيان المدني (اللاعنف) حينما كان محامياً فـــي جنوب أفريقيا و بعد عودته إلى الهند في عام 1915، قام بتنظيم احتجاجات من قبل الفلاحـــين والمزارعين والعمال في المناطق الحضرية ضد ضرائب الأراضي والتمييز.

وبعد توليه قيادة المؤتمر الوطني الهندي في عام 1921، قاد غاندي حملات وطنية من أجل مكافحة الفقر، وحقوق المرأة و توافق ديني و وطني و وضع حد للنبذ، وزيـــادة الاعتمـــاد على الذات اقتصادياً و تحقيق الاستقلال، كما قاد حركة عدم التعاون التي احتجت على فـــرض بريطانيا ضريبة على الملح في مسيرة ملح داندي عام 1930، ومسافتها 400 كـــم . و قضـــى غاندي عدة سنوات في السجن في كل من جنوب أفريقيا والهند . قرر غاندي في عـــام 1932 البدء بصيام حتى الموت احتجاجا على مشروع قانون يكرس التمييـــز فـــي الانتخابـــات ضـــد المنبوذين الهنود، مما دفع بالزعماء السياسيين والدينيين إلى التفاوض والتوصل إلى "اتفاقية بونا" التي قضت بزيادة عدد النواب "المنبوذين" وإلغاء نظام التمييز الانتخابي .[1]

بانتهاء عام 1944 وبداية عام 1945 اقتربت الهند من الاستقلال وتزايدت المخاوف من الدعوات الانفصالية الهادفة إلى تقسيمها إلى دولتين بين المسلمين والهندوس وحاول غاندي إقناع محمد علي جناح الذي كان على رأس الداعين إلى هذا الانفصال بالعدول عن توجهاته لكنه فشل وتم ذلك الانفصال بالفعل في 16 آب 1947 و تكونت دولتان هما الهند و باكستان .

[1] مفارجة، محمد نمر: غاندي والمقاومة السلمية، موقع دنيا الوطن الاخباري، بتاريخ 12-2-2012، الرابط الالكترونـــي . http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2012/02/12/251112.html

1.2.11.1.2 فلسفة المقاومة الشعبية عند غاندي

أسس غاندي ما عرف في عالم السياسية بـــ"المقاومة السلمية" أو فلسفة اللاعنف وهـــي مجموعة من المبادئ تقوم على أسس دينية وسياسية واقتصادية في آن واحد ملخصها الشجاعة والحقيقة واللاعنف، وتهدف إلى إلحاق الهزيمة بالمحتل عن طريق الـــوعي الكامـــل والعميـــق بالخطر المحدق وتكوين قوة قادرة على مواجهة هذا الخطـــر بـــاللاعنف أولا ثـــم بـــالعنف إذا انقطعت السبل . وتتخذ سياسة اللاعنف عدة أساليب لتحقيق أغراضها منها الصيام والمقاطعـــة والاعتصام والعصيان المدني والقبول بالسجن وعدم الخوف من أن تقود هـــذه الأســـاليب إلـــى الموت. واللاعنف لا تعنى السلبية والضعف . وقد قال غاندي تعليقا على سياسة اللاعنف :" إن اللاعنف هو أعظم قوة متوفرة للبشرية. يشترط غاندي لنجاح هذه السياسة تمتع الخصم ببقية من ضمير وحرية تمكنه في النهاية من فتح حوار موضوعي مع الطرف الآخر .

2.2.11.1.2 القواعد التي وضعها غاندي للمقاومة الشعبية

المقاوم المدني لا يغضب، بل يتحمل غضب الخصم ، وهو في سبيل ذلـــك ســـيحتمل هجوم الخصم عليه ولا يرد مطلقا، و لا يخضع خوفا من العقاب إلى أي أمر يُوّجه إليه . عندما يعمد أي شخص في السلطة إلى اعتقال المقاوم المدني فإنه سيخضع طوعا للاعتقال كما أنه لن يقاوم مصادرة متاعه . إن كان هناك أمانة مودعة عند المقاوم السلمي فإنه ســـيرفض تســـليمها حتى لو فقد حياته . ورد الهجوم يشمل السباب واللعن . المقاوم المدني لا يعمد إلى إهانة خصمه مطلقا، لذا فهو لن يشارك في أي من الصيحات التي تخالف روح فلســـفة اللاعنـــف . المقـــاوم المدني لن يحيي علم الاتحاد ولن يهينه أو يهين الموظفين البريطانيين أو الهنود، و إن أهان أحد خلال النضال موظفا أو اعتدى عليه فإن المقاوم المدني سيحمي الموظف من الإهانة أو الاعتداء حتى لو دفع حياته ثمنا . [1]

[1] مفارجة، محمد نمر: غاندي والمقاومة السلمية، مرجع سابق.

3.11.1.2 سمات المقاومة الشعبية في تجربة غاندي وشارب

من الواضح أن مظاهر المقاومة الشعبية الشعبية في تجربة كل من غاندي وجين شارب تؤكد أن الشعوب لم تكن تهدف بالدرجة الأساسية إيقاع خسائر بشرية بقدر حصولها على حقوقها بطريقة سلمية.

فالشعوب لم يكن لديهم سوى بعض الأسلحة الفردية الخفيفة، بالإضافة إلى الاتفاق بين الأحزاب الوطنية، ومن خلال السياق العام للمقاومة المدنية بعدم استخدام الأسلحة النارية والتركيز على أساليب المقاومة الشعبية الشعبية[1].

وقد تحدد هدف هذه التجارب بشكل واضح من خلال الرسائل التي وجهها كل من غاندي وشارب بأنهم لا يسعون إلى إلحاق الأذى والتدمير والخراب، بل التحرر والاستقلال في تجربة الهند والولايات المتحدة الامريكية والاندماجية في حركة الحقوق المدنية.

وتحقيقاً لهدف المقاومة الشعبية الشعبية ووصولها للاستقلال في التجارب العالمية كتجربة الهند وجنوب أفريقيا، عمدت إلى اتباع سياسة الفصل التدريجي عن سلطة المستعمر في الكثير من المظاهر، فقد دعت إلى تفكيك أدوات الاستعمار التي تتعامل بشكل مباشر مع الجمهور كالشرطة والضرائب والهويات والأراضي، هادفة من خلال ذلك عزل الاستعمار وأدواته عن الشعوب، واستنزاف قواه، وكشف القناع المزيف الذي يرتديه أمام الرأي العام العالمي، وتحميله خسائر بحرمانه من سرقة خيرات الشعوب[2].

أما فيما يخص تجربة الحقوق المدنية في أمريكا، فقد هدفت إلى تحقيق الاندماجية في الحياة الأمريكية بشكل متساوٍ مع البيض في مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

وفي النهاية يمكن أن نخلص أبرز هذه السمات فيما يلي:

---

[1] شعراوي، حلى: "**مانديلا: أنا المتهم الأول**"، **العربي**، العدد (379)، 1990، ص: 19.

[2] مولر، جان ماري: **معنى اللاعنف**، ترجمة أنطوان طوق، بيروت: مركز اللاعنف وحقوق الإنسان، الطبعة الأولى، 1995، ص: 13.

1) لقد تميزت هذه التجارب بالإجماع على طابعها المدني، فقد تفجرت كحركة شعبية غير مسلحة إلا بالإرادة والعزيمة والإصرار على الاستقلال في تجربة الهند والاندماجية في تجربة أمريكا.

2) كان العمل الوطني جامعًا لمعظم التنظيمات الديمقراطية والعمالية والأهلية...الخ، إضافة إلى تناغم القوى مع هذه المقاومة الشعبية، أضف إلى ذلك ارتفاع مستوى التنسيق إلى درجة الاتفاق في الأغلبية من المواقف ذات الصلة بالمقاومة الشعبية[1].

3) التنوع لدى كل من جين شارب وغاندي في استخدام الوسائل والأساليب النضالية.

4) شمولية النظرة من خلال الإدراك الواعي للظروف الموضوعية والذاتية وطبيعة المرحلة الكفاحية، ووضع البرنامج النضالي اليومي وفقًا للرؤية المرحلية والاستراتيجية، إضافة إلى المعرفة الحقيقية لما يريده الشعب، وبالمقابل فالمقاومة كانت شاملة حيث المشاركة الواسعة رجالاً ونساءً وأطفالاً.

5) تميز المقاومة الشعبية الشعبية بغياب عنصر الخوف، إضافة إلى التضامن من قبل الحركات العالمية.

6) امتازت المقاومة بالاستمرارية والاعتماد على الذات، فاعتمدت على النفس والقدرات الذاتية، ولم تعتمد على غيرها في تسيير امورها بل آثرت استغلال ما هو موجود بطريقة خلاقة لضمان استمرارية النضال[2].

4.11.1.2 خصائص التجربة لدى جين شارب وغاندي

تشير ظاهرة التجربتين إلى استخدام واسع لأساليب المقاومة الشعبية الشعبية، من حيث الاستراتيجية والتكتيك، وكان الاستخدام لأسلوب التظاهر، والإضراب، وعدم التعاون، والجوع،

---

[1] القشطيني، **نحو اللاعنف المقاومة الشعبية الشعبية عبر التاريخ**، عمان: دار الكرمل، 1998، ص 36.

[2] مصلح، أديب، **السياسي القديس المهاتما غاندي**، بيروت، منشورات المكتبة البوليسي، 1992، ص: 110.

والعصيان،....الخ، أكثر أشكال المقاومة انتشارًا، ومن خصائصها أيضًا حركة التضامن الواسعة من قبل الرأي العام الإقليمي والدولي والتغيير الحاصل في مدارك وآفاق شعوب الدول وحكوماتها.

12.1.2 طبيعة الصراع القائم

من الواضح أن طبيعة الصراع القائم في الحالة الهندية تشير لحالة عدائية مع المحتل، فالهند خاضعة للاحتلال البريطاني وقوة المستعمر تمارس كافة أشكال العنف والإكراه والقتل والتدمير، كما أن نظرة أهل الهند للمستعمر بأنهم ليسوا من سكان البلاد الأصليين، في حين أن تنظير جين شارب ونظرة حركة الحقوق المدنية في أمريكا مختلفة تمامًا في أنهم جزء من النظام، وكفاحهم ونضالهم لتحقيق الاندماجية في المجتمع الأمريكي بمساواة المجتمع الأبيض. فهدف حالة الهند التخلص من الاستعمار وتحقيق الانتصار والاستقلال والتحرير، في حين حالة أمريكا تهدف لتحقيق مزيد من الحقوق المدنية على قدر المساواة مع البيض[1].

لقد نظر المجتمع الدولي بما فيه الحكومات إلى المقاومة الشعبية الشعبية في التجربتين على أنها مقاومة مشروعة سواء للاستقلال أو الاندماج ولم تصنف هذه الحركات على أنها حركات إرهابية يجب تفكيك بنيتها والقضاء عليها.

14.1.2 النتائج

في سياق القراءة الموضوعية لهذه التجارب، يمكن أن نستنتج العديد من النتائج السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية في التجربتين وهي بالشكل التالي:

1) الدعم الدولي والتعاطف الواسع مع حركات المقاومة الشعبية.

2) انشقاق كبير في المفاهيم الدولية نحو الصورة الأخلاقية للنظام العنصري.

[1] مضية، سعيد: ***نضال اللاعنف، انسجام الوسيلة مع الهدف***، رؤية، العدد (16)، 2002. ص: 180.

3) المشاركة الواسعة للبعد الشعبي الذي طغى على ممارسات المقاومة الشعبية الشعبية.

4) سيادة الفكر المقاوم من خلال استخدام أسلوب المقاومة الشعبية الشعبية.

5) قادت المقاومة الشعبية الشعبية في الهند إلى الاستقلال، وفي أمريكا إلى اندماجية السود في المجتمع الأمريكي وتحقيق الحقوق المدنية بشكل يكرس المساواة الفعلية على الأصعدة المختلفة.

6) مناصرة الجمعية العامة للأمم المتحدة لاستقلال الشعوب، وتحريرها ودعمها لحركات المقاومة.

7) شكلت التجربتين نموذجًا لحركات أخرى في العالم للسير على خطى النجاحات والانتصارات التي تحققت.

وعليه، وبناءً على التحليل السابق لكلتا التجربتين وإسقاطهما على التجربة الفلسطينية يتضح من خلال ما سبق بأن التجربة التي خاضها غاندي أقرب للتجربة الفلسطينية من تجربة جين شارب، كون تجربة غاندي كانت للتخلص من مستعمر استولى على أرضه ومارس قوة البطش والدمار، أي أن تجربة غاندي كانت تسعى للاستقلال والتخلص من المحتل وهو ما يسعى إليه الشعب الفلسطيني، إضافة لذلك فقد كانت تجربة غاندي موجة لمستعمر ليس من سكان البلاد الأصليين، وهذا مطابق بشكل كبير للتجربة الفلسطينية التي تعاني من وجود محتل يمارس التدمير والقتل وكافة أشكل القوة وهو ليس من السكان الأصليين، وعلى العكس من ذلك كانت تجربة جين شارب التي نظر لها، حيث كانت تهدف لتحقيق حالة من المساواة في الحقوق المدنية بين طرفين هم من السكان الأصليين لنفس الوطن، إذ كانت تجربة شارب تهدف لتحقيق الاندماج في المجتمع الأمريكي في سبيل تحقيق مزيد من الحقوق المدنية على قدر المساواة مع البيض.[1]

[1] المبيض، أشرف: **المقاومة المدنية في فلسطين في ضوء تجربة جنوب افريقيا 1987– 2012**، دراسة دكتوراة ، غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية ، القاهرة، 20012، ص141.

14.1.2 نماذج تجربة المقاومة الشعبية

1.14.1.2 تجربة مارتن لوثر كينغ

مارتن لوثر كينغ عاش ما بين (15كانون ثاني/يناير 1929–14 نيسان/ابريل 1968)، وهو زعيم أمريكي أسود، قس وناشط سياسي إنساني، طالب طوال حياته بإنهاء التمييز العنصري ضد بني جنسه،إلى أن دفع حياته ثمنا لذلك، وهو حاصل على جائزة نوبل للسلام عام 1964. حيث تم اغتياله في الرابع من نيسان/إبريل عام 1964، يعد مارتن لوثر من أهم الشخصيات التي دعت للحرية وحقوق الإنسان.[1]

تعد مدينة مونتجمري نقطة التحول في حياة مارتن لوثر في سبتمبر 1954 عندما هاجر مارتن وزوجته إلى المدينة التي كانت ميداناً لنضال مارتن. وكان السود يعانون أسوأ معاملة من اضطهاد واحتقار خاصة فيما يلقونه من شركة خطوط حافلات المدينة التي اشتهرت بإهانة عملائها من الركاب الزنوج، حيث كانت تخصص لهم المقاعد الخلفية، وعلى ذلك كان من حق السائق أن يأمر الركاب الزنوج بترك مقاعدهم لأي أبيض. استمر هذا الحال حتى يوم الخميس الأول من كانون أول/ديسمبر 1955، حيث رفضت امرأة زنجية أن تخلي مقعدها لراكب أبيض، فاستدعى لها السائق رجال الأمن الذين ألقوا القبض عليها بتهمة مخالفة القوانين؛ فكانت البداية وبدأت الأوضاع تنذر برد فعل عنيف دموي لولا مارتن لوثر الذي رسم للمقاومة تاريخا آخر بعيدا عن الدماء. حيث اختار طريق المقاومة الشعبية السلمية. وكان دائما يستشهد بقول السيد المسيح عليه السلام أحب أعداءك واطلب الرحمة لمن يلعنونك، وادع الله لأولئك الذين يسيئون معاملتك).[2]

كما قدم مارتن لوثر وصفاً لأسلوب المقاومة الشعبية بأنه يهاجم قوى الشر مباشرة وليس الأشخاص الذين يمارسون ذلك الشر، فالمقاومة الشعبية تسعى لهزيمة الشر وليس من يمارسه،

---

[1] جلال، إبراهيم: **مارتن لوثر كنغ لماذا نفذ صبرنا**، دار مشارق للنشر والتوزيع، دار طيبة للطباعة ، القاهرة، 2011، صفحة 3.

[2] المرجع السابق، صفحة 5–6.

فهم ضحايا ممارسة ذلك الشر، وإذا كانت المقاومة الشعبية للظلم والتمييز العنصري، فيجب أن يكون لديها رؤية واضحة ترى أن التوتر الأساسي ليس بين الأجناس، وليس بين البيض والسود من الناس، بل التوتر بين العدل والظلم، بين قوى النور وقوى الشر.[1]

2.14.1.2 تجربة الثورة الإيرانية

على الرغم من الثروة البترولية الضخمة التي تمتلكها إيران إلا أنها عاشت فترة من الاضطراب السياسي والاجتماعي والغضب الشعبي العارم الذي أخذ شكل هبات وانتفاضات جماهيرية بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية، وفساد الشاه محمد رضا بلهوي، وقد كان أكثر المعارضين هم العلماء وعلى رأسهم آية الله الخميني الذي نفاه الشاه بعد تظاهرات عاشوراء عام 1963م، استغل الخميني الجانب الديني عبر إصدار الفتاوي في تثوير الشعب الإيراني ضد الشاه من منفاه، وتحولت المساجد والمجالس إلى جبهات مقاومة ضد النظام، فقد استفاد الخميني من البنية الدينية للشارع الإيراني وتأثير عامل الدين في الشعب الإيراني، وقد استمر الخميني في تحريض الشعب الإيراني عبر الأشرطة المسجلة مما زاد من حجم المظاهرات السلمية في شوارع طهران التي اصطدمت مع قوات الأمن الإيرانية.[2]

وفي أواخر عام 1977 كانت الإشارات تدل على قرب نهاية نظام الشاه في ظل ارتفاع الأسعار وفرض المزيد من الضرائب والفساد المستشري، وبدأت المصادمات بين أتباع الخميني والنظام، وانضم لهم المثقفون بكل ثقلهم لينقدوا بدورهم النظام مكونين جمعية الدفاع عن حقوق الإنسان، وقبل وصول الشاه إلى الولايات المتحدة الأمريكية بدأت الجماعات الإسلامية في الولايات المتحدة بإضراب مفتوح عن الطعام لفت أنظار وسائل الإعلام الأمريكية، وتجمهر الطلاب الإيرانيون أمام البيت الأبيض مما أشعل الصحف الأمريكية بهجمة على الشاه.[3]

---

[1] King, martin**: stride toward freedom: the Montgomery story**, USA, N.Y. 1958. P 102.

[2] ماردیني، زهير: **الثورة الايرانية بين الواقع والأسطورة**، الطبعة الاولى، دار اقرا للطباعة والنشر، لبنان، 1986، صفحة 113-121.

[3] السبكي، آمال: **تاريخ ايران السياسي بين ثورتين (1906- 1979)**، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1999، صفحة 193- 196.

دفع التعنت السياسي للشاه إلى مطالبة جميع القوى الوطنية والإيرانية بإسقاطه، شاركهم في ذلك كبار التجار أصحاب البازارات الذين كانوا يتمتعون بعلاقات متينة مع رجال الدين، وقد امتدت المظاهرات في إيران إلى أربعين مدينة، وبعد حادثة السينما التي دبرها نظام الشاه وراح ضحيتها أكثر من خمسمائة رجل وامرأة، ذهب الخميني لإزالة هيبة النظام تماما أمام العالم فدعا إلى اضطرابات وصلت لمعامل التكرير تركت أثرها على المستوى الأوروبي والأمريكي والإسرائيلي.[1]

3.14.1.2 تجربة المقاومة الشعبية في الثورات والحركات الاحتجاجية العربية

انطلقت شرارة التغيير في العالم العربي في أواخر عام 2010 بعد ما شهدته تونس من حادثة بوعزيزي، فقد أسقطت ثورات الربيع العربي رؤساء لجمهوريات عربية حكموها منذ عقود، ولم يعد لديهم ما يقدمونه لشعوبهم، خرج هذا الجيل العربي من الفضاء الإلكتروني إلى الميادين ليمارس ويرسخ أرقى أشكال المقاومة، وأرقى أشكال المشاركة السياسية التي عرفها التاريخ بحثا عن الكرامة والحرية والعيش الكريم، تمسك الجيل الشاب بالنهج السلمي ولم يستدرج إلى مواقع العنف التي يراد له أن يقع فيها.[2]

برهنت الانتفاضات الشعبية العربية أن الصدور العارية قادرة على إسقاط الأنظمة، وأن إصرار الشعوب على استخدام النظام السلمي في مواجهة الدكتاتورية يعيد مسألة المقاومة الشعبية إلى المواجهة، ويبرز قدرتها على تفكيك الواقع القمعي في منطقة كثيرا ما جاء التغيير فيها عبر الدبابات، فالثورة المصرية في يناير كانون الثاني 2011م أبرزت نموذجا حيا على نجاح استراتيجية سحب الشرعية ورفض التعاون مع النظام، فقد احتل جزء كبير من المصريين ميدان التحرير في القاهرة، ومكث فيه نحو مليوني شخص أسبوعين تقريبا رافضين الخروج منه قبل تحقيق مطالبهم، وعلى الرغم من حظر التجول والتجمعات والقمع والقتل على أيدي أجهزة

---

[1] الطاهر، مصطفى: الإمام الخميني كاريزما أشعلت ثورة، مجلة لهن الالكترونية، لندن، 20 يوليو 2006، الرابط الالكتروني http://www.muslm.org/vb/archive/index.php/t-449462.html

[2] حسين، قاسم: جبل الربيع العربي، صحيفة الوسط البحرينية، العدد 3429، 27 يناير 2012، الرابط الالكتروني http://www.alwasatnews.com/3260/news/read/582813/1.html

الأمن وميليشيات الحزب الوطني الحاكم، ومع استمرار التظاهرات والاضرابات في مختلف المحافظات والمدن المصرية، شل الاقتصاد وحركة المواصلات، خصوصا مع انخراط النقابات في الحركة الاحتجاجية، وخلال أسبوعين انهارت الأجهزة الأمنية، ما دفع بالنظام إلى اللجوء إلى مأجورين للتنكيل بالمحتجين ولإجبارهم على اللجوء إلى العنف. وعوضا عن الانخراط في العنف المضاد فقد عملوا على تعرية النظام عبر إلقاء القبض على عدد كبير من المأجورين، فصوروا اعترافاتهم وبثوها على شبكة الانترنت.[1]

أما الثورة التونسية فكانت ثورة سلمية بحتة، حيث انتشرت مظاهرات في كافة أرجاء تونس مطالبة بالتغيير، واستمرت الاحتجاجات، وأمام الضغوطات المستمرة تنازل الرئيس التونسي زين الدين العابدين عن الحكم مغادرا الأراضي التونسية مسجلا للشباب والشعب التونسي انتصاراً سلميا.[2]

أما على الصعيد السوري فقد كانت تحركات الثورة سلمية وشعبية بشكل واضح، وكان شعارها (سلمية.. سلمية) من الشعارات الأبرز في أول مسيرة عفوية في دمشق، ما أدى إلى انخراط فئات مختلفة في الانتفاضة، لقد تعددت الأسلحة السلمية التي استخدمها الشعب السوري في ثورته فمن مظاهرات حاشدة مستمرة إلى مواجهة الدبابات بصدور عارية وذلك خير دليل على سلمية حركة الاحتجاجات.

4.14.1.2 التجربة الفلسطينية للمقاومة الشعبية

شكلت المقاومة الشعبية الفلسطينية حالة قادرة على ترسيخ الشعب الفلسطيني بجذوره وأرضه، حيث كان التاريخ الفلسطيني حافلا بنموذج المقاومة الشعبية الذي يمكن استعراضه بمجموعة من المراحل التي تلازمت مع كل أزمة من الأزمات التي مرت على الشعب الفلسطيني بدءاً من نهاية الحكم العثماني، وتبلور المشروع الصهيوني إلى الانتداب البريطاني

[1] تاج الدين، أحمد سعيد: **25 يناير ثورة شعب**، الهيئة العامة للاستعلامات المصرية ، القاهرة ، 2012، صفحة 47.

[2] خويلدي، زهير: فلسفة الثورة التونسية الدوافع والآليات والتداعيات والتحديات، 29 يناير 2011 الرابط الاكتروني http://www.doroob.com/?p=3782

حتى الاحتلال الإسرائيلي، إذ يمكن إجمال التجربة الفلسطينية بمجموعة من المراحل، أولها: بدأت الثورة الفلسطينية بالمقاومة الشعبية ضد المشروع الصهيوني قبل الانتداب البريطاني عام 1917، وبرزت المقاومة الشعبية الفلسطينية بداية العقد الأخير من القرن التاسع عشر، عندما تنبه الفلسطينيون إلى خطر المشروع الصهيوني الذي تمثل بالهجرة اليهودية الجماعية والاستيطان الصهيوني، إذ عبر الشعب الفلسطيني عن اعتراضه على ذلك، حيث بادر مجموعة من الأدباء والكتاب الصحفيين برفع العرائض والاحتجاج للسلطات العثمانية لتقييد الهجرة الصهيونية بعد ما تم كشف المخططات الصهيونية وأهدافها ومخاطرها.

أما المرحلة الثانية فكانت المقاومة الشعبية أثناء الانتداب البريطاني وحتى عام 1948، فقد كانت أواخر عام 1917 بداية مرحلة جديدة في تاريخ الشعب الفلسطيني، حيث قضى الجيش البريطاني على الجيش التركي واستولى على جنوب فلسطين وشمالها، وخرجت الحكومة العثمانية من البلاد وقامت حكومة الانتداب البريطاني، فبعد أن تم وضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني شهدت المقاومة الشعبية نشاطا واسعا في مقاومة الانتداب، وتميزت بتقديم البراهين التي تدعم حق العرب في فلسطين، وتفنيد الادعاءات الصهيونية، كما نفذت العديد من الإضرابات وأجريت مفاوضات مع بريطانيا.[1]

كما شهدت الفترة الممتدة منذ عام 1948 وحتى عام 1987 ثالث مراحل المقاومة الشعبية في فلسطين، حيث شكلت النكبة الفلسطينية مرحلة جديدة في حياة الشعب الفلسطيني، إذ تراجعت المقاومة الشعبية أمام المقاومة المسلحة في الفترة الممتدة من ما بعد النكبة وحتى انتفاضة الحجارة عام 1987، حيث بقيت هنالك حالة من المد والجزر في المقاومة الشعبية ولم تنعدم بشكل نهائي، إذ كان واقع المقاومة الشعبية في هذه الفترة رد فعل ولم تكن استراتيجية ممنهجة، في هذه الفترة وخصوصا عام 1955جاءت أكبر مظاهرة شهدتها فلسطين ردا على مشروع توطين الفلسطينيين وخصوصا أهل غزة في سيناء وهو مشروع(جونستون)، حيث خرجت المظاهرة ضد هذا المشروع وسقط خلالها 30 شهيدا.

[1] البرغوثي، عمر وخليل، طوطح : **تاريخ فلسطين**، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة: 2001، صفحة 261.

أما المرحلة الرابعة فكانت في أواخر عام 1987 ، حيث انطلقت انتفاضة الحجارة التي تميزت بسلميتها وشعبيتها مما أكسبها تأييدا دوليا ومحليا، شكلت هذه الانتفاضة نقلة نوعية في تاريخ نضال الشعب الفلسطيني، كما عملت هذه الانتفاضة على إرهاق إسرائيل مادياً وعسكرياً وفكرياً في محاولاتها لإخماد هذه الانتفاضة التي استمرت لأكثر من 7 سنوات، إذ استطاعت انتفاضة الحجارة تجنيد الشعب الفلسطيني بكل فئاته الاجتماعية ومستوياته وانتماءاته لخلق مقاومة شعبية جماهيرية لمواجهة غطرسه واعتداءات قوات الاحتلال.[1]

وبعد قدوم السلطة عام 1994 كانت المرحلة الخامسة من مراحل المقاومة الشعبية التي ما زالت حتى اليوم، وفي عام 2000 انطلقت شرارة انتفاضة الأقصى التي من خلالها جاء استخدام الفلسطينيين للعديد من وسائل المقاومة الشعبية كالانطلاق في المسيرات والمظاهرات ضد الاحتلال من المدارس والجامعات بدعوة من الفصائل الفلسطينية والأطر النسوية للاعتصام أمام المؤسسات الدولية ومستوطنات الاحتلال والمؤسسات الرسمية الفلسطينية وفي الساحات الفلسطينية، رفعت فيها اللافتات والشعارات والأعلام والأغاني الوطنية ورفعت صور الشهداء.

استخدم الفلسطينيون في هذه الفترة وسائل كثيرة ومبتكرة وجديدة من وسائل المقاومة الشعبية ولعل أبرزها، المقاومة القانونية، فقد نجح الفلسطينيون في إقناع الأمم المتحدة بتبني موقف يرفض بناء جدار الفصل العنصري، وقد أصدرت محكمة العدل الدولية عام 2004 رأيها الاستشاري ليؤكد على مبادىء القانون الدولي، خاصة اتفاقية جنيف الرابعة التي يشكل بناء الجدار انتهاكا جسيما ومنظماً للقانون الدولي.[2]

استخدمت المقاومة الشعبية العديد من الوسائل وخاضت العديد من المستويات من مقاومة الجسد، حيث تمثل ذلك بقيام العديد من الأفراد الفلسطينين والمتضامنين بمقاومة ممارسات

---

[1] كشك، تغريد: **إشكاليات المقاومة الفلسطينية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001**، رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2006، صفحة 43.

[2] الميزان: رأي محكمة العدل الدولية أكد عدم قانونية جدار الفصل العنصري وطالب مجلس الأمن باتخاذ التدابير لإزالته ، مركز الميزان لحقوق الانسان ، 10 يوليو 2004، الرابط الاكتروني http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=20619

الاحتلال كاقتلاع الأشجار من خلال مقاومتهم بالجسد فكانت المتضامنة راشيل كوري نموذجا على ذلك، ومن الوسائل التي طبقت المقاطعة الاقتصادية للمنتوجات الإسرائيلية، حيث نظمت العديد من الحملات لمقاطعة منتوجات المستوطنات، كما استطاع الفلسطينيون مخاطبة الرأي العام العالمي من خلال حشد التغطية الإعلامية لنقل صور ومشاهد الاحتجاجات والمظاهرات السلمية التي تجرى أسبوعيا بشكل منتظم في العديد من القرى الفلسطينية مثل: مسيرة كفر قدوم الأسبوعية، ومسيرة نعلين، والمعصرة والنبي صالح.[1]

ومارس الفلسطينيون أسلوبا جديا من وسائل المقاومة الشعبية في هذه المرحلة وتمثل في بناء العديد من القرى الفلسطينية فوق الأراضي المهددة بالمصادرة كقرية باب الشمس وقرية باب الكرامة.

2.2 مفهوم المشاركة السياسية

1.2.2 مفهوم المشاركة السياسية

يعد حق مشاركة الفرد في إدارة الشؤون العامة لبلاده ركيزة أساسية يستند عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948م، إذ نصت المادة 21 على حق الفرد في الاشتراك في إدارة الشؤون العامة لبلاده إما مباشرة أو بواسطة ممثلين يختارونهم اختيارا حرا، وكما لهذا الفرد الحق الذي لغيره في تقلد الوظائف العامة في البلاد، والتعبير عن إرادته بانتخابات نزيهة دورية تجري على أساس الاقتراع السري وعلى قدم المساواة بين الجميع، أو حسب إجراء مماثل يضمن حرية التصويت.[2]

اقتصرت المشاركة السياسية في أوروبا وحتى وقت قريب على الوجهاء والقيادات العائلية التقليدية، أما باقي الشعب فكان عبارة عن مجموعة من التابعين والرعايا جل اهتمامهم

---

[1] عواودة، وديع: إسرائيل تبرئ جيشها من قتل المتضامنة راشيل كوري، موقع الجزيرة الإخبارية، 28 اب 2012، الرابط الالكتروني http://www.aljazeera.net/news/pages/d72f1de5-ca7c-4ba9-aaa7-3286bdcabbd7

[2] الإعلان العالمي لحقوق الإنسان المادة 21.

هو خدمة وإطاعة أوامر أسيادهم النبلاء، وبقيت الأمور بهذا الشكل حتى بدايات القرن السابع عشر، حين بدأت مساحة المشاركة السياسية تتسع، ويعود ذلك للثورة الصناعية التي خلقت شرائح مجتمعية جديدة ذات إمكانيات مالية جعلتها تستقل في مجرى حياتها عن طبقة النبلاء في الدولة.

لقد ساهم الفلاسفة والمفكرون بدور بارز ومحوري في نشر أفكارهم التي تدعو لتوسيع مساحة المشاركة والشراكة السياسية ما بين الطبقات والشرائح المختلفة، والسعي لتحقيق الحرية والمساواة بين مواطني الدولة، حيث بدأ يتعاظم دور ومكانة الدولة، مما دفع الجميع للاهتمام بالقضايا العامة التي تتبناها الدولة.[1]

وعلى الرغم من تعدد المسميات التي تطلق على المشاركة السياسية فهناك من يطلق عليها المشاركة الجماهيرية وهناك من يطلق عليها المشاركة الشعبية أو المشاركة العامة، إلا أن محور مفهوم المشاركة السياسية ينطلق من أساس واضح ومحدد وهو دخول المواطن العادي بمحض اختياره وإرادته في نشاط جماعي اجتماعي تتداخل فيه مصلحة الفرد بمصلحة المجموع إلى درجة يصبح فيها من الصعب الفصل بين هذه المصالح، وإن تراوحت حدتها حسب الوضع أو المجتمع المعين، علماً بأنه قد لا يكون لهذا النشاط الذي يمارسه الفرد العادي وبشكل عفوي وفردي في البداية تأثير إيجابي على مجريات الأمور أحياناً، الأمر الذي يحبط الفرد العادي، أو يخلق لديه الإحساس بالحاجة إلى نمط أرقى وشكل أكثر تنظيماً من أشكال النشاط.

كما يجب الأخذ بعين الاعتبار أن مفهوم المشاركة السياسية بمحتواه العام، لا يعني بالضرورة مشاركة الفرد في العملية السياسية بمفهومها المحدد الضيق الخاص بسياسة الدولة أو النظام السياسي مباشرة، بل يمكن لهذا المفهوم أن يختص بجانب واحد من جوانب المشاركة السياسية مثل الإصلاح الاجتماعي أو الإصلاح الديمقراطي وحتى العمل في المنظمات المدنية القطاعية المتخصصة ، حيث يكون هذا النشاط جزءاً من مجمل النشاطات التي يمارسها أفراد

[1] عليوة، السيد ومنى محمود، **مفهوم المشاركة السياسية**، موسوعة الشباب السياسية، الفصل الأول ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2005، ص 11.

المجتمع ضمن منظماتهم المدنية من أجل خلق صورة شاملة وواسعة لمجمل المجتمع من خلال مشاركة الجميع في رسم هذه الصورة ولكن من منطلق التخصيص والنشاط الاحترافي الـــواعي والممنهج.[1]

2.2.2 تعريف المشاركة السياسية

لا يزال مفهوم المشاركة السياسية يكتنفه بعض الغموض، من حيث ماهيته واستخداماته، رغم أن المشاركة السياسية من المواضيع والقضايا المحورية التـــي يتناولهـــا علـــم الاجتمـــاع السياسي بالدراسة والتحليل، فمنذ أن برز هذا المفهوم لأول مرة وذلك في أعقاب الثورة الفرنسية 1789م، وما نتج عنها من إعادة ترتيب البناء الاجتماعي وصياغته بمختلف نظمه الاجتماعيـــة والاقتصادية والسياسية، أصبح أصحاب السلطة السياسية يحاولون دمج طبقة الشعب في بعـــض أوجه النشاط السياسي ضمن الحياة السياسية للمجتمع، لذلك ارتبط مفهوم المشـــاركة السياســـية باكتساب قطاع من الجماهير لبعض الحقوق السياسية، ويعني ذلك تحديداً المشـــاركة بعمليـــات الانتخابات فقط.[2]

تعد المشاركة السياسية هي العصب الحيوي للممارسة الديمقراطية وقوامهـــا الأســـاس، والتعبير العلمي الصريح لسيادة قيم الحرية والعدالة والمساواة في المجتمع، كما أنها تعد فـــوق هذا وذاك مؤشراً قوي الدلالة على مدى تطور أو تخلف المجتمع السياسي، وما يعنيه ذلك مـــن ارتباط وثيق بينها وبين جهود التنمية بصفة عامة، والتنمية السياسية على وجه التحديد.[3]

قدم شعبان الحداد تعريفاً للمشاركة السياسية على أنها: العملية التي يلعب الأفـــراد مـــن خلالها دوراً في الحياة السياسية للمجتمع، بناءً على ما لديه من خصائص نفسية معينـــة، وهـــي عملية تطوعية واختيارية، يسعى الفرد من خلالها إلى التأثير على القرار السياسي، من خـــلال

---

[1] شيخ علي، ناصر: **دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين**، رسالة ماجستير، جامعـــة النجاح الوطنية ، نابلس فلسطين، 2008، ص 38.

[2] الطبيب، مولود: **علم الاجتماع السياسي**، منشورات جامعة السابع من إبريل، ليبيا، طبعة 1، 2007، ص 85.

[3] المرجع السابق، ص 86.

القيام بالأنشطة السياسية المختلفة مثل التصويت في الانتخابات لاختيار حكامه وممثليه في المؤسسات التشريعية والأهلية والنقابية، أو الترشح لمنصب سياسي، أو المشاركة في المهرجانات السياسية والمسيرات والاعتصامات، ومتابعة ما يدور حوله من أمور قد تؤثر في حياة مجتمعة السياسية.[1]

وقدم عبد الهادي الجوهري تعريفاً للمشاركة السياسية على أنها: العملية التي من خلالها يلعب الفرد دوراً في الحياة السياسية والاجتماعية لمجتمعه، وتكون لديه الفرصة، لأنه يشارك في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع، وكذلك أفضل الوسائل لتحقيق إنجاز هذه الأهداف،[2] كما عرف ماك كلوسكي المشاركة السياسية بأنها الأنشطة الإدارية التي يشارك بمقتضاها أفراد مجتمع في اختيار حكامه وفي صياغة السياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر،أي أنها تعني اشتراك الفرد في مختلف مستويات النظام السياسي.[3]

ويقدم الباحث طارق محمد حمزة تعريفا للمشاركة السياسية بأنها: حرص الفرد بناءً على ما لديه من خصائص نفسية معينة على أن يؤدي دوراً في عملية صنع القرار، وينعكس هذا الحرص على سلوك الفرد السياسي من خلال مزاولته لحق التصويت أو الترشيح لأي هيئة سياسية و كما ينعكس على اهتمامه التي تتمثل في مراقبة القرار السياسي وتناوله بالنقد والتقييم والمناقشة مع الآخرين ، وينعكس أيضا على معرفته بما يدور حوله من أمور تتعلق بالسياسة، والمشاركة في النهاية هي محصلة لهذا الثالوث: النشاط، والاهتمام، والمعرفة.[4]

وعرف كل من صموئيل هنتجتون، وجون نلسون بأن المشاركة السياسية هي ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي، سواء

---

[1] الحداد، شعبان: **دراسة نفسية مقارنة بين عينات من الفلسطينيين المشاركين وغير المشاركين سياسياً**، رسالة دكتوراة غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، مصر، 2006، ص 12.

[2] الجوهري، عبد الهادي: **قاموس علم الاجتماع**، الطبعة 3 ، الإسكندرية : مصر، المكتب الجامعي الحديث، 1998، ص 218.

[3] المرجع السابق، ص 224.

[4] حمزة، طارق: **سيكولوجية المشاركة السياسية– دراسة نفسية مقارنة بين المشاركين وغير المشاركين سياسياً**، رسالة دكتوراة، جامعة عين شمس، مصر، 1995، ص 91.

أكان نشاط فردياً أم جماعياً، منظماً أم عفوياً، متواصلاً أم متقطع، سلمياً أم عنيفاً، شرعياً أم غير شرعي، فعالاً أم غير فعال، كما وعرف هنتجتون و ويلسون المشاركة السياسية بأنها تعني ذلك النشاط الذي يقوم به المواطن من أجل التأثير على عملية صنع القرار السياسي الحكومي ، ومعنى ذلك أن المشاركة تستهدف تغيير مخرجات النظم السياسية بالصورة التي تلائم مطالب الأفراد الذين يقدمون على المشاركة السياسية.[1]

وقد أكد ذلك كل من سيدني فيريا ونورمان ني وجاي اوين كي بقولهم: إن المشاركة السياسية هي تلك النشاطات الشرعية التي يمارسها المواطنون العاديون والتي تهدف بصورة أو بأخرى إلى التأثير على اختيار الشخصيات الحكومية أو التأثير في الأفعال التي يقومون بها.[2]

وترى الباحثة بأنه على الرغم من عدم الإحاطة الكاملة بتقديم تعريف شامل لمفهوم المشاركة السياسية فإنه يمكن القول إن المشاركة السياسية هدف و وسيلة في آن واحد، فهي هدف لأن الحياة الديمقراطية السلمية ترتكز على اشتراك المواطنين في مسؤوليات التفكير والعمل من أجل مجتمعهم، وهي وسيلة لأن الناس يتذوقون عن طريق مجالات المشاركة أهميتها، ويمارسون طرقها وأساليبها، وتتأصل فيهم عاداتهم وسلوكياتهم حتى تصبح جزءا من ثقافتهم وسلوكهم.

كما تؤمن الباحثة بأنه يمكن الاجتهاد بتقديم تعريف للمشاركة السياسية على أنه حرص الفرد بناءً على ما لديه من خصائص نفسية معينة على أن يؤدي دوراً في عملية صنع القرار، وينعكس هذا الحرص على سلوك الفرد السياسي من خلال مزاولته لحق التصويت أو الترشيح لأي هيئة سياسية و كما ينعكس على اهتمامه الذي يتمثل في مراقبة القرار السياسي وتناوله بالنقد والتقييم والمناقشة مع الآخرين ، وينعكس أيضا على معرفته بما يدور حوله من أمور تتعلق بالسياسة، والمشاركة في النهاية هي محصلة لهذا الثالوث: النشاط، الاهتمام، المعرفة.

---

[1] الطبيب، مولود: **علم الاجتماع السياسي**، مرجع سابق، ص 87.

[2] ابو زيد، طاهر: **دور المواقع الاجتماعية التفاعلية في توجيه الرأي العام الفلسطيني وأثرها على المشاركة السياسية (دراسة ميدانية)**، رسالة ماجستير، جامعة الازهر، غزة، فلسطين، 2012، ص 82.

3.2.2 التنشئة السياسية وارتباطها بالمشاركة السياسية

من خلال تقديم تعريفات المشاركة السياسية يلاحظ مدى ارتباط موضوع المشاركة السياسية بموضوع التنشئة السياسية التي تمثل عملية تهيئة وإعداد للمواطن كي يصبح مؤهلا للمشاركة السياسية في مجتمعه، فالمشاركة السياسية هي الجسر الرابط بين الفرد كعضو في جماعة والفرد كمواطن سياسي.

لقد عرف هربرت هايمن التنشئة السياسية على أنها تعلم الفرد لأنماط سلوكية اجتماعية تساعده على أن يتعايش مع الأعضاء الآخرين في المجتمع وذلك عن طريق مختلف مؤسسات المجتمع مما يساعد هذا الفرد على أن يتعايش سلوكيا مع هذا المجتمع[1]، بينما عرفها كل من جرين شتاين وسيدني أنها التلقين الرسمي وغير الرسمي المخطط وغير المخطط للمعارف والقيم والسلوكيات السياسية وخصائص الشخصية ذات الدلالة السياسية وذلك في كل مرحلة من مراحل الحياة عن طريق المؤسسات المختلفة في المجتمع.[2]

وعلى صعيد عناصر التنشئة السياسية فهي متعددة إذ تبدأ بعملية التلقين لقيم واتجاهات سياسية ولقيم واهتمامات اجتماعية ذات دلالة سياسية، ومن ثم توصف التنشئة السياسية على أنها عملية مستمرة بمعنى أن الإنسان يتعرض لها طيلة حياته من الطفولة وحتى الشيخوخة، إضافة لذلك تلعب التنشئة السياسية أدواراً رئيسة وهي: نقل الثقافة السياسية عبر الأجيال، وتكوين الثقافة السياسية، وتغيير الثقافة السياسية. فهذه العملية هي المحدد لسلوك الفرد السياسي سواء بقبول أو رفض النظام السياسي، أو قبول أو رفض المجتمع ككل أو إحدى مؤسساته، إذ إن العديد من الأنساق الاجتماعية والمؤسسات الاجتماعية المختلفة تقوم بدور التنشئة السياسية بالنسبة للفرد، حيث تتنوع هذه الأدوات ولعل أهمها: الأسرة، والمدرسة، وجماعة الرفاق، والمؤسسات الدينية، ومؤسسات العمل، والأحزاب السياسية، ووسائل الاتصال والإعلام، كما

---

[1] ابراش، ابراهيم: **علم الاجتماع السياسي**، طبعة 1، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 1998، ص 203.

[2] المرجع السابق، ص 204.

ترى الباحثة أن تعرض الفرد للتجارب والخبرات فترة مراحل حياته يؤثر بدرجة كبيرة بدفعة للمشاركة السياسية ومدى هذه المشاركة.[1]

4.2.2 مجالات وأنواع المشاركة السياسية

لقد اقترنت المشاركة السياسية بالنظم الديمقراطية، بحيث لا مجال لحياة ديمقراطية دون مشاركة سياسية واسعة وفاعلة من قبل كافة القوى والفعاليات المجتمعية، إذ تعد المشاركة السياسية جزءاً من المنظومة الاجتماعية لأي مجتمع كونها ترتبط بالحقوق والواجبات التي يتمتع بها المواطن تجاه القضايا العامة وتجمع المواطن مع أقرانه من مواطني الدولة.[2]

تعمل المشاركة السياسية على تعمق وتعزيز شرعية النظام خلال الاستقرار والانضباط الذي يسود المجتمع كون جميع أفراده شركاء في تحمل نجاحات أو إخفاقات النظام القائم، ويكون ذلك من خلال مبدأ المحاسبة التي يتطلع بها المواطنون اتجاه موظفي القطاع العام والحكومة، وبنفس السياق يتم مساندة الحكومة والقطاع العام عبر خلق منظمات المجتمع المدني، وتساند الحكومة عبر تقديمها لمجموعة من الخدمات المكملة لما تقوم به الدولة، وهذا يجعل كافة القطاعات المجتمعية تحرص على المال العام من الهدر أو السرقة وسوء الاستخدام.

إن مساهمة المواطنين في الحياة العامة تجعلهم أكثر انتماءً وولاء ومساهمة في بلورة المنظومة الاجتماعية للوطن، مما يحد من الشعور بحالة الاغتراب التي أصبحت سمة دائمة تلازم الشعوب المقهورة والمقموعة.[3]

وتقسم المشاركة السياسية إلى نوعين رئيسين وهما: المشاركة التقليدية التي يندرج في إطارها المشاركة في الانتخابات والحوارات السياسية، وحضور الندوات واللقاءات السياسية، ويعد التصويت أدنى مستويات المشاركة السياسية. أما النوع الثاني من أنواع المشاركة السياسية

---

[1] ابو زيد، طاهر: **دور المواقع الاجتماعية التفاعلية في توجيه الرأي العام الفلسطيني وأثرها على المشاركة السياسية (دراسة ميدانية)**، مرجع سابق، ص 75.

[2] الباز، داود: **حق المشاركة في الحياة السياسية**، دار النهضة للطباعة والنشر، القاهرة: 2002، ص 36.

[3] عليوة، السيد ومنى محمود، **مفهوم المشاركة السياسية**، مرجع سابق، ص 20.

فهو يتمثل في المشاركة السياسية غير التقليدية، إذ يأخذ هذا النمط أكثر من شكل عند تطبيقه أو قانونيته، فهناك أنشطة غير تقليدية ولكنها قانونية، وتتم عبر المشاركة السياسية مثل تقديم الشكاوي والعرائض التي ترفض أمراً ما أو المطالبة بقضية ما، وهناك شكل آخر من المشاركة غير التقليدية التي تجيزها الأنظمة الديمقراطية وتحرمها الأنظمة الاستبدادية، ومثال ذلك المظاهرات والاعتصامات والاحتجاجات، وأحيانا يأخذ شكل هذه الاحتجاجات الطابع العنيف وربما المسلح وخاصة لدى الحركات الثورية.[1]

5.2.2 أشكال المشاركة السياسية ومراحلها ومستوياتها

تختلف أشكال المشاركة السياسية تبعاً لاختلاف النظام السياسي من حيث كونه ديمقراطياً أو استبداديا، وتبعاً لشكل النشاط السياسي ، حيث تتنوع المشاركة السياسية في خمسة أشكال وهي:

1- المشاركة الظرفية: وهي مشاركة مرتبطة بمناسبة محددة ولمرة واحدة في الغالب، ومن أمثلتها التصويت في الانتخابات، والاستفتاءات، وتخص المشاركة الظرفية غير النشطين والمؤطرين والمؤدلجين سياسياً.

2- المشاركة المستمرة: وهي أكثر أهمية من المشاركة الظرفية على الرغم من قلة عدد المنخرطين بها، وأبرز أمثلتها المشاركة في الأحزاب السياسية والجمعيات والنقابات والحركات الطلابية وجماعات المصالح والضغط.

3- المشاركة المؤسساتية أو الرسمية: وهي مشاركة المسؤولين الذين يقومون بوظائفهم السياسية الثابتة كرئيس الدولة والوزراء والبرلمانيين.

4- المشاركة المنظمة: وهي تلك الأجهزة التي تقوم بتجميع ودمج المطالب الفردية والتعبير عنها وتحويلها إلى خيارات سياسية عامة، ومن هذه الأجهزة المنظمة الأحزاب السياسية والنقابات.

---

[1] الباز، داود: **حق المشاركة في الحياة السياسية**، مرجع سابق، ص 34.

5- المشاركة المستقلة: وهي مشاركة المواطن بصفته الفردية نتيجة تمتعه بحرية مطلقة في تحديد نوع مشاركته ودرجتها، وله حرية الاختيار بين المشاركة أو عدمها.[1]

أما عملية المشاركة السياسية فهي تمر بأربع مراحل، هي:

1- مرحلة المطالب السياسية: وتتمثل في الاتصال بالأجهزة الرسمية وتقديم الشكاوي والالتماسات والاشتراك في الأحزاب والجمعيات التطوعية.

2- مرحلة الاهتمام السياسي: وهي متابعة القضايا العامة والأحداث السياسية، إذ يميل غالبية الأفراد إلى الاشتراك في المناقشات السياسية مع أفراد عائلاتهم أو مع زملاء العمل وتزداد هذه المظاهر وقت الأزمات.

3- مرحلة المعرفة السياسية: وهي المعرفة بالشخصيات ذات الدور السياسي في المجتمع على المستوى المحلي أو الوطني مثل أعضاء المجلس البلدي وأعضاء المجلس التشريعي.

4- مرحلة التصويت السياسية : وتتمثل في المشاركة في الحملات الانتخابية بالدعم والمساندة المادية من خلال تمويل الحملات، ومساعدة المرشحين، أو بالمشاركة بالتصويت.[2]

وفيما يتعلق بمستويات المشاركة السياسية فهي تخضع لأربعة مستويات، تختلف باختلاف المجتمع والمرحلة التي يعيشها هذا المجتمع من الحياة السياسية، ومدى اقترابها من الديمقراطية، وهذه المستويات الأربعة هي:

أولاً: المتطرفون سياسياً: وهم أولئك الذين يعملون خارج الأطر الشرعية القائمة، ويلجؤون إلى أساليب العنف تجاه المجتمع وتجاه النظام السياسي.

ثانياً: الهامشيون في العمل السياسي: ويشمل من لا يهتمون بالأمور السياسية ولا يميلون للاهتمام بالعمل السياسي، بعضهم يضطر للمشاركة بدرجة أو بأخرى في أوقات الأزمات، أو عندما يشعرون بأن مصالحهم المباشرة مهددة، أو بأن ظروف حياتهم معرضة للتدهور.

---

[1] ابراش، ابراهيم: **علم الاجتماع السياسي**، مرجع سابق، ص 250.

[2] عليوة، السيد ومنى محمود، **مفهوم المشاركة السياسية**، مرجع سابق، ص 30.

ثالثاً: المهتمون بالنشاط السياسي: فهو يشتمل على الأفراد الـذين يصـوتون فـي الانتخابـات ويتابعون بشكل عام ما يحدث على الساحة السياسية.

رابعاً: ممارسو النشاط السياسي : ويشمل من تتوافر فيهم بعض الشروط الهامة مثل العضـوية في المنظمات السياسية، وحضور الاجتماعات السياسية بشكل متكرر والمشاركة في الحمـلات الانتخابية، إضافة للحديث في الأمور السياسية مع أشخاص خارج نطاق الدائرة الضيقة المحيطة بالفرد.[1]

6.2.2 مدى المشاركة السياسية

هناك مجموعة من العناصر يتوقف عليها مدى المشاركة السياسية للمواطن، وأول هذه العناصر هو مدى اهتمام المواطن بالدرجة الأولى، وطبيعة المناخ السياسي في المجتمع فكرياً ومادياً واجتماعياً ، ففي المجتمعات الغربية تعد المشاركة السياسية واجباً مدنياً على المواطنين، وكلما زادت المشاركة كان ذلك دليلاً على صحة المناخ السياسي وسـلامته، فضـلاً عـن أن المشاركة تعد أفضل وسيلة لحماية المصالح الفردية، وفي بعـض المجتمعـات تتمثـل أعلـى مستويات المشاركة في الانتخابات على الرغم من أن نتائج الانتخابات تختلف إلى حد بعيد مـن بلد لآخر.

أما المجموعة الثانية التي تؤثر على مدى المشاركة السياسية هي التعليم والمهنة والجنس والعمر ومحل الإقامة والشخصية والمحيط الثقافي، فكلما زاد مستوى التعليم زادت المشـاركة، كما أن المشاركين من الرجال هم أكثر من المشاركات من النساء، وكذلك المشاركين من سكان المدن هم أكثر من سكان الريف، وذلك لوجودهم في أماكن أكثر قرباً إلى موقع صنع القـرار، وأكثر تعرضاً للتأثر المباشر بالقرار السياسي من سكان الريف، وحتى عندما يكون الريف ساحة لممارسة نوع من المشاركة السياسية، فإن قرب هذه الساحة من المواقع الرئيسة لصنع القـرار يؤثر بشكل حاسم في حجم ومدى هذه المشاركة وفعاليتها واتساعها، ويمكـن اعتبـار قضـية

[1] معـن، علـي: النخبـة السياسـية، مجلـة النبـأ، العـدد 79، تشـرين الثـاني 2005، الـرابط الالكترونـي .http://www.annabaa.org/nbahome/nba79/007.htm

المشاركة الواسعة نسبياً في المقاومة الشعبية في بلعين ونعلين والمعصرة وكفر قدوم مثالاً على ذلك.[1]

وبشكل عام فإن مستويات المشاركة السياسية تزداد مع ازدياد الرغبة في التأثير على من يملكون السلطة السياسية، ومن ثم تكون محاولة استخدام طرق غير تقليدية للتأثير على السياسة العامة في شكل ما أطلق عليه الحركات الاجتماعية الجديدة وهي نوع من جماعات الضغط أو المصالح، ولكنها تعبر عن اهتمامات مختلفة وتعمل بطرق تختلف عن تلك التي ترتبط عادة بجماعات الضغط مثل الجمعيات والمؤسسات الأهلية.

7.2.2 قنوات المشاركة السياسية

يمكن تحديد جملة من أشكال وقنوات المشاركة السياسية وهي تنحصر فيما يلي:

1- المشاركة عن طريق الاقتراع المباشر في الانتخابات: وهي من أهم سبل المشاركة السياسية، وترتبط هذه العملية مباشرة بالديمقراطية التمثيلية التي تعني أن الشعب يمارس السلطة من خلال اختياره الحر المباشر لممثليه.

2- المشاركة عبر الاستفتاء الشعبي: وهذه طريقة تلجأ إليها السلطات للحصول على موافقة شعبية قبل تطبيق قانون أو إجراء تريد اتخاذه.

3- المشاركة عن طريق الاعتراض الشعبي: يعني حق المواطنين بالاعتراض على قانون صادر عن البرلمان وطرحه على الاستفتاء الشعبي.

4- المشاركة عن طريق الاقتراح الشعبي: حيث يتمتع الأفراد وفق الدستور بحق تقديم مشاريع قوانين أو أفكار يرون أنها تصلح لأن تكون قانوناً، ثم يقومون بعرضها على الجهات المعنية.

---

[1] شيخ علي، ناصر: **دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين**، مرجع سابق، ص 41.

5- المشاركة عن طريق المطالبة بإعادة الانتخاب، حين يعبر المواطنون عن اعتراضهم على انتخاب بعض النواب أو المسؤولين ،إذا ظهر الشك في نزاهتهم مثلاً ويتم ذلك من خلال الإجراءات القضائية القانونية المباشرة.

6- المشاركة عن طريق اللجوء لوسائل الضغط مثل ممارسة حق الإضراب أو القيام بالمظاهرات لأهداف سياسية، أو العصيان المدني، أوالمقاومة الشعبية.

7- المشاركة عن طريق جماعات الضغط : وذلك عندما لا تكون القنوات الرسمية للمشاركة السياسية فاعلة أو مجدية أو مؤثرة.

8- المشاركة عن طريق تنظيمات المجتمع المدني: كالجمعيات النسوية واتحادات الطلاب والنقابات والجمعيات الثقافية والدينية.

9- المشاركة عن طريق الأحزاب : التي تعد من ركائز الأنظمة الديمقراطية ومن أهم المؤسسات السياسية التي تمنح النظام السياسي صبغته الديمقراطية.

8.2.2 دوافع ومحفزات المشاركة السياسية

المشاركة السياسية عمل إرادي، وهي واجب وطني على كل البالغين العاقلين، إذ يمكن ذكر أهم الأسباب الدافعة للمشاركة السياسية وتتمثل فيمايلي:

- الدوافع النفسية: حيث يسعى المشارك سياسياً لإثبات وجوده، وتأكيد ذاته كإنسان حر الإرادة قادراً على اتخاذ موقف في موضوع سياسي له أهميته، فالمشاركة بالنسبة له تأتي لتمنحه نوعاً من الطمأنينة والثقة بالنفس.
- المشاركة كتعبير عن وعي سياسي: العديد من المشاركين السياسيين يتعاملون مع المشاركة السياسية كنوع من الواجب الوطني وكمسؤولية وطنية يجب أن لا يتقاعس المواطن الحقيقي عن القيام بها، فالمشارك هنا يربط بين الحقوق التي يحصل عليها لكونه جزءاً من المجتمع

وواجباته تجاه هذا المجتمع، وواجباته تجاه هذا المجتمع، وبالتالي يتعامل مع المشاركة كواجب وطني.[1]

- المشاركة السياسية كأداة للتعبير عن المطالب : وفي هذه الحالة قد تكون المطالب ذات صيغة نقابية أو سياسية أو اجتماعية، فالمشارك في استفتاء للرأي أو في انتخابات رئاسية أو في الانتماء لحزب سياسي، يكون لذلك تلبية مطالب يرى أنه بهذه المشاركة سيحققها.

- المشاركة بدوافع دينية أو عرقية: ويتجلى هذا النوع من المشاركة السياسية عند الحركات القومية والجماعات الدينية، فأفراد هذه الجماعات يجدون في المشاركة أداة فعالة لإظهار فكرهم القومي أو الديني، وإقحام حركتهم ضمن السياسة العامة للدولة.

- المشاركة السياسية خوفاً من السلطة: يوجد هذا النوع من المشاركة في بعض دول العالم الثالث، وخصوصاً لدى الشرائح التقليدية والأمية، فأفراد هذه الجماعات يرون المشاركة فيما تدعو له الدولة أمراً سلطوياً وأوامر صادرة من أعلى ما عليهم سوى الخضوع لها، وأن الاستنكاف عن المشاركة يعني تحدياً للسلطة، لهذا يسارعون للمشاركة بدافع الخوف.

- المشاركة السياسية طلباً لمنصب أو لموقع وظيفي أفضل: فالعديد من الشباب يجدون في السلطة ومؤسساتها موقعاً للعمل السياسي بحماسة حتى يتمكنوا من تحقيق طموحاتهم، إما بالوصول إلى البرلمان أو قيادة حزب من الأحزاب وحتى الوصول إلى الوزارة.

- المشاركة السياسية كسياسة دفاعية ضد خطر متوقع: قد يكون المواطن لا مبالياً سياسياً ، إلا أن أحداثاً تمر بها البلاد تهدد مصالحه أو قيمه أو معتقدات تدفعه للخروج من حالة اللامبالاة وينخرط في الحياة السياسية لمواجهة الخطر الداهم.

- المشاركة السياسية كمظهر من مظاهر التضامن العائلي أو القبلي: فالمشاركة لا تكون له أي ميول سياسية ولا يرغب في شغل أي منصب سياسي، ولا ينتمي لأية جماعة سياسية،

---

[1] ابراش، ابراهيم: **علم الاجتماع السياسي (مقاربة ابسمولوجية ودراسة تطبيقية على العالم العربي)**، مكتبة ومطبعة دار المنارة ، غزة ، 2001، ص 67.

ولكنه يشارك في الانتخابات مثلاً ، ليدعم أخاً له أو عماً أو قريباً ليضمن نجاحه وهذا النوع من المشاركة، يعد آنياً وظرفياً.[1]

9.2.2 أهمية المشاركة السياسية وأثرها

ترتبط أهمية المشاركة السياسية بتنامي السلوك الحضاري في المجتمعات التي تتجه نحو الديمقراطية، ويمكن القول إن المشاركة السياسية أصبحت ظاهرة عميقة متأصلة بالحياة السياسية، قوامها النضج الثقافي والسياسي، ومن خلال وجود حرية الاعتقاد والتفكير وحرية الرأي والتعبير للأفراد والقوى الاجتماعية والسياسية، بالإضافة إلى التنوع الحزبي واحترام الرأي والرأي الآخر ، فإنها تولد نوع من التعايش السلمي والمسالمة والتسامح بين الأفراد وقوى المجتمع، ويحق القول إن من هذا المنطلق أصبحت المشاركة السياسية مرادفة للديمقراطية.[2]

ترى الباحثة أن أهمية المشاركة السياسية تعود باعتبارها المحصلة النهائية لجملة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والمعرفية والثقافية والسياسية والأخلاقية في أي مجتمع، تتضافر هذه العوامل معاً في تحديد بنية المجتمع ونظامه السياسي وسماته العامة، وتحدد نمط العلاقات الاجتماعية والسياسية.

وتعد المشاركة السياسية مبدأ ديمقراطياً ومن أهم مبادئ الدولة الوطنية، بل معلماً رئيساً من معالم المجتمعات المدنية الحديثة التي يمكن من خلاله التمييز بين الأنظمة الوطنية الديمقراطية التي تقوم على المواطنة والمساواة في الحقوق والواجبات، من الأنظمة الاستبدادية الشمولية التسلطية التي تقوم على الاحتكار.

كما يمكن القول إن المشاركة تعود على المجتمع بعدة فوائد، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

---

[1] ابراش، ابراهيم: **علم الاجتماع السياسي (مقاربة ابسمولوجية ودراسة تطبيقية على العالم العربي)**، مرجع سابق، ص 87.

[2] لمين، محمد: ***إشكالية المشاركة السياسية وثقافة المسلم***، **مجلة العلوم الانسانية** ، جامعة محمد خيصر بسكرة الثاني عشر، نوفمبر ، 2007، ص 238.

- تحقيق مساهمة أوسع للشعب في رسم السياسات العامة وصنع القرارات واتخاذها وتنفيذها.
- إعادة هيكلة بنية النظام السياسي ومؤسساته وعلاقته بما يتلاءم وصيغة المشاركة الأوسع للشعب في العملية السياسية وفعاليتها.
- أضحت المشاركة أحد المعايير الرئيسة لشرعية السلطة السياسية في أي مجتمع.
- توفر الأمن والاستقرار داخل المجتمع.
- القضاء على الاستبداد والتسلط والانفراد بالسلطة.
- تمثل شرطاً أساسياً لتحقيق التنمية في المجتمع.
- تقوم بدور كبير في بناء وتحقيق الوحدة الوطنية بين الجميع.

وترى الباحثة أن المشاركة هي أبسط حقوق المواطنة حيث تمنح المواطن فرصة القيام بدوره في الحياة بكافة جوانبها، وهذا يفرض تعاونا بناء بين المواطن والمؤسسات الحكومية، وبالتالي إضفاء المصداقية والشرعية على النظام والهيئات الحكومية، كما ترى الباحثة أن المشاركة السياسية تتيح للمواطن معرفة المشاكل وطرق حلها وعرض حلولها وتقديم البرامج لذلك، وبالتالي تصبح صمام أمان حول القرار السياسي المتخذ نتيجة لإشراك المواطن فيه، واستعدادهم لتحمل نتائجه سلبا كانت أو إيجابيا، وسياجاً أمنياً للديمقراطية وعدم احتكار العمل السياسي لصالح فئة معينة، والتخلص من الانغلاق الحكومي الذي فيه الحكومة الطرف الوحيد المعبر عن العمل السياسي والأمر والنهي وإنجاز الأهداف.

10.2.2 خصائص المشاركة السياسية

هناك مجموعة من الخصائص للمشاركة السياسية التي تعتقد الباحثة أنها تدل على مستوى رقي وتقدم المجتمعات، عبر تعزيز وتوسيع حصيلة المشاركة السياسية، ويمكن الإشارة إلى أهم المحاور التي تتحدث عن خصائص المشاركة السياسية:

أ- المشاركة السياسية هي سلوك مكتسب، نتيجة تفاعل الفرد في المجتمع، وليست سلوكاً فطرياً يولد مع الإنسان.

ب- المشاركة السياسية هي سلوك إيجابي ، هدفه وغايته خدمة مصالح المجتمع العامة، كون الفرد جزء من المجتمع، وبالتالي يسعى الفرد لتقديم خدماته لأسرته الكبيرة نتيجة اقتناعه بما يفعل.

ت- تندرج عملية المشاركة السياسية في كافة مناحي الحياة، وتسعى لإشراك الأفراد في عملية التنمية الشاملة والمستدامة، مما يساعد على جعل كافة أفراد المجتمع شركاء في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ث- المشاركة حق وواجب لكل فرد في المجتمع، فهي حق لكل مواطن في ممارستها بكافة أشكالها، وبنفس الوقت واجب على الأفراد كون التخلي عنها يعني غياب البعد الإنساني للمنظومة الاجتماعية التي تحكم علاقات البشر والتي يتم ترجمتها عبر سلسلة متصلة من التفاعلات والعلاقات الإنسانية بأبعادها الفردية والجماعية، سعيا لتحقيق الرفاهية والكرامة الإنسانية لكافة المواطنين.

ج- المشاركة السياسية لا تحدد للأفراد والجماعات حدود جغرافية لممارستها.

ح- المشاركة السياسية هدف ووسيلة في ذات الوقت، فهي هدف كون المشاركة تعني مشاركة المجتمع في المسؤولية الاجتماعية اتجاه المجتمع، وتعتبر وسيلة كونها تسعى لتحقيق الحياة الديمقراطية عبر إشراك المواطنين في المهمات النهضوية للمجتمع.

خ- تساهم المشاركة السياسية في توافق الشرائح المجتمعية المختلفة على أهداف مشتركة ورؤية موحدة تجاه القضايا المجتمعية المصيرية.[1]

[1] عليوة، السيد ومنى محمود، **مفهوم المشاركة السياسية**، مرجع سابق، ص 4.

د- المشاركة السياسية هي سلوك تطوعي ناتج عن إرادة وشعور ذاتي من الأفراد اتجاه مجتمعهم وقضاياه.[1]

3.2 طبيعة العلاقة بين المقاومة الشعبية وترسيخ مفهوم المشاركة السياسية

إن طبيعة العلاقة بين المقاومة الشعبية والمشاركة السياسية هي علاقة طردية تتمثل في أن زيادة منسوب المشاركة السياسية للمجتمع بزيادة النشاط الشعبي، حيث أن المقاومة الشعبية تمثل أحد أبرز أركان المشاركة السياسية للمجتمع خصوصاً التي ما زالت تحت الاحتلال، كما تعد نشاطات المقاومة الشعبية وسيلة لترسيخ المشاركة السياسية من خلال ما تقوم به لحشد طاقات المجتمع وتوجيهه نحو هدف وطني يتمثل بمقاومة المحتل، إضافة لتوحيد الصف الداخلي من خلال الالتفاف الجماهيري نحو القضية الوطنية ودعمها، والقيام بالنشاطات الوطنية، وبهذه الصورة تكون طبيعة العلاقة بين المقاومة الشعبية والمشاركة السياسية.

يعتقد البعض أن التأسيس لواقع يستوعب قيم المشاركة السياسي يبدأ بعد إنهاء الاحتلال، وبعد القضاء على مظاهر الاحتلال، أو ربما بعد تأسيس إدارة حكم ذاتي مؤقتة، وفي هذا الاعتقاد مغالطة، بحيث يتم تجذير قيم المشاركة السياسية أثناء ممارسة أنشطة المقاومة الشعبية في الميدان، وأثناء تشكيل الهيئات واللجان المشرفة على قيادة أنشطة المقاومة الشعبية، بحيث تبرز مظاهر المشاركة السياسية أثناء تبادل المناصب القيادية في الأنشطة المقاومة للاحتلال.

ولابد أن يظهر طابع المشاركة السياسية أثناء صياغة البرامج والمشاريع الوطنية، لأن بناء منظومة المشاركة السياسية تحتاج لقاعدة صلبة، عمادها تبادل المشاركة السياسية خلال رحلة العناء والمشقة في مراكز التحقيق وأقبية السجون والمعتقلات، وفي ميادين العمل الثوري والنضالي.

تعد ممارسة العمل المقاوم الواعي والفاعل أحد أبرز أشكال المقاومة الشعبية ، بحيث يحمل المقاوم فكراً ومنهجاً مستنيراً، ويحمل تصور ناضج لمرحل ما بعد رحيل المحتل، ويشمل

[1] الباز، داود: **حق المشاركة في الحياة السياسية**، مرجع سابق، ص 15

ذلك تأسيس منهج واضح حول إدارة مؤسسات البلاد بعد رحيل المحتل، وأهم خطوة نحو ذلك الإيمان بقيم الشراكة السياسية، وتقبل التعددية السياسية، وهي عماد بناء أي دولة حديثة، فمجمل التجارب النضالية التي فشلت بعد الاستقلال هي التجارب التي أخفقت في تأسيس منهاج أساسه المشاركة السياسية، وفشلت في تعميق قيم المشاركة السياسية في داخل الأطر العامة والهياكل والمؤسسات الإدارية، حتى أن نفس الأحزاب المقاومة التي حكمت بعد رحيل المحتل فشلت في تحقيق قيم المشاركة داخل نفس الحزب الحاكم، فلذلك مجمل تلك التجارب الحزبية تحكم من كهول عجزة، ويشوب تلك الأحزاب وشائج وتكتلات عمادها الشللية.

الفصل الثالث

دور المقاومة الشعبية
في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي

الفصل الثالث

دور المقاومة الشعبية في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي

1.3 ظاهرة العمل الجماهيري (المقاومة الشعبية والمقاومة المسلحة)

على امتداد التاريخ البشري تطورت الأساليب العنيفة لتسوية النزاعات بين المجتمعات البشرية، وعلى النقيض من ذلك ظلت الأساليب الشعبية كتقنية غير مطورة. وفي هذا الصدد يمكن ملاحظة آثار التقدم الهائل في قدرة البشرية على استخدام الأساليب العنفية، أو التهديد باستخدامها، في مختلف جوانب النشاط الاجتماعي سواء أكان على مستوى العلاقة الخاصة بين فردين، أو كان على مستوى العلاقة بين التكتلات الدولية المعاصرة. ويمكن ملاحظة انعكاسات هذا التقدم في الأشكال المختلفة التي تتخذها الأساليب العنفية لتسوية النزاعات، بدءًا من الحرب النظامية ومرورًا بحرب العصابات والقمع والإرهاب الفردي وإرهاب الدولة إلى آخر السلسلة وصولاً حتى مستوى العنف ضمن الأسرة[1].

لقد كان العمل اللاعنفي طوال التاريخ البشري المكتوب، هامشيًا من جهة، وطاقة مهملة وعفوية مرتبطة بالصدف التاريخية من الجهة الأخرى[2]. في المقابل حظيت غالبية الأساليب العنفية باهتمام كبير وعلى مختلف الصعد. ففي ظل تطور العمل العنيف طوال التاريخ البشري تم تناقل الخبرات والدروس المستخلصة من الحروب والمعارك وتطورت عبر ذلك علوم الاستراتيجية وفنون التكتيك وأساليب التخطيط وأدوات تحسين الآراء.

من الناحية التاريخية لقد تلازم العنف واللاعنف، وبرزا كأسلوبين متناقضين أحيانًا، ومترابطين أحيانًا أخرى في مواجهة نزاعات قائمة، إلا أنه من المؤكد أن اللاعنف هو الأسلوب الأكثر انتشارًا في الماضي كما هو في الحاضر، ولعل ذلك مرتبط بقدرة البشرية على البقاء وتحاشيها الفناء عبر اللجوء المستمر إلى العنف لتسوية كل مشكلة تعترضها[3].

---

[1] شارب، جين: **أعمال الاحتجاج والإقناع**، بيروت، حركة حقوق الناس، 1997، ص: 21.

[2] المرجع السابق، ص: 24.

[3] القشطيني، **نحو اللاعنف المقاومة الشعبية الشعبية عبر التاريخ**، مرجع سابق، ص: 39.

وعلى الرغم من أن عددًا كبيرًا من الحركات الجماهيرية قد فشلت في تحقيق أهـــدافها المعلنة إلا أن قيامها، والنجاحات التي حققها البعض منها، كان أحد مصادر التغيرات السياســـية الاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها بلدان كثيرة. فعبر مثل هذه الحركـــات الجماهيريـــة يقـــدم التاريخ البشري المعاصر أمثلة بارزة على الإمكانيات الواسعة التي يتيحها النضال الجمـــاهيري وخاصة حين تكون الجماهير ضعيفة وفي مواجهة عدو مسلح وقمعي وقادر على البطش.

لقد تعددت المصطلحات المعبّرة عن العمل الجماهيري، إذ إنه لم يتفق الباحثون حـــول تسمية واحدة لهذا المفهوم وذلك لاختلاف اللغات وتعاطي الباحث. فالعمل الجماهيري كما ورد في كتاب المقاومة الشعبية الشعبية للباحث عبدالهادي خلف يعني "الدفاع اللاعنيـــف أو الـــدفاع المدني أو المقاومة الشعبية أو المقاومة الشعبية الشعبية"[1]. ويعود الاستخدام المتنوع لمثل هـــذه التسميات في أحد جوانبه إلى فلسفة اللاعنف المستوحاة من تراث المهاتما غاندي في نضاله مع السود في جنوب أفريقيا، كما أن "استخدام النضال المطلبي" بأشكاله المختلفة وخاصة من طرف التجمعات والاتحادات العمالية النقابية" ساهم في وجود معايير مختلفة للعمل الجماهيري[2].

إن بداية العمل الجماهيري تتطلب إدراكًا عاليًا لحتمية تعلم الجمـــاهير مـــن خبراتهـــا وتجاربها الذاتية، وهذا بالتأكيد ليس معناه أن يتم ترك الجماهير تعلم نفسها بنفسها أو تقبل بمـــا يصدر عنها، بل هي عملية متبادلة من فعل وردود فعل، مع حضور دور العلم والنظريـــة فـــي ذلك. فقيادة الجماهير التي تعد ضمان الأمان لاستمرارية عطائها، تعني الوصول بها من خلال تجاربها إلى النتيجة التي وصلت إليها القيادة بفضل العلم الثوري أو النظرية الثورية، لا التعالي على الجماهير بهذا العلم.

فالقيادة "ليست مجرد وصول شخص أو مجموعة إلى موقع القيادة"، بل إن هذا يعني أن الشعب هو الذي يعطي القيادة هذه الصفة بموافقته عليها وعلى أدائها وعلى مضمون عملها في

---

[1] حسنين، إمام: **الإرهاب وحروب التحرير الوطنية**، القاهرة: دار المحروسة للطباعة، الطبعة الأولى، 2002، ص: 39.

[2] خلف، عبد الهادي: **المقاومة الشعبية الشعبية:"مدارس العمل الجماهيري وأشكاله"**، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربيـــة، الطبعة الأولى، 1988، ص: 66.

إطار تحقيق الهدف الذي أقرته الجماهير، وبذلك تستحق القيادة شرعيتها وسلطة قرارها من التزام الجماهير بها شكلاً ومضموناً وأهدافًا[1]. فقيادة الجماهير، هي تلك التي تستطيع أن تعمل على تجميع الجماهير حولها وحول رمز سيادتها سواء أكان علمًا أو هدفًا من خلال حركة نضالية تقوم على المصداقية والوفاء والالتزام.

وتعد خبرة الجماهير هي المعيار الصادق لفحص صلاحية الشعار أو التنظيم. وإذا فشل الشعار في مرحلة نضالية، لا يعني ذلك عجز وفشل الجماهير، فالقيادة التنظيمية لهذه الجماهير عليها أن تكون على علم بكيفية الوصول إلى عقلية الجماهير بدلاً من اتهام الجماهير والتنديد بها. وعند الحديث عن توعية الجماهير، لابد من التطرق إلى النظرية الثورية التي هي حصيلة لتجارب وخبرات الشعوب، فالتوعية الجماهيرية على المدى البعيد تعني نقل الجماهير من مرحلة الفهم إلى مرحلة أكثر تقدمًا، بحيث تضمن استمرار قدرة الجماهير على مواجهة الأزمات وتحمل النتائج. فالوعي الجماهيري يعتمد على الفهم العميق والحقيقة، ذلك أنه بالحقيقة وحدها يمكن كسب ثقة الجماهير، فقد تخدع القيادة جماهيريًا بعض الوقت. فإذا ما اعتمدت القيادة الجماهيرية على أسلوب إطلاع جماهيرها على الحقيقة، مهما تكن سلبية، فهذا يعني ضمان توعية الجماهير بأخطائها[2].

وعلى غرار ذلك، قد يتساءل البعض حول الانتفاضة الفلسطينية ومدى ارتباطها بنظرية عمل جماهيري تقوم على المعرفة والحقيقة والوعي، والتي يفترض أن تكون مصدر إلهام وهادياً لسلوك الجماهير الفلسطينية، وموائمة وسائلها المستخدمة مع الواقع. فمن المعلوم أن العمل الجماهيري يهدف إلى تعبئة وتحريك الجماهير لتحقيق أهدافها، فالتحرك الجماهيري يحتاج إلى التعبئة للعمل المباشر، أي الانتقال بالجماهير من مرحلة سلبية إلى معركة إيجابية من أجل التغيير. والتوعية تخلق الاقتناع بضرورة التغيير، أما التعبئة والتحريك فهما تحويل الاقتناع إلى عمل، ويهدفان إلى القضاء على السلبية المعادية التي تأتي نتيجة سوء الظن الموروث بكل

---

[1] الحسن، خالد: **الثورة الشعبية، لماذا؟ وكيف؟ وإلى أين؟**، تونس: مطبعة الشرق التونسية للتوزيع، 1988، ص9.

[2] المرجع السابق، ص: 13

ما يصدر عن الأحزاب والفصائل بفعل التجربة التاريخية والنكسات والأزمات التي مرت على الشعب وتراكمت في وعيه وذاكرته.

وأيضًا القضاء على السلبية المؤيدة التي تقوم على فقدان الثقة بالنفس لدى قطاع من الجماهير، والاتكال المطلق على قدرة القيادة والتنظيم الجماهيري على إنجاز كل شيء، والإيمان المسبق بأن السياسة والعمل للسياسيين وليس معنيًا به كل الجماهير، ولكي تصل الجماهير إلى فرصة المشاركة الفعالة، لابد من أن تتحول الأهداف من شعارات غامضة غير محددة إلى برنامج عمل واضح يقسّم إلى إنجازات بسيطة يقتنع كل مواطن بقدرته على تحقيقها[1]. وهنا لابد من احترام رأي الجماهير والاستماع لكل ما تبديه من ملاحظات والرد عليها أو الاستفادة منها أو إشعارها بأن رأيها قد لاقى اهتمامًا، أو أنها قادرة على توجيه القيادة، يدفعها لمزيد من المشاركة الفاعلة[2].

2.3 المقاومة الشعبية محدداتها ومرتكزاتها

في تحليل المقاومة الشعبية انطلق جين شارب من مبدأ أساسي وهو الافتراض السياسي الرئيسي للعمل اللاعنفي، والذي عبر عنه بما يلي:

"الناس لا يفعلون دائمًا ما يُقال لهم أن يفعلوا، وأحيانًا يفعلون أشياء كانت قد حظرت عليهم. وعندما يرفض الناس تعاونهم ويوقفون مساعدتهم ويمنعونها ويعبرون عن عصيانهم وتحديهم، فإنهم ينكرون على خصومهم المساعدة البشرية الأساسية، فإذا فعلوا ذلك، وبالأعداد الكافية، ولفترة طويلة كافية، فإن تلك الحكومة أو الجهاز السلطوي لن يكون له السلطة بعد ذلك[3].

---

[1] صايغ، يزيد: **الكفاح المسلح والبحث عن الدولة، الحركة الوطنية الفلسطينية 1949-1993**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الأولى، 2002، ص: 13.

[2] المرجع السابق، ص: 15.

[3] شارب، جين: **من الدكتاتورية إلى الديمقراطية، إطار تصوري للتحرر**، ترجمة خالد عمر، القدس: المركز الفلسطيني لدراسات اللاعنف، 2003، ص: 23.

أما "جان مولّر" يرى بأن الخطوة الأولى باتجاه العمل اللاعنفي تبدأ من التربية الاجتماعية والثقافية للمجتمع الذي يثقل كواهلنا منذ قرون بموروث ثقافي يمجد العنف ويمنحه من الفضائل مثل الشجاعة والجرأة والتضحية...بحيث بدأ العنف في وعينا الباطني ومخزوننا الثقافي فضيلة، فيما بدا اللاعنف نفيًا لهذه الفضيلة. من هنا فإن أولى الأولويات لناشطي اللاعنف العمل في واقعهم الاجتماعي لإحداث تغيير مفاهيمي للاعنف. وعليه فإن المقاومة الشعبية ليست مفهومًا سطحيًا، كما قد يظن البعض للوهلة الأولى، أو كما يحلو للبعض أن يصوره، بل هي نضال له فلسفته واستراتيجياته وآليات عمله المتعددة والمعقدة، حيث يؤكد شارب في موقع آخر على أن النضال اللاعنيف أكثر تعقيدًا من العنف، ويستخدم أساليب أكثر تنويعًا، حيث يستخدم الأسلحة النفسية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمواطنين ولمؤسسات المجتمع. ويُطلع على هذه الأساليب الاحتجاج والإضراب واللاتعاون والمقاطعة وسلطة الشعب[1].

فالعمل اللاعنفي هو مصطلح عام ويشمل عددًا كبيرًا من أساليب الاحتجاج التي في جميعها يدير النشيطون الصراع عن طريق أن يفعلوا، أو يرفضوا أن يفعلوا، أشياء محددة بدون استعمال العنف المادي. ولذلك فالعمل اللاعنيف كأسلوب، ليس أمرًا سلبيًا، إنه ليس اللاعمل بل هو العمل اللاعنيف، فهو ليس محاولة لتجنب أو تجاهل الصراع، بل هو الاستجابة لمشكلة العمل بفاعلية في السياسة، وخاصة كيفية استخدام القوة بصورة فعّالة. بل إن العمل اللاعنفي يهدف إلى خلق النزاع وإيقاظ العدوانية لدى المظلومين. حيث إن قدرة الناس على الرضوخ غالبًا ما تكون أكبر من قدرتهم على العصيان. والنزاع ينعدم عندما يرضخ العبد لسيده، فالنزاع يبدأ من اللحظة التي يدرك العبد فيها حقوقه ويتحرك للمطالبة بها[2].

ويؤكد "شارب" على أن الشعوب في اختيارها للمقاومة الشعبية ورفضها للعنف، إنما تنطلق إلى ذلك من خلال رؤية مفادها أن خيار استخدام العنف مهما كانت حسناته، يعكس بوضوح أمرًا واحدًا وهو أن اللجوء إلى وضع الثقة في أساليب العنف إنما يعني استخدام أسلوب

---

[1] مولر، جان ماري: **معنى اللاعنف**، ترجمة انطوان الخوري، بيروت: مركز اللاعنف وحقوق الإنسان، 1995، ص: 15.

[2] المرجع السابق، ص: 18.

للنضال يتميز الطغاة دائمًا بالتفوق فيه. ويؤدي إلى تحييد الغالبية الساحقة من أفراد الشعب من الصراع، إذ إن من يمارسون العنف بإطلاق الرصاص وتفجير القنابل هم أقلية صغيرة في معظم الأحوال عند مقارنتهم بالمجموع الكلي للشعب. ولكننا جميعًا، وربما بدون استثناء، نمارس العنف في حياتنا اليومية ضد تعسف السلطة أو الحكم الأجنبي. نحن نفعل ذلك بتذمرنا وانتقادنا وسخريتنا بالسلطة. وبتحدينا لأوامرها المجحفة. وإصرارنا على مخالفة أنظمتها وقوانينها الظالمة. وأخيرًا باشتراكنا بعمليات اللاعنف المباشرة كالإضرابات. ولا يؤتي ذلك أكله إلا حينما يتم بشكل منظم وفق استراتيجية نضالية توحد كافة الجهود باتجاه هدف واضح ومحدد[1].

ويتطلع العمل اللاعنفي إلى استنفاذ كافة وسائل الإقناع الممكنة، لينتقل نحو اللجوء إلى وسائل الضغط والإكراه التي بإمكانها إجبار الخصم على الاستسلام لوضع حد نهائي لظلمه. سعيًا لتوفير الفرص للمحبة والحقيقة، وهذا يتطلب تناغمًا عميقًا بين الوسائل المستخدمة والأهداف المنشودة، والسير في اتجاه العدالة، والابتعاد عن الانتقام وإقصاء الآخر. إضافة إلى سحب الذرائع التي تبرر عنف الخصم. ولضمان نجاح هذا التحرك اللاعنفي لا بدّ للحركة الشعبية من امتلاك مشروع سياسي محدد، وإعداد خطة استراتيجية للتحرك، ووضعها موضع التنفيذ، والقدرة على التحليل الدقيق للواقع السياسي والاقتصادي والتغطية الإعلامية المستمرة للعمل. ويُطلق "جين شارب" على المقاومة الشعبية تسمية "التحدي السياسي"، ويرى أن التحدي السياسي، مثله مثل القدرات العسكرية، يمكن توظيفه في خدمة أنواع مختلفة من الأهداف تمتد من بذل الجهود للتأثير على الخصوم إلى العمل من أجل خلق ظروف ملائمة لحل سلمي للنزاع[2].

كما أكدّ جان مولّر على أنه قبل التحرك اللاعنفي لا بد من صياغة استراتيجية تراعي التسلسل المنطقي للعمل بدءًا من تحليل الوضع المحيط، وتحديد الأهداف، وإجراء مفاوضات مع الخصم لتحقيق الأهداف، وفي حال فشل المفاوضات، يجب فضح الاحتلال أمام الرأي العام

---

[1] شارب، جين: **كفاح اللاعنف**، ترجمة أحمد العلي، القدس: المركز الفلسطيني لدراسات اللاعنف، د.ت، ص: 15.

[2] Peretz, Don, **Intifada: The Palestinian Uprising**, boulder: westview press, 1990.

وتهيئته لدعم الاحتجاجات والإضرابات والمظاهرات والمشاركة فيها...كل ذلك يترافق مع جولات متتابعة من المفاوضات، التي في حال فشلها، توجه المقاومة الشعبية إنذارها الأخير بالتحرك باتجاه العمل اللاعنفي المباشر للدخول في المواجهة الشعبية من عدم تعاون مع الخصم، وإعلان الإضراب العام، ومقاطعة الخصم على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والدخول في عصيان مدني، ورفض دفع الضرائب، وإعلان الإضراب المفتوح عن الطعام، والنزول إلى الشوارع والاعتصام، وسد الطرقات، والتسيير الذاتي المدني من خلال تطبيق تعليمات المقاومة من قبل الموظفين العموميين، وصولاً إلى تأسيس حكومة رديفة وسلطة بديلة يخضع المواطنون لها كبديل عن سلطة الخصم. إذ إن النضال اللاعنفي يعمل من خلال إحداث تغييرات في القوة ، فالقوة النسبية والقوة المطلقة لكل طرف من الأطراف المتنازعة، خاضعتان لتغيرات دائمة وسريعة[1].

وعلى صعيد الخسائر في صفوف المقاومين، تشير السجلات التاريخية إلى أنه على الرغم من وجود إمكانية لوقوع ضحايا من القتلى والجرحى أثناء التحدي السياسي، إلا أن عدد الضحايا يكون أقل بكثير من استخدام الحرب العسكرية، كما أن النضال اللاعنيف لا يساهم في تأجيج دورة القتل والممارسات الوحشية التي لا تنتهي. على أنه لا بدّ من التأكيد هنا على حقيقة هامة مفادها أن النضال اللاعنيف، من غير المستبعد، بل من المتوقع، أن يقابل بقمع جدي من الخصم. ويُعد اللجوء إلى القمع العنيف في واقع الأمر، دليلاً قويًا على أن الفعل اللاعنيف يمكن أن يُهدد تهديدًا عنيفًا للنظام القائم. ويُعد بالتالي تأكيدًا لمدى قوة اللاعنف. ومن خلال الرد على القمع باللاعنف بدلاً من استخدام العنف المضاد، ويمكن أن تثبت حركة اللاعنف، أن قمع الخصم عاجز عن إلقاء الرعب في قلوب المواطنين. وفي مواجهة القمع، ينبغي للمكافحين المنخرطين في حركة اللاعنف أن يصمدوا، وأن يرفضوا الخضوع أو التراجع، وأن يتحدّوا هذا

[1] مولر، جان ماري: **استراتيجية عمل اللاعنيف**، ترجمة انطوان طوق، بيروت: حركة حقوق النـاس، الطبعة الأولى، 1999، ص: 203.

القمع. ومن شأن هذا الموقف، أن يجنب الحركة الوقوع في فخ الانجرار وراء محاربة الخصم بالسلاح الذي يحدده هو والذي يتفوق فيه[1].

كما أن قمع الخصم لحركة المقاومة الشعبية يمكن أن يكون ذا فائدة كبيرة إذا ما أُحسن استخدام نتائجه من المقاومين، فهو يؤدي إلى إثارة التعاطف والتأييد ويزيد من أعداد المنضوين في المقاومة، ويعمّق الشرخ في أوساط الخصم، ويدفع فريقًا منهم باتجاه النظر إلى المآسي وتغيير آرائهم والاعتراف بشرعية مطالب المقاومين. فيما يساهم استخدام العنف من قبل المقاومين اللاعنيفين إلى توحيد صفوف الخصم لدعم القمع. ويحرمها من المتعاطفين من الجهة المعادية، إذ إن العنف يضطر هؤلاء إلى الخيار بين السكوت أو خيانة شعبهم. كما يساهم النضال اللاعنفي في إثارة التأييد والتعاطف الدولي[2].

بعد استعراض محددات ومرتكزات المقاومة الشعبية يمكن أن نخلص إلى أن المقاومة الشعبية لا تعني على الإطلاق السلبية ولا الاستسلام أو الخضوع أو الجبن، فالنضال اللاعنيف هو في جوهره استبدال الاستسلام والخضوع بالفاعلية والتحدي والنضال. كما أن الحملة الشعبية حتى لو فشلت في تحقيق أهدافها، فإنها لا تخلف وراءها الكثير من الخسائر والآلام، على أن الحملات العنيفة تترك وراءها دائمًا، سواء فشلت أو نجحت، عبئًا ثقيلاً من الويلات المتمثلة بالثكالى واليتامى والأرامل والمقعدين والمشردين، ناهيك عن الدمار والخسائر المادية[3].

3.3 المقاومة المسلحة محدداتها ومرتكزاتها

يقول الباحث "عبدالهادي خلف": "في حالة صراع (اعتيادي) بين طرفين متكافئين، فإنه من الممكن تصور أن المُحصلة ستكون لصالح الطرف الأكثر قدرة على توظيف فعّال وعقلاني لجميع مصادر قوته، بما في ذلك أدوات خوض الصراع وأساليب إدارته والقدرات المادية

---

[1] كنغ، مارتن لوثر: **قوة المحبة**، ترجمة انطوان الخوري، بيروت: حركة حقوق الناس، الطبعة الأولى، 1998، ص: 175.

[2] المرجع السابق، ص: 177.

[3] القشطيني، **نحو اللاعنف**، مرجع سابق، ص: 28.

الفعلية والمحتملة والعمق الاستراتيجي"[1]. كما تحدث الدكتور "عبدالوهاب الكيالي" في "الموسوعة السياسية" عن الانتفاضة المسلحة كأحد مظاهر العمل الجماهيري أنها: "الفعل الجماهيري المباشر المتسم بالعنف، الذي ينشأ عن بلوغ التناقضات الاقتصادية والاجتماعية أو القومية ذروتها، وتوفر وضعًا ثوريًا يهيئ لها التحرك ضد سلطة الطبقة الحاكمة أو ضد المستعمر"[2].

فيما ميزت الأمم المتحدة ما بين حق الشعوب في المقاومة والكفاح المسلح المشروع، وما بين ممارسات واعتداءات وأعمال العنف التي تمارسها سلطات الاحتلال الأجنبي أينما كانت، وكذلك ما بين حركات التحرير الوطني في النضال واستخدام كافة الوسائل والأساليب المتاحة لديها من أجل نيل الحرية والاستقلال، وما بين أعمال العنف والإرهاب التي تقوم بها جماعات أو دول أو يقوم بها أفراد

تعد المقاومة حقاً مشروعاً يتمتع به كل شعوب العالم في حالة تعرضه لاحتلال خارجي ويسند ذلك إلى معظم القرارات الدولية، لأن الوضع هنا متعلق بالدفاع عن النفس والحفاظ على سيادة الدولة عندما تنتهك، وحقوق الشعب عندما تتعرض للاغتصاب، هذا الحق في فترات الحكم الاستعماري لم يتم الإشارة له، لأن الدولة الاستعمارية آنذاك مسيطرة على شعوب العالم الفقيرة ومستغلة خيراتها وقاهرة لإرادتها، لكن على الرغم من ذلك برزت صيحات متفرقة تطالب بحق الشعوب بتقرير مصيرها وإنهاء حالة استعمار البلدان للشعوب المستضعفة، منها ما جاء في ميثاق الأمم المتحدة الصادر عام 1945 في مادته الأولى الفقرة الثانية، والمادة الخامسة والعشرين اللتان تشيران إلى إنماء العلاقات الودية بين الدول على أساس المبدأ الذي يقتضي بأن الشعوب متساوية، ويجعل لها حق تقرير مصير، كذلك ما جاء في مؤتمر باندونغ للدول الأفريقية والآسيوية لعام 1955، الذي أشار إلى الاعتراف بحق تقرير المصير وتأييد قضية الحرية والاستقلال للشعب، ثم بعد ذلك صدور قرار الأمم المتحدة رقم (1514) في 1960/12/14 الخاص بمنح الاستقلال للشعوب والأقاليم المستعمرة، وتلته أيضًا قرارات

---

[1] خلف، عبد الهادي: **المقاومة الشعبية الشعبية:"مدارس العمل الجماهيري وأشكاله"**، مرجع سابق، ص: 19.

[2] الكيالي، عبد الوهاب وآخرون: **موسوعة السياسة**، بيروت: المؤسسة العربية للنشر، الطبعة الأولى، 1989، ص: 384.

متشابهة أهمها القرار رقم (2625) الصادر في 1970/11/24 الذي أقر مبدأ حق الشعوب بتقرير مصيرها[1].

ويعد القرار رقم 3034 الخاص بقانونية الكفاح من أجل التحرير أول قرار يصدر عن هيئة الأمم المتحدة وذلك بتاريخ 1972/12/18 . حيث أكد القرار على حق تقرير المصير للشعوب تحت الاستعمار وأنظمة التمييز العنصري وأنواع السيطرة الأجنبية، ومساندة حركات التحرير من خلال الاعتراف بشرعية نضالها، والمتمثل في النص: "إن الجمعية العامة تؤكد من جديد على الحق الراسخ لجميع الشعوب التي ما تزال رازحة تحت نير الأنظمة الاستعمارية أو العنصرية والأشكال الأخرى للسيطرة الأجنبية في تقرير المصير وفي الاستقلال"[2].

كما جاء قرار الأمم المتحدة رقم 3314 بتاريخ 1974/2/14 تاكيداً على القرارات التي شرّعت فيه النضال الوطني المشروع للشعوب المحتلة، حيث جاء فيه: "يحق للشعوب الرازحة تحت نير الاحتلال الأجنبي أن تمارس الكفاح المسلح من أجل حريتها واستقلالها وحقها في تقرير المصير"[3].

وبذلك أصبحت الدول المستعمَرة تمتلك الشرعية القانونية التي منحتها لها القرارات الصادرة عن المنظمة الدولية (الأمم المتحدة) في مقاومتها للاحتلال، وهذه المقاومة أخذت أشكالاً متنوعة منها المقاومة الشعبية الشعبية، والمقاومة المسلحة، ويشار إلى أن المقاومة بكل أنواعها ومضامينها، لكي تكون مقاومة مشروعة، حسب قرارات وقواعد القانون الدولي، ينبغي أن يتوفر فيها مجموعة شروط أهمها[4]:

---

[1] شعبان، عبد الحسين: **مدخل القانون الدولي وحقوق الإنسان**، القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2002، ص: 105.

[2] خلف، نديم: ***جدلية الإرهاب بين الطروحات الغربية والإسلامية***، **مجلة العلوم السياسية**، العدد (26)، 2002، ص: 162.

[3] عماد، عبد الغني: ***المقاومة والإرهاب في الإطار الدولي لحق تقرير المصير***، **المستقبل العربي**، العدد (275)، كانون أول 2002، ص: 16.

[4] عبدالعزيز عمر، **دراسات في تاريخ العرب الحديث والمعاصر**، بيروت: دار النهضة للطباعة والنشر، 1980 ص:421.

- أن تكون هناك حالة احتلال فعلي، ووجود لقوات الاحتلال داخل الأراضي المحتلة.
- أن يقوم بأعمال المقاومة أفراد من الشعب المحتلة أراضيه.
- أن تتم أعمال المقاومة ضد قوات الاحتلال العسكرية فقط.
- أن تكون أعمال المقاومة داخل حدود الأراضي المحتلة وليس خارجها.

ولكن من المهم تمييز نشاطات الكفاح المسلح عن الجرائم الإرهابية والحق في المقاومة وتقرير المصير وفقًا لمبادئ القانون الدولي، غير أن ذلك لا يسمح مطلقا لتفسير الانتهاكات التي تقوم بها بعض الميليشيات والعصابات على اعتبار أنها أعمال مقاومة لمخالفتها للاتفاقيات والمواثيق الدولية. فالاعتراف بشرعية المقاومة في القانون الدولي لا يتضمن حتمًا الاعتراف بشرعية نشاطاتها، لا سيما تلك التي تتعلق بقتل المدنيين وخطفهم وتدمير الممتلكات، وكل ذلك يعد ضمن العمليات الإرهابية[1].

وهنا يجب الانتباه إلى أن تجاهل حركات المقاومة للتحولات والمتغيرات على الساحة الدولية قد يسهم في عزلتها، ويشدد الخناق عليها وضربها بالقوة، فالزمان والمكان من أهم الاعتبارات التي يجب أن تأخذها المقاومة بعين الاعتبار، لتحافظ على شرعية نضالها، وتفويت الفرصة على أية محاولة للمس بها وتحريض المجتمع الدولي عليها. خاصة في ظل الأحداث الكبرى التي أسهمت في تعميق الجدل حول مفهوم الإرهاب ومفهوم المقاومة وهي انحياز الولايات المتحدة الأمريكية، وحرب الخليج، واحتلال العراق، وانهيار المعسكر الاشتراكي، وظهور العولمة كشكل امبريالي متطور، وتفجيرات نيويورك.

فالمقاومة حق لكل الشعوب، ولكن ممارسة هذا الحق، يحتاج إلى حذر، كي لا يشوه عدالة القضية، ويفقدها معناها، فقد أثبتت تجارب حركات التحرر الوطني عبر التاريخ، أن كثيرًا من الحقوق الوطنية حتى السامية منها، يخسرها أصحابها وتفقد مصداقيتها إن لم يتم التعامل

[1] سلامة، نوح: **نحو طريقة جديدة في التعامل مع النزاعات**، بيت لحم: المركز الفلسطيني لدراسات اللاعنف، 1996، ص: 18.

معها بعقلانية، وضمن رؤية شمولية تربط ما بين العقل والهدف والوسيلة وردود الأفعال المحلية والدولية[1].

وهذا يؤكد أن التنافس بين العنف واللاعنف، بين الكفاح المسلح والمقاومة الشعبية للسيطرة على مجريات العمل المقاوم من جهة، وعلى وعي الجماهير من جهة ثانية، يتوقف على عوامل موضوعية تكمن في النفسية الاجتماعية، إلى جانب عوامل ذاتية تكمن في معرفة قادة العمل المقاوم بالأسلوب الصحيح للاقتراب من الجمهور وفهم نفسيته والتفاعل معها أو تغييرها بغية اختيار الأنجح من وسائل النضال للوصول إلى التحرر من الاحتلال[2].

5.3 أهمية المقاومة الشعبية في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي

طبيعة الصراع وتاريخه

يعود هذا الصراع إلى أكثر من مائة عام، حيث بدأت فكرة الاستيطان اليهودي لفلسطين من قبل المجموعات الصهيونية المهاجرة من دول أوروبا وروسيا باتجاه الأراضي الفلسطينية، حيث أقيمت أول مستوطنة لليهود في فلسطين باسم ريشون ليتسيون، على القرية العربية الفلسطينية عيون قارة، إضافة الى مستعمرة بيتاحتيكفا التي أقيمت على أراضي قرية ملبس الفلسطينية.[3]

وجسد هيرتسل ذلك في المؤتمر الصهيوني الأول عام 1897 في بازل في سويسرا حيث أكد على ضرورة استعمار فلسطين وتشجيع هجرة اليهود إليها، [4] بعد أن أنجزت الحركة الصهيونية هدفها الأساسي في إقامة وطن قومي لليهود في غلسطين – متسلحين بأسطورة الشوق إلى صهيون التي ارتكزت على وعد الرب لإبراهيم في أرض الميعاد وأن اليهود شعب

---

[1] ياهوف، دار: **طهارة السلاح أخلاق وأسطورة**، ترجمة جوني منصور، فلسطين: المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية، 2004، ص: 13.

[2] مضية، سعيد: ***نضال اللاعنف، انسجام الوسيلة مع الهدف***، **رؤية**، العدد (16)، 2002، ص: 177.

[3] الكيالي، **موسوعة السياسة**، مرجع سابق، ص: 347.

[4] الكيالي، **تاريخ فلسطين الحديث**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الحادية عشر، 1995، ص: 30.

الله المختار – والتي قامت بشكل عملي من خلال وعد بلفور عام 1917 والكتاب الأبيض الأول عام 1922، ومن خلال قرار التقسيم رقم 181 عام 1947 وما قامت به المنظمات الصـــهيونية بعد عام 1948 من سيطرة على مساحات واسعة من أراضي الفلسطينيين، تحولت هذه الدولـــة إلى ظاهرة استعمارية تقوم على أساس العدوان واحتلال أراضي الغير، والسياسة الداخلية تقوم على العنصرية سواء كان ذلك من الناحية التارخية لضمان تحقيق هدف الصهيونية فـــي إقامـــة الوطن القومي في فلسطين، أو في قوانينها وممارساتها الداخلية مع الفلسطينيين.[1]

أما على صعيد السياسة الخارجية فقد بنيت على مفاهيم القوة والأمن والحق التـــاريخي، حيث عمدت إسرائيل إلى تطوير وامتلاك كافة أنواع الأسلحة بيما فيها أسلحة الدمار الشـــامل. كما عمدت إلى توزيع السكان اليهود في المناطق الاستراتيجية، وفي سبيل تحقيق ذلك استخدمت إسرائيل وسائل عدة منها الإرهاب على مستوى الدولة.[2]

وخلصت الباحثة إلى أن تطبيق مفاهيم المقاومة الشعبية على الصعيد الوطني أنتج أشكالا من المقاومة (جديدة) على الساحة الفلسطينية وسلمية كظاهرة المقاومة الشعبية في بلعين وكفر قدوم، وإسنادها من الشعوب الأوروبية وحتى الحركات الإسرائيلية بصفتها مقاومة شعبية سلمية، والاعتماد على القوانين الدولية التي تمكن الشعوب المحتلة من مقاومة المحتل.

مما سبق خلصت الباحثة إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها:

شكلت المقاومة الشعبية مزجا ووفرت فرصا للسلطة الوطنية الفلسطينية للانخراط فـــي هذه المقاومة ودعمها على كل المستويات المحلية والإقليمية والدولية، بوصفها مقاومة مشروعة ومعترفا بها دوليا وفق القوانين الدولية، وبالتالي وازنت السلطة ما بين التزاماتها الدولية متمثلة بالاتفاقيات ودورها الوطني في مقاومة الاحتلال.

---

[1] زعيتر، أكرم: **وثائق الحركة الوطنية**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الأولى، 1979، ص: 15-17.

[2] غنيم، عادل: **الحركة الوطنية من الثورة حتى الحرب العالمية**، القاهرة: مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى، 1980، ص: 61-64.

إن تبني وتطبيق طريقة المقاومة الشعبية في الحالة الفلسطينية أنتج أشـــكالا متطـــورة ونماذج جديدة متعددة لهذه المقاومة، حظيت ليس فقط بدعم كل فصـــائل المقاومـــة والمســـتوى الرسمي الفلسطيني بل بدعم بعض شخصيات وقوى السلام الإسرائيلية، بالإضـــافة إلـــى دعـــم المجتمع الدولي أهليا من خلال حركات التضامن الأممية مع الشعب الفلسطيني، ورســـميا مـــن خلال برلمانات أوروبية وغربية عديدة.

الفصل الرابع

دور المقاومة الشعبية كإحدى وسائل التحرر في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين

الفصل الرابع

دور المقاومة الشعبية كإحدى وسائل التحرر في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين

1.4 مقدمة

تعد المقاومة الشعبية التي هي أحد أشكال النضال المجربة ذات الجدوى رافعة أساسية في سبيل تعزيز المشاركة السياسية، حيث أنه في ظل المعطيات الراهنة لطبيعة المرحلة التي تعيشها القضية الفلسطينية من تسارع وتغول للمشاريع والإجراءات الاحتلالية الاستيطانية العنصرية والتي تعمل على خلق واقع جديد يهدف لهدم المشروع الوطني الفلسطيني، وفي ظل المسعى القانوني للقيادة الفلسطينية لكسب الشرعية الدولية بالتوجه والانضمام للمحافل الدولية لمواجهة الاحتلال وكشف الغطاء عنه، برزت المقاومة الشعبية كإحدى وسائل التحرر، هذا النهج الكفاحي غير المكلف فلسطينياً وبعيداً عن الخسائر الفادحة لا بد من الإلتفاف حوله، والعمل على إدراجه ضمن جدول أعمال كافة المكونات الوطنية الشعبية.[1]

إذ أنه منذ انتهاء انتفاضة الأقصى و الضفة الغربية تشهد هدوءا نسبيا حيث إن مقاومة الاحتلال تراجعت بشكل كبير بشكليها المسلح و الشعبي باستثناء بعض الحالات والفعاليات المرتبطة ببناء الجدار العازل، أو مقاطعة منتجات المستعمرات، إضافة إلى بعض الأحداث المعزولة التي تحدث من فترة لأخرى كردة فعل على جرائم الاحتلال .

لقد ساد الهدوء ف قطاع غزة عقب الانقسام الفلسطيني في حزيران/ يونيو 2007، لكن ما شهده القطاع عام 2014 من حرب أعادت التساؤل حول المقاومة في الضفة الغربية إلى الواجهة، فصورة المفارقة بدت شديدة الوضوح بين قطاع محاصر يخوض حرباً طويلة بأدوات عسكرية فعالة ويتمكن من الصمود ومن تحقيق إنجازات ميدانية، وبين الضفة الغربية التي لم

[1] محمود العالول: عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، **مقابلة شخصية** نابلس، أجرتها الباحثة بتاريخ 2014/12/3.

تستطع أن تلتحق أو حتى أن تجاري هذه المواجهة، كما أن الحاجة أصبحت ملحة لضرورة الوصول لبرنامج عمل وطني تكون المقاومة الشعبية عنصره الأساسي.[1]

2.4 المقاومة الشعبية الوسيلة الفعالة لتعزيز المشاركة السياسية في فلسطين

في ظل المعطيات الراهنة التي تعيشها فلسطين من حالة انقسام بين الضفة وقطاع غزة وحالة الغياب للعمل التنظيمي على الأرض من قبل أكبر فصائل العمل السياسي في فلسطين فتح وحماس، إضافة لحجم الإنجازات التي حققتها القيادة الفلسطينية على المستوى الدولي من كسب للرأي العام العالمي نتيجة الفعل الدبلوماسي وإيمان القيادة الفلسطينية بأن أي عمل عسكري يقابله تدمير لهذه الإنجازات، أصبح من الضروري الاعتماد على المقاومة الشعبية كأحد أشكال النضال المجربة وذات الجدوى، كما أن هذا الشكل الكفاحي هو أحد الأشكال الضرورية والمفيدة ضمن معطيات ومحددات اللحظة الراهنة للحفاظ على المكاسب السياسية التي حققتها القيادة الفلسطينية على الصعيد العالمي من خلال كسب الرأي العام العالمي لدعم القضية الفلسطينية، كما أن هذا الشكل يعد أحد المداخل الرئيسة لإعادة الاعتبار للحقوق الوطنية وقضية الشعب الفلسطيني باعتبارها قضية تحرر وطني وإنهاء الاحتلال وتحقيق الاستقلال، ولكسب المزيد من التأييد والتضامن الدولي وفي ذات الوقت تشديد الضغط لمحاصرة المشروع الصهيوني وتجلياته المختلفة وعزله ونزع الشرعية من دولة الاحتلال باعتبارها التجسيد المادي لأبشع مشروع استعماري استيطاني إجلائي عنصري. [2]

إن الإنجازات الفلسطينية على المستوى الدولي من حيث الاعتراف بفلسطين دبلوماسيا من مختلف دول العالم، وما تبعه من الانضمام للعديد من المؤسسات الدولية، إضافة إلى الإنجازات التي تمت على المستوى الداخلي من حيث بناء مؤسسات الدولة تعتبر المقاومة الشعبية هي شكل المقاومة الذي ينسجم مع أوضاع مجتمع أعزل في مواجهة احتلال متفوق

---

[1] مصصطفى البرغوثي: الامين العام للمبادرة الوطنية، **مقابلة شخصية**، رام الله، اجرتها الباحثة بتاريخ 2015/1/14.

[2] ***المقاومة الشعبية السلمية: المفاهيم والتجارب والبرامج والادوات***، **مجلة سياسات**، معهد السياسات العامة، العدد 20، 2012.

عسكريا وتسليحا ، لأن من شأن مواجهة هذا الاحتلال في الملعب الذي يمتلك تفوقا حاسما فيه أن يكلف الشعب المحتل أثمانا قد تفوق قدرته على تحملها ، فيما لا تحتاج مواجهة هذا الاحتلال العنصري إلى مؤهلات خاصة ، يمكن لجميع الناس المشاركة فيها بأدنى قدر من المخاطرة.

فهذه المعادلة التي تعتمد نهج المقاومة الشعبية قادرة على مجابهة الاحتلال وتحقيق الالتفاف الجماهيري حولها، كما أننا نلاحظ اليوم مساعي الاحتلال الإسرائيلي لحرف بوصلة المقاومة الشعبية وتحويلها نحو المقاومة المسلحة من أجل تدمير الإنجازات الفلسطينية، ويتضح لنا ذلك من خلال استخدام القوة المفرطة ضد أبناء الشعب الفلسطيني الذين أحرجوا الاحتلال الإسرائيلي بسلمية مقاومتهم.[1]

فالمقاومة الشعبية هي وسيلة مقاومة مناسبة للأضعف لأنه أضعف، للشعب الفلسطيني مثلا في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي ، وللشعب الفلسطيني خبرة مديدة في هذا المجال وعبر النضال الوطني الفلسطيني هناك ما يقارب 14 انتفاضة شعبية.

وعند الحديث عن المقاومة الشعبية ومدى قدرتها على تعزيز المشاركة السياسية نرى ضرورة تأصيل وتجذير العديد من المفاهيم حتى لا تكون هناك تشويشات أو انحرافات تضر بالضوابط والنواظم والأهداف ، مما يغرق موضوع المقاومة الشعبية في أولويات سوف تنعكس تداعياتها وارتداداتها سلبيا على إنجاز التراكمات المطلوبة لتحقيق الأهداف الآنية والبعيدة المدى على طريق دحر الاحتلال وتحقيق الاستقلال الناجز .

فالمقاومة الشعبية تستهدف تفعيل وتطوير المشاركة الشعبية الواسعة في مواجهة الإجراءات الاحتلالية الاستيطانية العنصرية عبر تأطير الجهد الشعبي ودفعه للتصدي اليومي والمباشر لهذه الإجراءات من خلال الفعاليات والنشاطات الشعبية المتنوعة ، وحتى تتحول هذه

[1] عبدالله، أحمد: **الانتفاضة الفلسطينية دراسة تحليلية مقارنة ما بين انتفاضتي عام 1987 وعام 2000**، رسالة دكتوراة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2005، صفحة 40.

المشاركة إلى مقاومة جماهيرية شاملة تجعل المشروع الاحتلالي الاستيطاني العنصري خاسرا بالمعنى السياسي والاقتصادي والأمني والإعلامي .[1]

إذا كانت الانتفاضة الأولى عام 1987 أساسا لإجماع وطني فلسطيني، وكانت هي التجربة الشعبية الكبرى للتخلص من الاحتلال، ولذلك ينبغي لنا المراهنة على وسائل المقاومة الشعبية الأفضل إسهاما في بناء هذه الإجماع ، لكن لا ينبغي أن نراهن على مشاركة 100% من الجماهير الشعبية حتى نقول إن المقاومة الشعبية ناجحة، فالمهم مشاركة متوسعة، والمهم أن نبادر ونجرب ونتحرك، ونستخلص النتائج ونتعلم، ونكوّن تراثا من الأشكال المتنوعة.

ولعل من عوامل النجاح النسبي انطلاق مبادرات محلية وقيام أنشطة متنوعة، وبناء شبكات تكافل محلية، والشرح السياسي الواضح لفوائد المقاومة الشعبية، فالوجه الآخر للمقاومة الشعبية هو المزيد من التشابك الاجتماعي ومن التعاون والتواصل بين الناس ، والمهم دوما هو أكثر ما يمكن من المبادرات القاعدية، والتعود على معالجة وحل المشكلات التي تعرض في أوساط الشعب المباشرة، دون انتظار أوامر أو توجيهات عليا من أي كان.

المقاومة الشعبية ليست بديلا عن السياسة، فهي أداة سياسية مفيدة ، وفي شروطنا الفلسطينية العيانية والملموسة من غير المتوقع أن تكون هي الخطة الكبرى الوحيدة للتحرر والاستقلال ، لكن من المهم المثابرة على العمل في هذا الاتجاه، بحيث تكون المقاومة الشعبية سلاحا بين أسلحتنا، وربما السلاح الأهم بقدر ما نضمن مشاركة أوسع فيه.[2]

حيث إن المقاومة الشعبية هي الأنسب لهذه المرحلة لمدى فاعليتها في تعزيز المشاركة السياسية ويتضح لنا ذلك من خلال مواقف مختلف فصائل منظمة التحرير التي تبنت خيار المقاومة الشعبية وأكدت على فاعليتها في تعزيز المشاركة السياسية من خلال قدرتها على توسيع قاعدة المشاركة الجماهيرية في المقاومة، ويمكن أن يشارك فيها الجميع، الصغار

---

[1] نصر الدين، إبراهيم نصر أحمد: **تجارب حركات التحرير**، القاهرة، دار المصري للنشر والتوزيع، 2010، صفحة 458.

[2] ابو القرايا، بشير: **النموذج الانتفاضي الفلسطيني دراسة في الحركة الوطنية والظاهرة الاسلامية**، رسالة دكتوراة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة 2007، صفحة 176.

والكبار، النساء والرجال، وبالتالي هي وسيلة مقاومة ديمقراطية، تضع قضية التحرر والاستقلال بين أيدي الفلسطينيين جميعهم، كما أنها تخاطب قطاعات صامتة أو مترددة من الشعب الفلسطيني، وتجتذبها إلى المشاركة في المقاومة أو تقلل من ترددها في المشاركة،[1] إضافة لذلك تعد المقاومة الشعبية الرافعة الأساسية لإعادة الاعتبار للعمل التطوعي وترسيخه كثقافة ونمط حياة يومي، وهذا يشكل جوهر عملية المشاركة السياسية، وهي فرصة طيبة للتضامن الوطني وللتدرب الديمقراطي، لكن الصعوبة الأساسية التي يواجهها هذا النهج تتمثل في إمكانية ضمان مشاركة واسعة وعامة فيه، وإلا فإن ثمراته العملية ستكون محدودة. وقد يتعذر أن تعم المقاومة الشعبية الشعب بأسره فكلما اتسع نطاقها كانت فاعليتها أكبر.[2]

3.4 التوافق الفلسطيني على نهج المقاومة الشعبية في ظل غياب الفعل التنظيمي

عبر التاريخ النضالي الطويل للشعب الفلسطيني مارس ولا يزال يمارس كافة أشكال النضال السلمي والعسكري في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي في سعيه إلى تحقيق أهدافه الوطنية، فمفهوم المقاومة الشعبية بمضامينه وأبعاده الحالية لم يكن مدرجا ضمن أولويات فصائل العمل الوطني الفلسطيني الأساسية واستراتيجياتها، لكن بدأ مفهوم المقاومة الشعبية يتسع في الانتشار ويأخذ أنماطاً وأشكالا متنوعة جديدة خلال السنوات الأخيرة، حيث نجحت الكثير من النشاطات والفعاليات الفلسطينية الشعبية من تعزيز المشاركة السياسية ما نجح في لفت أنظار الرأي العام العالمي إلى ما تقوم به حكومة الاحتلال الإسرائيلي العنصرية وجيشها من ممارسات عنصرية بحق الأرض والإنسان الفلسطيني، وهنا أدركت العديد من فصائل العمل الوطني الفلسطيني أهمية المقاومة الشعبية كخيار ووسيلة نضالية مثمرة وفعالة في مجابهة الاحتلال وإفشال مخططاته.[3]

---

[1] مصطفى البرغوثي، **مقابلة شخصية**، مرجع سابق.

[2] **البيان الختامي لمؤتمر بلعين الثالث للمقاومة الشعبية السلمية 2008/6/7**، منشورات اللجنة الشعبية لمقاومة الجدار في قرية بلعين.

[3] عبدالله، احمد: **الانتفاضة الفلسطينية دراسة تحليلية مقارنة ما بين انتفاضتي عام 1987 وعام 2000**، مرجع سابق، صفحة 45.

هناك إجماع لدى كافة فصائل العمل السياسي الفلسطيني على تبني نهج المقاومة الشعبية لتعزيز المشاركة السياسية، ويتضح ذلك من خلال استعراض مواقف هذه الفصال فيمايلي:

1.3.4 موقف حركة التحرير الوطني الفلسطيني " فتح "

خلال مؤتمر حركة فتح السادس والذي انعقد عام 2009 جاء في وثيقة البرنامج السياسي التي تبنتها الحركة أساليب النضال وأشكاله حيث تضمنت: " أن النضال ضد الاستيطان والطرد والترحيل والتمييز العنصري حق تكفله الشرائع والقوانين الدولية، وأن النضال الثوري بالكفاح المسلح رافقه تنوع أدوات وأساليب نضالية أخرى لتشمل الكفاح السلمي والتظاهرات والاعتصام والعصيان المدني والمواجهات ضد المستوطنين، والنضال السياسي والإعلامي والقانوني والدبلوماسي".[1]

وفي الذكرى الرابعة والستين للنكبة أشار الرئيس الفلسطيني محمود عباس في خطابه أن إسرائيل تواصل عدوانها ، الأمر الذي يقضي مواصلة المقاومة عبر أساليب متعددة، كالمقاومة الشعبية السلمية ضد الاحتلال والاستيطان والجدار حيث التي يشارك فيها متضامنون أجانب ودعاة سلام إسرائيليون، إضافة إلى مقاطعة منتجات المستوطنات داخل الوطن وفي الخارج، ومقاطعة المؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية المقاومة في المستوطنات، وهذه المقاومة يشارك فيها الآلاف من المواطنين الفلسطينيين من أطفال ونساء وشباب وشيوخ.[2]

ومن أشكال المقاومة التي طرحها الرئيس محمود عباس، التمسك بالشرعية الدولية ومصداقية الخطاب الفلسطيني الذي تم اكتسابه عبر تأييد العالم، كما أن البيان الختامي للمجلس الثوري لحركة فتح خلال دورته الثانية التي انعقدت في الفترة من 14-19 كانون أول 2010، أكد ضرورة تصعيد حملة المقاومة الشعبية ووضع برامج حركية تقودها فتح لهذا الهدف، من خلال استنهاض الجماهير وتوسيع حجم المشاركة في هذه المقاومة إضافة لتوسيع رقعة المقاومة الشعبية جغرافيا، كما أشار البيان الختامي للمجلس الثوري لحركة فتح، في دورته الثالثة التي

---

[1] النظام الداخلي لحركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح، المادتين 17-19، الرابط الالكتروني http://www.fatehwatan.ps/page-1235.html

[2] محمود العالول، **مقابلة شخصية**، مرجع سابق.

أطلق عليها " دورة المقاومة الشعبية والوفاء للقدس والشهداء والأسرى المبعدين" الذي انعقد في الفترة من 24-27 نيسان 2010 إلى أن المقاومة الشعبية خيار فتحاوي وحق مكفول بالقانون الدولي والشرعية الدولية، وأعاد المجلس الثوري لحركة فتح تأكيده تبني المقاومة الشعبية من خلال البيان الختامي الذي أصدره في دورته التاسعة المنعقدة في الفترة من 23- 24 حزيران 2012، حيث دعا كافة أعضاء الحركة وأبناء الشعب الفلسطيني إلى الانخراط الشامل في المقاومة الشعبية وتطوير أدائها وتوسيع رقعتها.[1]

2.3.4 موقف حركة المقاومة الاسلامية "حماس"

لم يتناول ميثاق حركة المقاومة حماس مفهوم المقاومة الشعبية، واستمرت الحركة في تبني شعارات الكفاح المسلح في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي حتى نهاية العام 2011، حيث أكد رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل، أنه تم الاتفاق في هذه المرحلة على استخدام المقاومة الشعبية في إطار قيادة العمل الوطني، وأنه ينبغي التعاون مع كافة الفصائل والحركات في الطار القيادي لمنظمة التحرير الفلسطينية في القضايا المشتركة المتفق عليها ومنها المقاومة الشعبية.[2]

إن تصريح رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل فيما يتعلق بتبني مفهوم المقاومة الشعبية ينطوي على تغير عميق في المواقف السياسية لحركة حماس، بالنظر إلى المواقف المتشددة السابقة والتصريحات التي كانت تشكك في مقدرة المقاومة الشعبية على التصدي للاحتلال، والتحول في خطاب حركة حماس السياسي وسلوكها يأتي في سياق التكيف مع متغيرات عديدة في المنطقة، لعل أهمها ثورات الربيع العربي وتجنب الصدام العسكري المباشر مع الاحتلال.[3]

---

[1] محمود العالول، **مقابلة شخصية**، مرجع سابق.

[2] المركز الفلسطيني للإعلام، الصراع مع الصهيونية في فكر حماس، موقع المركز الفلسطيني للاعلام ، 2014/6/10، الرابط الالكتروني http://www.palestine-info.com/arabic/hamas/who/who.htm

[3] مشعل، خالد: سنتخذ قرارنا حول النضال ضد اسرائيل بالتوافق مع الفصائل، وكالة معا الاخبارية ، بتاريخ 2011/5/7، الرابط الالكتروني http://maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=385461.

3.3.4 موقف حركة الجهاد الاسلامي

تنأى حركة الجهاد الاسلامي بنفسها عن الحياة المدنية والسياسية فهي تعتبر نفسها فصيلا عسكريا لا تتداخل في تجاذبات المشهد السياسي الفلسطيني وتناقضاته، لكن تحدث خالد البطش القيادي في حركة الجهاد الإسلامي في أكثر من تصريح أنه على الرغم من أن حركة الجهاد الإسلامي غير مقتنعة بمواجهة الاحتلال بمسيرات سلمية فإنها لن تغرد خارج السرب بشرط أن لا تلغي حقنا في المقاومة المسلحة، وأن لا تكون بديلة عنه. وأضاف إن المقاومة الشعبية مقبولة على الرغم من أن العدو الإسرائيلي يجب أن يواجه بأدوات مؤلمة.[1]

4.3.4 موقف الجبهة الشعبية

لقد تضمن البرنامج السياسي للجبهة الشعبية في مادته الثانية عشر الجمع بشكل خلاق بين مختلف أشكال النضال وتجنب الوقوع بخطأ الاعتماد على شكل واحد فقط في مواجهة العدو الصهيوني، وتؤمن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أن المقاومة الشعبية قادرة على تحقيق مكاسب من خلال تعزيز المشاركة السياسية.[2]

5.3.4 موقف الجبهة الديمقراطية

في الذكرى الثالثة والأربعين لانطلاقة الجبهة أحيت الجبهة انطلاقتها ضمن مهرجان حمل شعار مهرجان المقاومة الشعبية والوحدة الوطنية وصمود شعبنا الفلسطيني علما أن برنامجها السياسي يخلو من أي اشارة للمقاومة الشعبية، حيث اعتبر قيس أبو ليلى عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين أن المقاومة الشعبية الفلسطينية استطاعت إحراز انتصارات عديدة على الأرض ونجحت في مواجهة آلة الحرب الإسرائيلية، داعياً إلى تصعيدها، حيث رأى أن المقاومة الشعبية استطاعت خلال السنوات الماضية تحقيق انتصارات عديدة

---

[1] عوض الله، مي: حركة الجهاد الإسلامي المبادئ والاستراتيجية ، موقع القدس اون لاين ، 2012/11/12، الرابط الالكتروني http://alqudsonline.com/contentdetails.asp?ContentId=3954

[2] اشتيوي، عماد: اسم في الاخبار الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الشبكة الإعلامية الفلسطينية، 2006، الرابط الالكتروني http://fpnp.net/site/news/15674

ونجحت في تغيير مسار جدار الفصل والضم العنصري في عدة مناطق، واستعادة آلاف الدونمات التي نهبتها سلطات الاحتلال، مؤكداً أن ما أحدثته هذه المقاومة من انتصار يؤكد جدوى نهج المقاومة الشعبية وأهميته ومدى الالتفاف الجماهيري حولها.[1]

6.3.4 موقف المبادرة الوطنية

المقاومة الشعبية هي أهم الركائز الأساسية التي تستند إليها المبادرة الوطنية وتعتبرها أنجع الطرق وأفضلها في مواجهة الاحتلال والحصول على الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني. حيث يرى مصطفى البرغوثي الأمين العام للمبادرة أن الحاجة تدعو لنسخة فلسطينية من الثورات العربية التي اكتسحت المنطقة، كحركة جماهيرية تطالب بالحرية والكرامة والسلام العادل وحق تقرير المصير.[2]

بعد استعراض مواقف فصائل العمل السياسي الفلسطيني من المقاومة الشعبية ومدى قدرتها على تعزيز المشاركة السياسية وتبيان حالة الاجماع لديهم على ذلك، تبقى الساحة الفلسطينية اليوم تعاني من غياب للعمل التنظيمي على الأرض، إذ يلاحظ غياب دور فاعل ومؤثر للفصائل الفلسطينية على الأرض، ويلاحظ ذلك اليوم في ظل الهبة الجماهيرية التي تشهدها الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية والقطاع وداخل الأراضي المحتلة عام 1948، حيث إن القاعدة الشعبية سبقت القيادة وسبقت فصائل العمل الوطني وخرجت للشارع لتمارس المقاومة الشعبية، وبعد مرور أكثر من شهرين على الهبة الجماهيرية تبقى الفصائل الفلسطينية دون أي دور مؤثر.

ومع حالة الغياب للعمل التنظيمي وعلى رأسها غياب لأكبر حركتين –فتح وحماس– تبقى المقاومة الشعبية عنصرا فعالا ومحل التفاف جماهيري حولها في ظل الظروف التي ترافق كل بيئة فلسطينية حيث إن سكان الداخل الفلسطيني المحتل ليس لديهم خيار سوى المقاومة

---

[1] بطاقة تعريف بالجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، مجلة الحوار المتدن ، 2002/1/5، الرابط الإلكتروني .http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=666

[2] مصطفى البرغوثي: **مقابلة شخصية**، مرجع سابق.

الشعبية لمواجهة الاحتلال، والضفة الغربية أصبحت بعد اتفاق اوسلو وما تبعه من اتفاقيات دولية أصبحت المقاومة الشعبية هي الخيار الأنسب لهذه المرحلة، حيث يمكن القول إن المقاومة الشعبية أصبحت حتمية الاستخدام في كافة التجمعات الفلسطينية من الضفة والقطاع والقدس والداخل المحتل، وهذا تأكيد للمرة الثانية بعد انتفاضة عام 1987 واليوم في ظل ما تشهده الأراضي الفلسطينية من هبة جماهيرية دفاعاً عن الأقصى على أن المقاومة الشعبية قادرة وبشكل فعال على تعزيز المشاركة السياسية وتحقيق أكبر التفاف جماهيري حولها.

رغم أن جميع المكونات الوطنية والشعبية والرسمية تقر بأهمية وجدوى خيار المقاومة الشعبية وتدعو لتبني هذا الخيار وتفعيله وتطويره إلا أن المقاومة الشعبية في الوقت الراهن تكاد تقتصر على بعض البؤر والنقاط الساخنة مثل نعلين وبلعين و المعصرة و بيت أمر والنبي صالح وكفر قدوم ، والملاحظ في فعاليات هذه المقاومة هو ضعف المشاركة الشعبية الفلسطينية الواسعة فيها وكأنها تأخذ طابعا نخبويا يركز على دور البطل الفرد والناشط الذي يتنقل محمولا بين المواقع الساخنة كبديل لدور الشعب البطل ونموذجه الأبرز انتفاضة كانون 1987 ، هذا عدا عن الطابع الروتيني لهذه الفعاليات التي يسهل على الاحتلال التعايش معها والتكيف مع استحقاقاتها ،هذا من جهة وكذلك فإن انخراط المستوى الرسمي بامتداداته المختلفة في الدعوة لتبني المقاومة الشعبية والعمل من طرفه على احتوائها وسقفها بما يخدم توجهاته الاستخدامية والاستعراضية، وعدم قدرة الاتجاهات الوطنية الديمقراطية على الإمساك الجدي بعنوان المقاومة الشعبية وطرحه كبديل واقعي لمسار التفاوض وأصحاب الدعوات الفارغة، مما يستلزم تعميق الحوار والتفاعل بين مكونات الاتجاه الوطني الديمقراطي باتجاه تفعيل دورها وتوحيده انسجاما مع رؤيتها السياسية المتمسكة بالثوابت والحقوق واستحقاقات هذه الرؤية على المستوى السياسي والكفاحي والعمل الموحد ، لتشكل بذلك ضمانة حقيقية لتفعيل المقاومة الشعبية وتجذيرها وصولا للانتفاضة المستمرة على طريق دحر الاحتلال وإنجاز الاستقلال .

ونظرا لاختلاف الرؤى واختلاف المرجعيات السياسية بين مكونات المقاومة الشعبية نرى أن تنضبط العلاقة بين المكونات المختلفة في إطار التنسيق الميداني بين المركزين

والناشطين بأفق تطوير هذه العلاقة وصولا لتشكيل جبهة مقاومة شعبية موحدة يكون لها أداتها القيادية الموحدة .

وفيما يخص آليات تطوير المقاومة الشعبية فإنه لا بد مما يلي:

1- على المكونات الشعبية والوطنية (لجان شعبية ، مؤسسات واتجاهات سياسية) تجسيد موقف حاسم من المقاومة الشعبية باعتبارها أداة رئيسة في مقاومة الاحتلال في المرحلة الراهنة ، وما يتطلبه هذا الموقف من تجاوز النزعات والحسابات الفئوية الضيقة التي باتت تشكل كابحا حقيقيا لتفعيل وتطوير المقاومة الشعبية .

2- ضرورة إدراج مهمة تطوير وتفعيل المقاومة الشعبية على جدول أعمال كل المستويات الوطنية والسياسية (المستوى القيادي ، البنى التنظيمية ، الامتدادات الجماهيرية والمؤسساتية) وما يستلزمه ذلك من استعدادات عملية ميدانية وإعلامية.

3-إجراء التوازن المطلوب بين الجهد على صعيد العلاقات الخارجية والجهد الميداني وتفعيل دور اللجان الشعبية.

4- تركيز دور اللجان في مهام المقاومة الشعبية وعدم زجها في أولويات تندرج ضمن أولويات غيرها من المكونات الوطنية والشعبية.

5- ترتيب المهام والأولويات وبما يقود لإنجازات ملموسة تعطي الدافعية والحماس للانتقال إلى مستوى أعلى من المهام.

6- إعادة بناء اللجان الشعبية في المحافظات والمواقع كي تكون لجان مقاومة شعبية حقيقية وتجاوز واقع حالها الراهن.

7- على مؤسسات المجتمع المدني التفاعل الجدي مع مهام وبرامج المقاومة الشعبية إن كان على صعيد المشاركة في لجانها الشعبية وفعاليتها المختلفة وتقديم الدعم المادي واللوجستي لها .

8- التأكيد على ما ورد في باب العلاقة الناظمة لمكونات المقاومة الشعبية، ولتتوجه المكونات المختلفة بمبادرة واقعية تنطلق من واقع الحال بأفق تطويره ، وبما يؤشر على ضرورة بناء وتشكيل الهياكل التنسيقية كخطوة متقدمة على طريق تشكيل الأداة القيادية الموحدة للمقاومة الشعبية .

4.4 المقاومة الشعبية وإمكانية بلورتها ضمن برنامج عمل وطني

تعد المقاومة الشعبية عنوانا لحديث الأوساط الفلسطينية في أيامنا هذه، ويعود ظهور هذا المفهوم تاريخياً إلى تجربة غاندي في المقاومة المدنية السلمية في الهند ضد التاج البريطاني، وتجربة المؤتمر الوطني الإفريقي في جنوب إفريقيا ضد نظام الفصل العنصري، أما على الصعيد الفلسطيني فلم يكن طرح خيار المقاومة الشعبية ذي الطابع السلمي وليد اللحظة، إذ كان مطروحاً طيلة المرحلة الماضية من تاريخ القضية الفلسطينية، وكان أساسيًا في الانتفاضة الأولى عام 1987، لكن حظيت انتفاضة الأقصى عام 2000 بطابع المقاومة المسلحة فنتج عن ذلك حشر لخيار المقاومة الشعبية في زاوية هامشية، وأضعف فاعلية الدعوة إليه، في ظل أشكال العدوان الإسرائيلي القمعية والعنيفة التي مورست ضد الفلسطينيين.[1]

ففي ظل غياب المقاومة المسلحة في الضفة الغربية، وحالات التهدئة التي تسود من وقت لآخر في قطاع غزة بدأ خيار المقاومة الشعبية يستعيد زخمه وأهميته، ما جعل المقاومة الشعبية القاسم المشترك والحل التوافقي المتاح، في هذه المرحلة الحساسة من تاريخ القضية الفلسطينية[2].

ففي ظل الجمود الذي تمر به عملية السلام، وتعثر المفاوضات بسبب إصرار قيادة الاحتلال على مواصلة التوسع الاستيطاني، كان من الضروري على القيادة الفلسطينية اللجوء إلى خيارات أخرى شعبية ودبلوماسية مقبولة دوليًا لكسر هذا الجمود الذي رافقته سياسة

---

[1] انظر: يوسف، محمد وابو علاء منصور: **بلعين في المقاومة الشعبية**، مكتب الشؤون الفكرية والدراسات، 2007، صفحة 33.

[2] مصطفى البرغوثي، **مقابلة شخصية**، مرجع سابق.

الاحتلال الإسرائيلي القائمة على القتل والاغتيالات للتأكيد على حق الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال.

وفي المؤتمر السادس لحركة فتح كان الرئيس محمود عباس سبّاقاً في تبنيه لخيار المقاومة الشعبية السلمية، وأظهر دعمه وتأييده المطلق لهذا النهج في مواجهة سياسات الاحتلال، وذلك بهدف ممارسة الضغط على قيادة الاحتلال، من خلال إعادة تفعيل العنصر الشعبي، الذي يشكل عامل إزعاج حقيقي لسياسة ومخططات الاحتلال، ومن هنا جاء خيار توجه الرئيس محمود عباس إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، الذي توّج بحصول فلسطين على صفة "دولة غير عضو" في الأمم المتحدة.[1]

ما زالت منظمة التحرير الفلسطينية تسعى لبناء استراتيجية وطنية جامعة لمقاومة الاحتلال، ولعل المقاومة الشعبية هي العنوان المتفق عليه من غالبية فصائل منظمة التحرير إضافة لكافة الأحزاب الإسلامية في فلسطين، حيث جاء وعلى لسان قيادة هذه الأحزاب موافقتهم وسعيهم لتبني هذا النهج من المقاومة، وعلى الرغم من كل هذا يتضح أن المقاومة الشعبية متفق عليها نظريا بين جميع القوى والنخب السياسية، إلا أنها لم ترتق إلى الآن لتكون الخيار الاستراتيجي التي تتبناه جميع القوى والحركات. فالمقاومة الشعبية لم تزل تتدرج تحت المبادرات العشوائية والمحاولات الفردية غير المنظمة.[2]

لم تجمع القوى الوطنية والإسلامية الفلسطينية والنخب السياسية والثقافية على قيم مشتركة وبرنامج وطني محدد، فكل فصيل يرى في نفسه الوصاية على برنامج التحرر، وكل حركة لها نهجها الخاص الذي تتبناه بمعزل عن الالتفاف حول برنامج وطني موحد، لكن في ظل الأزمة السياسية الداخلية التي تشهدها فلسطين من حالة انقسام وتصاعد للهجمة الصهيونية على أبناء شعبنا في قطاع غزة والقدس والضفة الغربية، وفي ظل حالة الإجماع النظري لمختلف القوى والفصائل والأحزاب السياسية الفلسطينية على تبني المقاومة الشعبية تبدو

[1] محمود العالول، **مقابلة شخصية**، مرجع سابق.

[2] زياد، أبو عين، مسؤول ملف الجدار والاستيطان، **مقابلة شخصية**، رام الله، اجرتها الباحثة بتاريخ 2014/12/3

مبررات اعتماد نهج المقاومة الشعبية كخيار وطني واستراتيجي مطلوبة خصوصاً في ظل مجموعة من الاعتبارات التي تحيط بالقضية الفلسطينية وتعصف بمحيطنا الإقليمي، ولعل جملة هذه الاعتبارات ما يلي:[1]

أولا: بعد أن جربت كافة أساليب المقاومة من قبل الشعب الفلسطيني في مقاومته الاحتلال، هنالك ضعف في الامكانيات العسكرية في مواجهة الامكانيات العسكرية الاسرائيلية، لهذا يجب البحث عن وسائل نضالية بديلة تحظى بحالة اجماع وطني.[2]

ثانياً: حالة اليأس من المفاوضات التي وصلت لطريق مسدود وانقطاعها لمدة خمس سنوات وحتى يومنا هذا. حيث فشلت مفاوضات أوسلو ومفاوضات كامب ديفد والفشل في الاتفاق على ملف القدس.

ثالثاً: حال الوطن العربي من ثورات شعبية تطالب بإسقاط الأنظمة الدكتاتورية، حيث ظهرت القدرة الكبيرة على استنهاض البعد الجماهيري في سبيل تغيير الواقع. هذا يقودنا لتساؤل عن دور الشعب في الساحة الفلسطينية لمقاومة الاحتلال والتي كانت هذه القوة الشعبية من أقدم الحركات واسبقها.

رابعاً: نظراً لحالة عدم الاستقرار الذي تعاني منه مختلف الدول العربية وانشغالها بمحاربة تنظيم الدولة الاسلامية " داعش" ، يظهر التراجع الكبير في دعم القضية الفلسطينية على المستوى الرسمي، لهذا باتت القضية الفلسطينية تعاني من حالة عدم اهتمام. إذ لابد من التعاطي الذكيّ مع معادلة الصراع الراهنة مع الاحتلال عبر انتهاج أساليب غير عنفية. [3]

---

[1] التميمي، باسم خضر: **المقاومة الشعبية في فلسطين فلسفتها ، وأدواتها، واثرها (1963-1993)**، جامعة بير زيت، رسالة ماجستير غير منشورة، 2007، صفحة 125.

[2] عثمان، عثمان: ***مستقبل القضية الفلسطينية بين المفاوضات السياسية والمقاومة المسلحة***، **مجلة جامعة النجاح للأبحاث والعلوم الإنسانية**، المجلد 21، 2007، 113

[3] المرجع السابق، صفحة 127.

خامسا: السعي من أجل أن تكون المقاومة الشعبية نهج حياة يومي، والعمل على ابتكار أساليب جديدة للمقاومة الشعبية في مواجهة الاحتلال وذلك من خلال استنهاض الهمم والعمل على ضمان مشاركة مختلف القطاعات الشعبية في مواجهة المحتل.

سادساً: على المستوى الدولي أصبح من الضروري استخدام نهج العمل الدبلوماسي والانضمام للمحافل الدولية أمر ضروري لكسب الراي العام الدولي وإحراج الاحتلال دولياً، والعمل على فضح مخططات التهويد والاستيطان.

سابعا: التوافق على برنامج عملي لمواجهة الاحتلال وذلك بالتخلص من حالة الانقسام، والتخلص من حالة التشرذم في البرامج السياسية .

ثامنا: الاستفادة من حالة الاجماع الوطني على نهج المقاومة الشعبية، حيث أن مختلف الفصائل وفي تصريحاتها تتبنى هذا النهج.

وترى الباحثة أن المقاومة الشعبية لا زالت فكرة مثالية بحاجة للكثير من الجهد والوقت لتغدو مشروعا عمليا تطبيقيا على أرض الواقع ، وذلك على الرغم من حالة التوافق الشكلي بين القوى الوطنية الفلسطينية على الاشادة بنهج المقاومة الشعبية ، خاصة فتح وحماس بوصفهما الفصيلين الأكبرين على الساحة الفلسطينية ، وذلك ما يظهر بشكل خاص في جهود المصالحة الكثيرة التي بقيت أسيرة الأوراق التي تم التوقيع عليها ، والتي تزداد المسافة بينها وبين الفعاليات الشعبية المتزايدة في الأراضي الفلسطينية التي تتصاعد من دون توجيه ولا تخطيط .

الانقسام السياسي الفلسطيني واستمراره نتيجة تضارب المصالح الحزبية والفئوية سبب مباشر في عدم تبني رؤية وطنية موحدة من المقاومة الشعبية ، " كما أن دعوى المقاومة الشعبية سوف تراوح في حدودها الضعيفة الراهنة على شاكلة مقاومة بلعين ونعلين وكفر قدوم، ولا يُتوقع أن تتطور إلى آماد أبعد أو آفاق أرحب على المدى المنظور على الأقل في ظل استمرار الانقسام الفلسطيني الفعلي."[1]

[1] صوافطة، أشرف: **المقاومة الشعبية الفلسطينية وامكانية تحولها الى استراتيجية عمل وطني 2005 – 2013** ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2015.

الباحثة بدورها ترى أن مجمل الظروف المحيطة " عربيا واقليميا ودوليا ط ربما تمثل بيئة ايجابية في سبيل دعم وتعزيز المقاومة الشعبية ، خاصة في ظل تزايد التعاطف الدولي مع الشعوب المقهورة ، وعلى راسها الشعب الفلسطيني .

ويتقاطع رأي الباحثة مع اراء باحثين سابقين في تقييم حالة المقاومة الشعبية الفلسطينية، " فقد مارس الشعب الفلسطيني خلالها مختلف أشكال المقاومة الشعبية والسلمية مما أوجد أرضية ومنطلق عمل جديد في مقاومة الاحتلال، وتعد تجربة بلعين واحدة من تلك التجارب والنتائج والانعكاسات التي يجب أن يكون عليه نضال وكفاح الفلسطينيون ضد الاحتلال الإسرائيلي".[1]

وبناء على ما سبق ترى الباحثة أن هناك إمكانية للتوافق الفلسطيني على مشروع المقاومة الشعبية، ففي ظل الوضع الحالي الفلسطيني تبقى احتمالية بناء نهج توافق وطني فلسطيني على تبني مشروع المقاومة الشعبية كنهج وبرنامج عمل وطني قائم في ظل مجموعة من الاحتمالات والسيناريوهات ذات العلاقة ينتصب احتمال بناء توافق وطني فلسطيني على تفعيل المقاومة الشعبية خلال المرحلة المقبلة، انطلاقاً من قناعة السلطة الفلسطينية وحركة فتح والفصائل الموالية لها من أن استمرار العيش على المفاوضات مع الاحتلال الإسرائيلي يشكل انتحاراً وطنياً لا يمكن اعتماده بشكل مفتوح في ظل الظروف والتحديات الراهنة[2]. فبعد أكثر من عشرين عاما على المفاوضات أصبح من الضروري البحث عن بديل قادر على تحصيل حقوقنا الوطنية.[3]

وتعزز معطيات الواقع هذا الخيار نظرياً، من حيث انقلاب "إسرائيل" على اتفاقيات أوسلو والالتزامات الواردة فيها حول صلاحيات السلطة، ودوام استباحتها للضفة الغربية وامتهانها لوجود السلطة هناك، إلا أن خشية بعض قيادة السلطة من التداعيات المحتملة لفتح

---

[1] صوافطة، أشرف: **المقاومة الشعبية الفلسطينية وامكانية تحولها الى استراتيجية عمل وطني 2005 – 2013**، مرجع سابق.

[2] ماجدة المصري، **مقابلة شخصية**، رام الله ، أجرتها الباحثة بتاريخ 2015/1/13.

[3] صوافطة، أشرف: **المقاومة الشعبية الفلسطينية وامكانية تحولها الى استراتيجية عمل وطني 2005 – 2013**، مرجع سابق، صفحة 89.

آفاق المقاومة الشعبية أمام الفلسطينيين، سياسياً واقتصادياً، ورغبتها في قطع الطريق أمـــام أي فرصة لاندلاع انتفاضة شعبية في مواجهة الاحتلال تضعف أو تكاد تلغي تماماً فرص تحقق هذا الخيار على أرض الواقع.[1]

5.4 طبيعة دور المقاومة الشعبية في تعزيز المشاركة السياسية

ارتبط العديد من حركات التحرير العالمية بتراث غاندي خاصة فيمـــا يتعلـــق بالعمـــل السلمي. فتجربة جنوب إفريقيا، والتجربة اللوثرية، والتجربة الفلسطينية عام1987، أحدثت نقلة متميزة في ثقافة الشعوب نحو المقاومة الشعبية. وإن كانت أشكال النضـــال الـــوطني تـــرتبط بالعوامل الإقليمية والدولية عدا عن العوامل الذاتية من حيث الإمكانيات والتحديات التـــي تقـــف أمام مثل هذا التوجه الجماهيري، فالعمل الشعبي المقاوم ضد الاحتلال ليس دعوة تبشيرية فـــي إطار العمل السياسي، بل عمل وفق استراتجيات وأهداف واضحة ومحددة، يتناغم من خلالهـــا العمل الشعبي مع العمل الدبلوماسي للوصول إلى الهدف المنشود[2].

انطلاقا من ذلك ترى الباحثة أن أهمية الدور الجماهيري هي الأهمية الكبرى في دعـــم وتعزيز المشاركة الشعبية والسياسية في أي عملية نضالية وكفاحية ، وعليه " تعـــد الجمـــاهير القاعدة الأساسية التي تتشكل منها المقاومة حيث تفرز الثوار والمقاتلين وقادة المقاومة مما يمـــد المقاومة بشرعيتها على المستوى الداخلي وفي مواجهة الاستعمار، وهي على اخـــتلاف فئاتهـــا وطبقاتها الاجتماعية، تؤثر في المقاومة وتتأثر بها.

لقد قام فانون قديما بتقسيم الجماهير إلى فئتين: فئة الفلاحين الذين يعيشون في الريـــف وطبقة العمال والبرجوازيين الذين يعيشون في المدن، ويرى فانون أن الفلاحـــين قـــوة ثوريـــة عفوية، تعمل على إغراق فرديته لمصلحة الجماعة، بل ويرى أن الفلاحين قادرون على توجيه

---

[1] زياد أبو عين، **مقابلة شخصية**، مرجع سابق.

[2] عودة ، أحمد، المقاومة الســلمية : تــاريخ وافــاق ، فلســطين نموذجــا ، شــؤون فلســطينية ، عــدد 249-250 ، http://www.shuun.ps/page-96-ar.html

النضال، أي أن فانون يعتبر الفلاحين هم الطبقة الثورية وهم الوحيدون القادرون علـــى قيـــادة النضال ".[1]

ليست مهمة المقاومة قتال العدو ونيل النصر المؤقت عليه، بل لديها مهمات أخرى تحقق لها انتصارات بعيدة المدى على المشروع الثوري لا يكتفي بكونه طليعة مقاتلة فحسب، بـــل أن يكون حركة اجتماعية تحررية جذرية، وربما كان دور الجماهير يتجاوز في مرحلة ما الـــوعي للأهداف والغايات، ليتجلى ذلك الوعي في ممارسات على أرض الواقع تبدأ بـــإخراج المقاومـــة عن قداستها وإخضاعها للمساءلة والمحاسبة فيما يتعلق بأفكارها وأهدافها وأساليبها والتكتيكـــات التي تتبعها، وهذا ما يشير إليه عزمي بشارة حين يتحدث عن الأخطاء التي ترتكبها الجماهير إذا لم تكن واعية ترتكب خطأ في عدم محاسبة المقاومة وتقدس أفعالها مهما كانت مؤذية، ويعـــود عزمي بشارة لمقولة " لا صوت يعلو فوق صوت المقاومة، ويتجلى هذا الخطأ فـــي تجنـــب أي نقاش مع أي تنظيم أو طرف مقاوم، مما يؤدي بالاكتفاء بالتغني به وبإنجازاته دون نقاش يميـــز الفكر من الفكر، ومن دون نشر مواقف من أخطاء ترتكبها المقاومة داخليا وخارجيا".[2]

الباحثة تشير هنا الى أهمية التجارب العالمية التي انتجت نظريات كبرى في سياق أهمية مشاركة الجماهير النضالية في المقاومة الشعبية ، كتجربة جمهوية الصين الشـــعبية ، حيـــث " يطلق الزعيم الصيني ماو تسي تونغ على عملية توعية الجماهير وإشراكها في صناعة الثـــورة اسم خط الجماهير التي تقوم على أربعة افتراضات: الأول أن كل تقدم يجب أن يعتمد على عمل الجماهير، والثاني: أن الناس تعرف ما تريد، وبالتالي على القادة أن يذهبوا دائما إلى الجماهير كي يتعلموا منها، الثالث: أي عمل من جانب الجماهير يجب أن تتولاه هي بنفسها، والرابع: أن في الجماهير قوة إبداع كامنة غير محدودة، وهذه القوة هي التي تصنع الثورات"[3].

---

[1] القاسم، سراب: **مفهوم الكرامة الانسانية وعلاقته بالمقاومة**، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بيرزيـــت، 2012، بتصرف .

[2] صوافطة، أشرف: **المقاومة الشعبية الفلسطينية وامكانية تحولها الى استراتيجية عمل وطنـــي 2005 – 2013**، مرجع سابق. مرجع سابق، نقلا عن : عزمي بشارة بتصرف .

[3] القاسم، سراب: **مفهوم الكرامة الانسانية وعلاقته بالمقاومة**، مرجع سابق.

لقد سبق الشعب قيادته في موضوع المقاومة الشعبية، فحملة مقاطعة المنتجات الإسرائيلية بدأت من الشعب قبل أن يتبناها قادة العمل الوطني، ومعظم الهبات الشعبية تكون بمبادرات شعبية أكثر مما نراها دعوة من الفصائل. كما أن إمكانية الوصول لمشاركة شعبية لكافة شرائح المجتمع الفلسطيني يأتي من خلال تبني المقاومة الشعبية كخيار استراتيجي، وتحويله لنهج يومي ضمن برنامج واضح يكون كل الشعب شريكا فيه، وكل قطاعات الوطن منخرطة بهذا البرنامج. ومن خلال وضع قيم مشتركة مجمع عليها وطنيا تكون بمثابة خارطة لطريق المقاومة.[1]

والقراءة التحليلية لتاريخ التجربة الوطنية الفلسطينية التي لا مجال للاستفاضة فيها هنا، تخبر باستنتاجين مهمين في طبيعة دور المقاومة الشعبية في فلسطين:

1- أن المقاومة الشعبية والهبات الشعبية الواسعة شكلت شرطاً سابقاً لنشأة أي حالة مسلحة ومنظمة، لأنها الحالة التي كانت تبنى فيها الحاضنة الشعبية التي تسمح بالتطور نحو العمل المسلح المنظم والمستقر نسبياً، وتوفير ملاذاته الآمنة ومده بالرجال وبالموارد.

2- أن المقاومة الشعبية كانت أداة المقاومة الأكثر تكراراً على أرض فلسطين، وأنها كانت حاضرة تقريباً في كل محطات المواجهة التي جرت على أرض فلسطين.

6.4 واقع المقاومة الشعبية في فلسطين

لقد شكلت المقاومة الشعبية جزءاً أساسياً من أدوات المشروع الوطني الفلسطيني منذ المراحل المبكرة لمقاومته للاحتلال البريطاني سنة 1920 في انتفاضة موسم النبي موسى، وثورة البراق 1929، والثورة الفلسطينية الكبرى وبالذات في مرحلتها الأولى 1936-1937، وكانت حاضرة كأداة مركزية في محطات المقاومة الأقرب زمنياً؛ في الانتفاضة الفلسطينية الكبرى سنة 1987 أو في هبة النفق 1996 وصولاً إلى بدايات انتفاضة الأقصى سنة 2000[2] .

---

[1] بسام الصالحي، الأمين العام لحزب الشعب الفلسطيني، **مقابلة شخصية**، رام الله، أجرتها الباحثة بتاريخ 2015/1/12.

[2] مركز الزيتونة للدراسات: المقاومة الشعبية الفلسطينية – الاحتمالات والتحديات، تقرير استراتيجي (43)، اذار 2012، الرابط الاكتروني http://www.alzaytouna.net

وخلاصة القول ترى الباحثة أنه يمكن أن تؤخذ المقاومة الشعبية كرزمة متكاملة دون تجزئة، فلا مسيرات شعبية دون مقاطعة منتجات، ولا عمل مخيمات وقرى صمود دون التحام فنانين فلسطين، ولا تجمعات بنقط التماس دون تثقيف علمي. ولا يجب تبنيها من فصيل دون الآخر، أو من فئة عمرية دون الأخرى أو أن يقوم بها الرجال دون النساء.

7.4 أبرز المعيقات التي تحول دون وصول الفصائل لحالة إجماع وطني للمقاومة الشعبية

غير أن هناك عددا من العقبات التي تقف أمام تعميم المقاومة الشعبية كخيار أساسي من خيارات المواجهة، وهي:

1- تراجع ثقة الناس والجماهير في أداء المؤسسة الرسمية والحزبية في أساليب عملها وقيادتها للمقاومة الشعبية، وحاله اللامبالاة التي تسيطر على فكر وسلوك المواطن الفلسطيني، نتيجة الانقسام وما ترك من آثار وجروح في الجسد الفلسطينية.

2- عدم وجود آليات محددة لممارسة المقاومة الشعبية يمكن من خلالها إشراك جميع أبناء الشعب الفلسطيني فيها بفعالية، لعدم توفر خطة استراتيجية وطنية شاملة وتتبنى لمفهوم المقاومة الشعبية بالحد الأدنى كخيار شعبي في المقاومة.[1]

3- عدم وضوح موقف حركة الجهاد الإسلامي من خيار المقاومة الشعبية إضافة لعدم قناعة شريحة مهمة داخل قيادة حركة حماس بالجدوى العملية المترتبة على تبني هذا الخيار، على الرغم من إعلان المكتب السياسي للحركة بتبني نهج المقاومة الشعبية.

4- استمرار حال الانقسام والانفصال بين الضفة والقطاع، مع استمرار وجود العوائق التي تواجه ممارسة المقاومة الشعبية في قطاع غزة، مقارنة مع مثيلتها في الضفة الغربية.

---

[1] بسيسو، مأمون: المقاومة الشعبية الفلسطينية الاحتمالات والتحديات، مركز الزيتونة للدراسات، بتاريخ 26-3-2012، الرابط الالكتروني http://www.alzaytouna.net/permalink/12579.html.

5- صلف وجبروت وبطش الاحتلال وإجراءاته القمعية التي لا تدع مجالاً لإقناع الشعب الفلسطيني بجدوى مواجهته سلمياً.[1]

6- محدودية نقاط المواجهة التي يمكن الاحتكاك مع المحتل من خلالها وما يترتب على ذلك من صعوبات والعوائق الجغرافية التي تحول دون المشاركة.

7- ضعف وتردد قدرة المؤسسات الدولية والحقوقية على تجريم الاحتلال وإجراءاته أثناء مواجهته للمشاركين في المقاومة الشعبية.

8- عدم تمكن السلطة الفلسطينية من بسط سيطرتها على كافة المناطق التي يمكن من خلالها زيادة فعالية المقاومة الشعبية وخاصة مناطق (ج).

8.4 المقاومة الشعبية بوصفها بوابة المشاركة السياسية

للتغلب على العقبات والتحديات التي تحول دون وصول الفصائل الفلسطينية لحالة إجماع وطني حول المقاومة الشعبية ترى الباحثة ضرورة ما يلي:

1- الوصول إلى استراتيجية وطنية شاملة تشكل برنامجا للإجماع الوطني الفلسطيني في حده الأدنى، بحيث تكون المقاومة الشعبية حجر زاوية هذا البرنامج، وهذا لن يتأتى إلا بتفعيل أطر ومؤسسات المنظمة بما تكفل مشاركة جميع القوى والفصائل الوطنية على اختلاف توجهاتها.

2- تفعيل مشاركة السلطة الوطنية الفلسطينية رسميا في فعاليات المقاومة الشعبية جنبا إلى جنب مع المكونات الأخرى السياسية والمجتمعية بما يكفل انخراط وانضمام أكبر قطاعات ممكنة من الجماهير في تلك الفعاليات، مما يضمن إعادة ثقة الجماهير بأداة المؤسسة الرسمية والحزبية.

[1] إبراهيم دحبور، عضو مجلس تشريعي، **مقابلة شخصية**، نابلس، أجرتها الباحثة بتاريخ 2015/1/10.

3- إنهاء الانقسام السياسي على قاعدة الخطة الوطنية الشاملة الأمر الذي يعمق وحدة الشعب الفلسطيني وتطلعاته وأهدافه.

4- توسيع دوائر الاحتكاك ونقاط المواجهة التي تعمل على ممارسة المقاومة الشعبية من خلالها على نطاق واسع ومثال ذلك الأغوار والخليل والمستعمرات.

5- تعزيز دور مشاركة المنظمات الدولية والمؤسسات ذات العلاقة في العمل الميداني للمقاومة الشعبية، مثال ذلك استثمار عضوية فلسطين في محكمة الجنايات الدولية لتفعيل القرارات الدولية ذات الصلة مثل فتوى لاهاي بشأن الجدار.

6- المقاومة الشعبية بوصفها أساسا لبناء استراتيجية وطنية شاملة في مواجهة الاحتلال من جانب، وبوصفها جزءا للحد الأدنى للاتفاق والإجماع بين الفصائل الوطنية، وبوصفها أسلوبا قانونيا معترفا به من المجتمع الدولي، وبوصفها أداة لتفعيل كل الطاقات الشعبية لانخراط الكل الفلسطيني واستقطاب الأنصار في الطرف الآخر.

وفرت المقاومة الشعبية الحد الأدنى والقاسم المشترك لكافة القوى والفصائل الوطنية للمشاركة في هذه المقاومة، مع وجود التباين النسبي في مكانة تبني المقاومة الشعبية في برامج هذه الفصائل والقوى.

أعطت المقاومة الشعبية مساحة أكبر لمشاركة مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني في فعاليات هذه المقاومة وذلك بحكم طابعها السلمي.

الخاتمة

يعد الشعب الفلسطيني من أقدم الشعوب التي استخدمت مبدأ المقاومة الشعبية في مواجهة المحتل، حيث بدأ النضال الفلسطيني منذ بداية القرن العشرين، وبرز بشكل واضح، بعد الإعلان عن وعد بلفور الذي نادى بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين. وشارك الشعب الفلسطيني في الاحتجاجات والمظاهرات التي عمت فلسطين في ذلك الوقت، فأصبحت مختلف الوسائل النضالية المتبعة جزءًا رئيسًا من تلك التحركات الجماهيرية.

وعلى الرغم مما حدث عام 1948 من تغير في واقع الحياة الفلسطينية بسبب النكبة وتبعاتها، أصّرت الحركات الفلسطينية على مواصلة عملها في المستويات المختلفة، فقامت بتأسيس العديد من المؤسسات الاجتماعية التي تقوم، غالبيتها، على تقديم المساعدات والخدمات الصحية والتعليمية.

ونتيجة الاحتلالات المتوالية لفلسطين أثر ذلك بشكل كبير، على النواحي الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، فقد كانت فلسطين، دائمًا، ملحقة بالجهة الحاكمة، الأمر الذي أدى إلى إضعاف متواصل للحركة الوطنية في صياغة برامج نضالية منظمة ومستمرة. ونتيجة لمجموعة من العوامل المتضافرة، أخذت القضية الفلسطينية، في منتصف القرن العشرين، تحظى باهتمام عالمي من خلال النظرة الدولية للشعوب المحتلة وحقها في مقاومة الاحتلال بهدف الاستقلال والحرية. وعلى أثر هذه النظرة الدولية، برز الاهتمام المتزايد بالحركة النضالية الفلسطينية، الأمر الذي جعل من النضال الفلسطيني حالة تستحق التعاطف والدعم والمساندة.

وفي هذه المرحلة، تنوعت المقاومة بتعدد أشكال النضال الوطني الفلسطيني، فبرز النضال السياسي، والنضال الشعبي الجماهيري، والنضال المسلح، وكانت المقاومة المسلحة في حينه سمة بارزة للنضال الوطني.

وفي منتصف القرن الماضي، وخاصة بعد احتلال ما تبقى من فلسطين التاريخية، عملت إسرائيل على تدمير بنية المجتمع الفلسطيني، حيث تسببت هذه السياسة في إحداث تغيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية، أثرت على واقع الحركة الفلسطينية.

وفي إطار النضال السياسي والاجتماعي والثقافي والعسكري ضد الاحتلال، ابتدع الفلسطينيون أنماطًا جديدة للنضال تمثلت في تشكيل العمل التطوعي، والأطر الجماهيرية، والاتحادات النقابية، والخلايا العسكرية، وذلك بهدف إبراز العمل الوطني على الساحة الإقليمية والدولية.

وقد تجلى النضال الفلسطيني بوضوح في انتفاضة عام 1987، حيث لعبت الجماهير الفلسطينية دورًا رئيسًا في تلك الانتفاضة، وبرز دورها من خلال تشكيل اللجان الشعبية على المستويات المختلفة للوطن، مما ساعد في بلورة وعي جديد للنضال الفلسطيني، وبشكل خاص فيما يتعلق بدور الجماهير في إحداث التغيرات المنتظرة. كما شهدت هذه المرحلة، نشوء العديد من المؤسسات والمراكز والتنظيمات السياسية والاجتماعية والثقافية التي تساند العمل الوطني.

وفي السنوات العشر الأخيرة من القرن العشرين، وبفعل المتغيرات الدولية والإقليمية وما تبعها من تطورات، تمثلت بقيام السلطة الوطنية الفلسطينية، إثر توقيع اتفاق إعلان المبادئ (أوسلو) في واشنطن عام 1993، بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، أدركت الحركة الوطنية أهمية الأعباء والمهام الجديدة، من أجل استكمال عملية البناء الوطني.

وقد أوجد شكل المقاومة في دحر الاحتلال جدلاً واسعًا على الساحة الفلسطينية خاصة في ظل أوضاع دولية غير عادلة وغير متوازنة، لم تكن في صالح المقاومة والقضية الفلسطينية، حيث الانحياز الأمريكي الكامل للاحتلال الإسرائيلي، والدور المفقود للأمم المتحدة، والمعطل لمنظمات حقوق الإنسان، وغير الفاعل للاتحاد الأوروبي. رافق ذلك غياب الاهتمام العربي والإسلامي بمعاناة الفلسطينيين، في ظل بروز قضايا أخرى طغت على أحداث القضية الفلسطينية وتصدرت اهتمام المجتمع الدولي.

ونجحت إسرائيل في الاستفادة من المتغيرات الدولية، وفي استثمار جملة من العوامل طغت على الساحة الفلسطينية، لتقوم بحملات إعلامية مركزة ضد المقاومة الفلسطينية استطاعت خلالها إلصاق تهمة الإرهاب بالمقاومة، وإدراج العديد من فصائلها على قائمة المنظمات الإرهابية، في محاولة لتشويه صورة وأخلاقية النضال الفلسطيني والحّط من مشروعيته، وتصوير ما يحدث على أنه صراع بين قوتين، جاء ذلك في سياق محاولة تضليل الرأي العام الدولي وتبرير ما يقوم به الاحتلال من جرائم وعنف موجه ضد الفلسطينيين.

ومما يسترعي الانتباه في هذه الدراسة، أن الأساليب النضالية للمقاومة الشعبية لا تشكل بديلاً أو رفضًا للمقاومة المسلحة، حيث ينظر إليها كشكل من أشكال المقاومة الأخرى، حيث لا تعد المقاومة الشعبية تفريطا أو مسًا بالحقوق الوطنية الثابتة.

وبناء على ما سبق تنوعت أشكال المقاومة الفلسطينية بشكليها المسلح والشعبي، وكانت لطبيعة المرحلة التي تمر بها القضية الفلسطينية دور بارز في تحديد أي شكل من أشكال المقاومة يمكن استخدامه، لكن ما يهم دراستنا هو المقاومة الشعبية، حيث تم تحليل التجربة الفلسطينية في استخدام المقاومة الشعبية بمختلف المراحل بدءاً من انتفاضة عام 1987 وحتى يومنا هذا، حيث لعبت المقاومة الشعبية دوراً بارزاً في مقاومة المحتل، وبالعودة لمحور دراستنا جاءت هذه الدراسة لتكشف مدى قدرة المقاومة الشعبية على تعزيز المشاركة السياسية.

أما فلسطينياً فتعد المقاومة الشعبية عند مقارنتها بسبل وخيارات المقاومة الأخرى أنها الأكثر مقبولية عند الشعب الفلسطيني، والأقل تكلفة، وإمكانية تطبيقها تفوق غيرها. وتبين سيرورة الأحداث المتعاقبة على القضية الفلسطينية أن الشعب الفلسطيني وفصائله يتجهون للوحدة في مواجهة العدو، ويضعون خلافاتهم التنظيمية السياسية جانبا وقت مواجهة عدوان الاحتلال، ومن الطبيعي أن تلعب المقاومة الشعبية هذا الدور في توحيد الصف الوطني كما لعبته في الانتفاضات الفلسطينية.

ويلاحظ وعلى أرض الواقع أن الشعب سبق قيادته بموضوع المقاومة الشعبية، فنرى مثلا أن حملة مقاطعة المنتجات الإسرائيلية قد بدأت من الشعب قبل أن يتبناها قادة العمل

الوطني، ونرى الهبات الشعبية بمبادرات شعبية أكثر مما نراها دعوة من الفصائل. كما أن إمكانية الوصول لمشاركة شعبية لكافة شرائح المجتمع الفلسطيني يأتي من خلال تبني المقاومة الشعبية كخيار استراتيجي، وتحويله لنهج يومي ضمن برنامج واضح يكون كل الشعب شريك فيه، وكل قطاعات الوطن منخرطة بهذا البرنامج. ومن خلال وضع قيم مشتركة مجمع عليها وطنيا تكون بمثابة خارطة لطريق المقاومة الشعبية.

ويتضح لنا أن أهم الإشكاليات التي تعاني منها المقاومة الشعبية في فلسطين هي الإشكالية التي تواجه الحركة الوطنية الفلسطينية في عموميتها، والتي تتمثل في غياب برنامج وطني واحد وغياب الاستراتيجية الواضحة في مواجهة العدو والانقسام الكبير ما بين المفاوضات والمقاومة الشعبية والمقاومة المسلحة، الذي يشوه العمل السلمي الفلسطيني ويضفي عليه طابع العنف، مما يضعف من نتائجه على المستوى الداخلي الإسرائيلي وعلى المستوى الدولي.

وهذا ما يتطلب صياغة برنامج وطني شامل وبناء استراتيجية نضالية تقوم على أساس المقاومة الشعبية دون أن تسقط أياً من الخيارات الأخرى، بحيث تشارك في صياغتها كافة قوى وشرائح الشعب الفلسطيني في مختلف أماكن تواجده، وتتضمن ترتيب الأولويات وتحديد الأدوار والمهام، ليجد كل شخص أو فئة أو فصيل دورهم ومكانهم المناسب فيها، للوصول إلى حالة من الإجماع الوطني والعالمي لدحر الاحتلال.

كما أنه يمكن بناء استراتيجية نضالية متكاملة تعتمد على المقاومة الشعبية كنهج ويكون لهذا النهج دور فاعل في ترسيخ المقاومة الشعبية من خلال جعل المقاومة الشعبية نهج يومي تتجلى صوره في تفاصيل الحياة اليومية، وفي كل قطاعات المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعلمية والفنية. ليشارك فيها كل شرائح المجتمع، كل حسب قدرته وإمكانياته. على أن تُؤخذ المقاومة الشعبية كرزمة متكاملة دون تجزئة، فلا مسيرات شعبية دون مقاطعة منتجات، ولا عمل مخيمات وقرى صمود دون التحام فنانين فلسطين، ولا تجمعات بنقط التماس دون تثقيف علمي. ولا يجب تبنيها من فصيل دون الآخر، أو من فئة عمرية دون الآخرى أو أن يقوم بها الرجال دون النساء.

وفي الختام يمكن القول أن المقاومة الشعبية الفلسطينية قادرة على تعزيز المشاركة السياسية لكن لم تصل حتى يومنا هذا للدرجة المطلوبة ، إذ ما زالت المقاومة الشعبية محل عدم إجماع فلسطيني على تبني هذا النهج، ويعود ذلك للعديد من الأسباب أهمها حالة الانقسام بين الضفة الغربية وقطاع غزة ، إضافة لأزمة الثقة بين الشعب وقادة العمل الشعبي . وأخيرًا، فإن تعزيز استراتيجية المقاومة الشعبية سيشكل إسهامه حقيقة في تعزيز المشاركة السياسية على الصعيد الفلسطيني.

التوصيات

وبناءً على ما سبق فإنه لا بد من:

1- العمل على تحويل المقاومة الشعبية لاستراتيجية عمل وطني، وذلك من خلال صياغة برنامج وطني شامل وبناء استراتيجية نضالية تقوم على أساس المقاومة الشعبية دون أن تسقط أياً من الخيارات الأخرى، بحيث تشارك في صياغتها كافة قوى وشرائح الشعب الفلسطيني في مختلف أماكن تواجده، وتتضمن ترتيب الأولويات وتحديد الأدوار والمهام، ليجد كل شخص أو فئة أو فصيل دورهم ومكانهم المناسب فيها، للوصول إلى حالة من الإجماع الوطني والعالمي لدحر الاحتلال.

2- ضرورة الاستمرار بالمقاومة الشعبية والمطالبة بحقوق الشعب الفلسطيني، لتصبح المقاومة الشعبية منهج حياة، وبعدها يمكن القول بأن المقاومة الشعبية قادرة على تعزيز المشاركة السياسية.

3- العمل على تدريس مبدأ المقاومة الشعبية ضمن المناهج الدراسية وذلك من أجل خلق قاعدة جماهيرية مؤهلة مدركة لأهمية وضرورة تبني مبدأ المقاومة الشعبية.

4- العمل على تعديل الأفكار السلبية عن المقاومة الشعبية ، فهي غالبا ما تربط بين المقاومة الشعبية والتنازل والاستسلام.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع العربية

ابراش، ابراهيم: **علم الاجتماع السياسي (مقاربة ابسمولوجية ودراسة تطبيقية على العالم العربي)**، مكتبة ومطبعة دار المنارة ، غزة ، 2001.

ابراش، ابراهيم: **علم الاجتماع السياسي**، طبعة 1، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 1998.

إبراهيم، حسنين توفيق: **ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999.

الباز، داود: **حق المشاركة في الحياة السياسية**، دار النهضة للطباعة والنشر، القاهرة: 2002.

البرغوثي، عمر وخليل، طوطح : **تاريخ فلسطين**، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة: 2001، صفحة 261.

بشارة، عزمي: **أن تكون عربياً في آيامنا**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.

تاج الدين، أحمد سعيد: **25 يناير ثورة شعب**، الهيئة العامة للاستعلامات المصرية ، القاهرة ، 2012.

جلال، إبراهيم: **مارتن لوثر كنغ لماذا نفذ صبرنا**، دار مشارق للنشر والتوزيع، دار طيبة للطباعة ، القاهرة، 2011.

الجوهري، عبد الهادي: **قاموس علم الاجتماع**، الطبعة 3 ، الإسكندرية : مصر، المكتب الجامعي الحديث، 1998.

الحسن، خالد: **الثورة الشعبية، لماذا؟ وكيف؟ وإلى أين؟**، تونس: مطبعة الشرق التونسية للتوزيع، 1988.

حسنين، إمام: **الإرهاب وحروب التحرير الوطنية**، القاهرة: دار المحروسة للطباعة، الطبعة الأولى، 2002.

خلف، عبد الهادي: **المقاومة الشعبية الشعبية:"مدارس العمل الجماهيري وأشكاله"**، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، الطبعة الأولى، 1988.

زعيتر، أكرم: **وثائق الحركة الوطنية**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الأولى، 1979.

السبكي، آمال: **تاريخ ايران السياسي بين ثورتين (1906– 1979)**، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1999.

سلامة، نوح: **نحو طريقة جديدة في التعامل مع النزاعات**، بيت لحم: المركز الفلسطيني لدراسات اللاعنف، 1996.

شارب، جين: **الانتفاضة والنضال بلا عنف** ، ترجمة المركز الفلسطيني لدراسات اللاعنف، المركز الفلسطيني لدراسات اللاعنف، القدس، 1990.

شارب، جين: **البدائل الحقيقية**، مؤسسة البرت انشتاين، الولايات المتحدة الامريكية، 2004.

شارب، جين: **العصيان المدني**، ترجمة المركز الفلسطيني لدراسات اللاعنف، المركز الفلسطيني لدراسات اللاعنف، القدس، 1990.

شارب، جين: **المقاومة الشعبية: دراسات في النضال بوسائل اللاعنف**، حسن عبد العزيز (مترجم)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011.

شارب، جين: **دور القوة في الكفاح اللاعنيف**، اكاديمية التغيير، 2009.

شارب، جين: **أعمال الاحتجاج والإقناع**، بيروت، حركة حقوق الناس، 1997.

شارب، جين: **كفاح اللاعنف**، ترجمة أحمد العلي، القدس: المركز الفلسطيني لدراسات اللاعنف، د.ت.

شارب، جين: **من الدكتاتورية إلى الديمقراطية، إطار تصوري للتحرر**، ترجمة خالد عمر، القدس: المركز الفلسطيني لدراسات اللاعنف، 2003.

شعبان، عبد الحسين: **مدخل القانون الدولي وحقوق الإنسان**، القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2002.

الصايغ ، نصري: **حوار الحفاة والعقارب دفاعاً عن المقاومة**، بيروت: دار رياض الريس للكتب والنشر، 2007.

صايغ، يزيد: **الكفاح المسلح والبحث عن الدولة، الحركة الوطنية الفلسطينية 1949-1993**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الأولى، 2002.

الطبيب، مولود: **علم الاجتماع السياسي**، منشورات جامعة السابع من إبريل، ليبيا، طبعة 1، 2007.

عبد الحكيم، أحمد عادل وآخرون: **حرب اللاعنف الخيار الثالث**، الطبعة الثالثة، أكاديمية التغيير، 2013.

عبدالعزيز عمر، **دراسات في تاريخ العرب الحديث والمعاصر**، بيروت: دار النهضة للطباعة والنشر، 1980.

عليوة، السيد ومنى محمود، **مفهوم المشاركة السياسية**، موسوعة الشباب السياسية، الفصل الأول ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2005.

غاندي، المهاتا: **كل البشر أخوة**، ترجمة د. أنطوان أبو زايدة ، الطبعة الأولى، شركة دار الجديد، 1997.

غنيم، عادل: **الحركة الوطنية من الثورة حتى الحرب العالمية**، القاهرة: مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى، 1980.

القشطيني، **نحو اللاعنف المقاومة الشعبية الشعبية عبر التاريخ**، عمان: دار الكرمل، 1998.

قمصية مازن: **المقاومة الشعبية في فلسطين: تاريخ حافل بالأمل والإنجاز**"، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، مواطن، رام الله. 2011.

كنغ، مارتن لوثر: **قوة المحبة**، ترجمة انطوان الخوري، بيروت: حركة حقوق الناس، الطبعة الأولى، 1998.

الكيالي، **تاريخ فلسطين الحديث**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الحادية عشر، 1995.

الكيالي، عبد الوهاب وآخرون: **موسوعة السياسة**، بيروت: المؤسسة العربية للنشر، الطبعة الأولى، 1989، ص: 384.

ماريديني، زهير: **الثورة الايرانية بين الواقع والأسطورة**، الطبعة الاولى، دار اقرا للطباعة والنشر، لبنان، 1986.

مصلح، أديب، **السياسي القديس المهاتما غاندي**، بيروت، منشورات المكتبة البوليسي، 1992.

مولر، جان دراري: **معنى اللاعنف**، مركز اللاعنف وحقوق الإنسان، جمعية العمل الاجتماعي الثقافي، بيروت: الطبعة الأولى، 1995.

مولر، جان ماري: **استراتيجية عمل اللاعنيف**، ترجمة انطوان طوق، بيروت: حركة حقوق الناس، الطبعة الأولى، 1999.

مولر، جان ماري: **معنى اللاعنف**، ترجمة انطوان الخوري، بيروت: مركز اللاعنف وحقوق الإنسان، الطبعة الأولى، 1995.

نصر الدين، إبراهيم نصر أحمد: **تجارب حركات التحرير**، القاهرة، دار المصري للنشر والتوزيع، 2010.

ياهوف، دار: **طهارة السلاح أخلاق وأسطورة**، ترجمة جوني منصور، فلسطين: المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية، 2004.

يوسف، محمد وابو علاء منصور: **بلعين في المقاومة الشعبية**، مكتب الشؤون الفكرية والدراسات، 2007.

يوسف، محمد محمود: **بلعين في المقاومة الشعبية**،الصادرة عن مكتب الشؤون الفكرية والدراسات (فتح) عام 2007.

الرسائل الجامعية

ابو القرايا، بشير: **النموذج الانتفاضي الفلسطيني دراسة في الحركة الوطنية والظاهرة الاسلامية**، رسالة دكتوراة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة 2007.

ابو زيد، طاهر: **دور المواقع الاجتماعية التفاعلية في توجيه الرأي العام الفلسطيني وأثرها على المشاركة السياسية (دراسة ميدانية)**، رسالة ماجستير، جامعة الازهر، غزة، فلسطين، 2012.

البسطامي، مراد، "**أقنعة تحررية": غاندي، فانون، سعيد**. كلية الدراسات العليا، جامعة بيرزيت،2009.

البسطامي، مراد: **أقنعة تحررية، غاندي فانون سعيد**، جامعة بيرزيت، رسالة ماجستير غير منشورة، 2009.

التميمي، باسم خضر: **المقاومة الشعبية في فلسطين فلسفتها ، وأدواتها، واثرها (1963-1993)**، جامعة بير زيت، رسالة ماجستير غير منشورة، 2007.

الحداد، شعبان: **دراسة نفسية مقارنة بين عينات من الفلسطينيين المشاركين وغير المشاركين سياسياً**، رسالة دكتوراة غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، مصر، 2006.

حسن، باسم، "**المقاومة الشعبية في فلسطين فلسفتها و أدواتها، وأثرها (1967– 1993)**، كلية الدراسات العليا، جامعة بيرزيت، 2007.

حمزة، طارق: **سيكولوجية المشاركة السياسية– دراسة نفسية مقارنة بين المشاركين وغير المشاركين سياسياً**، رسالة دكتوراة، جامعة عين شمس، مصر، 1995.

شقور، رفقة: **أثر حزب الله في تطوير فكر المقاومة وأساليبها في المنطقة العربية**، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس: 2009.

شيخ علي، ناصر: **دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين**، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس فلسطين، 2008.

الصمادي، حمزة: "**تجربة منظمة التحرير الفلسطينية السياسية**"، **من المقاومة المسلحة إلى التسوية السلمية (1964– 2006)**، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، 2008.

صوافطة، أشرف: **المقاومة الشعبية الفلسطينية وامكانية تحولها الى استراتيجية عمل وطني 2005 – 2013** ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2015.

عبدالله، أحمد: **الانتفاضة الفلسطينية دراسة تحليلية مقارنة ما بين انتفاضتي عام 1987 وعام 2000**، رسالة دكتوراة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2005.

القاسم، سراب: **مفهوم الكرامة الانسانية وعلاقته بالمقاومة**، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بيرزيت، 2012.

كشك، تغريد: **إشكاليات المقاومة الفلسطينية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001**، رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2006.

المبيض، أشرف: **المقاومة المدنية في فلسطين في ضوء تجربة جنوب افريقيا 1987-2012**، دراسة دكتوراة ، غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 20012.

نزال، حسبان. " **النضال السلمي في الصراعات الدولية: فلسطين نموذجاً**، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة بيرزيت، 2010.

المجلات والتقارير

ابو عامر، عدنان: ***تطور المقاومة الفلسطينية: الشعبية والمسلحة بين عامي 1967- 1987***، **مجلة الجامعة الإسلامية**، سلسلة الدراسات الانسانية، المجلد التاسع عشر، العدد الأول، يناير 2011، ص 1213.

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان المادة 21.

البيان الختامي لمؤتمر بلعين الثالث للمقاومة الشعبية السلمية 2008/6/7، منشورات اللجنة الشعبية لمقاومة الجدار في قرية بلعين.

خلف، نديم: ***جدلية الإرهاب بين الطروحات الغربية والإسلامية***، **مجلة العلوم السياسية**، العدد (26)، 2002.

شعراوي، حلى: "**مانديلا: أنا المتهم الأول**"، **العربي**، العدد (379)، 1990.

عثمان، عثمان: ***مستقبل القضية الفلسطينية بين المفاوضات السياسية والمقاومة المسلحة***، **مجلة جامعة النجاح للأبحاث والعلوم الإنسانية**، المجلد 21، 2007.

عماد، عبد الغني: ***المقاومة والإرهاب في الإطار الدولي لحق تقرير المصير***، **المستقبل العربي**، العدد (275)، كانون أول 2002.

لمين، محمد: ***إشكالية المشاركة السياسية وثقافة المسلم***، **مجلة العلوم الانسانية** ، جامعة محمد خيصر بسكرة الثاني عشر، نوفمبر ، 2007.

مضية، سعيد: ***نضال اللاعنف، انسجام الوسيلة مع الهدف***، **رؤيـــة**، العدد (16)، 2002.

المقاومة الشعبية السلمية: المفاهيم والتجارب والبرامج والادوات، **مجلـــة سياســـات**، معهـــد السياسات العامة، العدد 20، 2012.

المقابلات الشخصية

إبراهيم دحبور، عضو مجلس تشريعي، **مقابلة شخصية**، نـــابلس، أجرتهـــا الباحثـــة بتـــاريخ 2015/1/10.

بسام الصالحي، الأمين العام لحزب الشعب الفلسطيني، **مقابلة شخصية**، رام الله، أجرتها الباحثة بتاريخ 2015/1/12.

زياد، أبو عين، مسؤول ملف الجدار والاستيطان، **مقابلة شخصية**، رام الله، اجرتهـــا الباحثـــة بتاريخ 2014/12/3

ماجدة المصري، **مقابلة شخصية**، رام الله ، أجرتها الباحثة بتاريخ 2015/1/13.

محمود العالول: عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، **مقابلة شخصية** نابلس، أجرتهـــا الباحثـــة بتاريخ 2014/12/3.

مصصطفى البرغوثي: الامين العام للمبادرة الوطنية، **مقابلة شخصية**، رام الله، اجرتها الباحثة بتاريخ 2015/1/14.

المراجع الالكترونية

اشتيوي، عماد: اسم في الاخبار الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الشبكة الإعلامية الفلســـطينية، 2006، الرابط الالكتروني http://fpnp.net/site/news/15674

بسيسو، مأمون: المقاومة الشعبية الفلسطينية الاحتمالات والتحديات، مركز الزيتونة للدراسات، بتاريخ 26-3-2012، الرابط الالكتروني
.http://www.alzaytouna.net/permalink/12579.html

بطاقة تعريف بالجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، مجلة الحوار المتدن ، 2002/1/5، الرابط الإلكتروني .http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=666

حسين، قاسم: جبل الربيع العربي، صحيفة الوسط البحرينية، العدد 3429، 27 يناير 2012، الرابط الالكتروني
http://www.alwasatnews.com/3260/news/read/582813/1.html

خويلدي، زهير: فلسفة الثورة التونسية الدوافع والآليات والتداعيات والتحديات، 29 يناير 2011 الرابط الاكتروني http://www.doroob.com/?p=3782

الطاهر، مصطفى: الإمام الخميني كاريزما أشعلت ثورة، مجلة لهن الالكترونية، لندن، 20 يوليو 2006، الرابط الالكتروني http://www.muslm.org/vb/archive/index.php/t-449462.html

عواودة، وديع: إسرائيل تبرئ جيشها من قتل المتضامنة راشيل كوري، موقع الجزيرة الإخبارية، 28 اب 2012، الرابط الالكتروني
http://www.aljazeera.net/news/pages/d72f1de5-ca7c-4ba9-aaa7-3286bdcabbd7

عودة ، أحمد، المقاومة السلمية : تاريخ وافاق ، فلسطين نموذجا ، شؤون فلسطينية ، عدد 249-250 ، http://www.shuun.ps/page-96-ar.html

عوض الله، مي: حركة الجهاد الإسلامي المبادئ والاستراتيجية ، موقع القدس اون لاين ، 2012/11/12، الرابط الالكتروني
http://alqudsonline.com/contentdetails.asp?ContentId=3954

مجدي، باسل: دروس حرب اللاعنف – الثورة السلمية، اكاديمية التغييرو 2011/5/28، الرابط الالكتروني http://basilmagdy.blogspot.com/p/non-violent-war-peaceful-revolution.html

مركز الزيتونة للدراسات: المقاومة الشعبية الفلسطينية – الاحتمالات والتحديات، تقرير استراتيجي (43)، اذار 2012، الرابط الاكتروني http://www.alzaytouna.net

المركز الفلسطيني للإعلام، الصراع مع الصهيونية في فكر حماس، موقع المركز الفلسطيني للاعلام ، 2014/6/10، الرابط الالكتروني http://www.palestine-info.com/arabic/hamas/who/who.htm

مشعل، خالد: سنتخذ قرارنا حول النضال ضد اسرائيل بالتوافق مع الفصائل، وكالة معا الاخبارية ، بتاريخ 2011/5/7، الرابط الالكتروني http://maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=385461.

معن، علي: النخبة السياسية، مجلة النبأ، العدد 79، تشرين الثاني 2005، الرابط الالكتروني http://www.annabaa.org/nbahome/nba79/007.htm.

مفارجة، محمد نمر: غاندي والمقاومة السلمية، موقع دنيا الوطن الاخباري، بتاريخ 12-2-2012، الرابط الالكتروني http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2012/02/12/251112.html .

الميزان: رأي محكمة العدل الدولية أكد عدم قانونية جدار الفصل العنصري وطالب مجلس الأمن باتخاذ التدابير لإزالته ، مركز الميزان لحقوق الانسان ، 10 يوليو 2004، الرابط الاكتروني http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=20619

النظام الداخلي لحركة التحرير الوطني الفلسطني فتح، المادتين 17-19، الرابط الاكتروني http://www.fatehwatan.ps/page-1235.html

همام، محمد: أطروحة المقاومة المدنية السلمية – جين شـــارب نموذجـــاً، جريـــدة هســـبريس المغربيـــــــــة، بتـــــــــاريخ 2013/5/16، الـــــــــرابط الاكترونـــــــــي . http://www.hespress.com/writers/86785.html

المراجع الأجنبية

King, martin**: stride toward freedom: the Montgomery story**, USA, N.Y. 1958. P 102.

Peretz, Don, **Intifada: The Palestinian Uprising**, boulder: westview press, 1990.

An-Najah National University
Faculty of Graduates Studies

Role of popular resistance, as a mean of palestinian liberation, in strengthening the political participation in Palestine 2005-2013

By
Salwa Baker Mohammed Hassn

Supervised By
Dr. Raed Neirat

This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Political Planning and Development in the Faculty of Graduate Studies, An-Najah National University, Nablus, Palestine.
2016

Role of popular resistance, as a mean of palestinian liberation, in strengthening the political participation in Palestine 2005-2013

By
Salwa Baker Mohammed Hassn
Supervised By
Dr. Raed Neirat

Abstract

This thesis aims to examine the role of popular resistance in the promotion of political participation in Palestine, in order to identify the extent of the ability of the Palestinian Popular Resistance for the promotion of political participation, and in order to achieve the objectives of the study, the researcher studied the concept of popular resistance and the most prominent stations that passed by on the Palestinian arena and research in contributions to promote political participation.

Launched the study of the hypothesis to the effect that the Popular Resistance able to enhance political participation in the Palestinian society, and can for this role to grow and develop if provided with the right climate and appropriate environment, and that by adopting the concept of popular resistance and its application on the ground as an option and a national position consensus approach daily.

As for the curriculum in the study through the study researcher followed the descriptive analytical method, which is based on describe the situation and to analyze the elements through a review of the various aspects, in addition to the personal interviews that add-on study scientifically and realistic dimension. The study provided an analysis of the

Palestinian experience in the use of popular resistance in various stages, where it was noted that the Popular Resistance able to promote political participation, and provide a climate appropriate and the environment, a state of the national consensus and popular become effective further shows that in an uprising in 1987 in a clear and many public donations and most recently witnessed in the Palestinian territories today, as the Popular Resistance played roles instrumental in instilling political participation values, but at this stage in the Palestinian issue, the Popular Resistance required for the role and the degree of ambition did not reach, as the Popular Resistance remains in place not to a Palestinian consensus on The adoption of this approach on the ground in spite of the pro statements of this approach from the various leaders of the National Labour, due to many reasons the most important of the division between the West Bank and the Gaza Strip, in addition to the crisis of confidence between the people and the leaders of the Popular Action, but it remains to strengthen popular resistance strategy would be a contribution real in the promotion of political participation on the Palestinian level.

The study concluded that it is necessary to continue the popular resistance to become approach daily life and then we can say that the Popular Resistance able to promote popular participation as required, effective and large, as it is essential to work on the conversion of the Popular Resistance strategy and national action, and through the formulation of a program comprehensive national and build a combative strategy is based on the popular resistance without falling down any of the

other options, so involved in the formulation of all the forces and segments of the Palestinian people in various places of his presence, and include the prioritization and defining roles and tasks, to find every person or group or faction, their role and their place appropriate to , to reach a state of national consensus and the world to defeat the occupation.